وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل

كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية وفق النظام المحاسبي المالي

دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال –الجزائر-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: محاسبة وإدارة مالية

إعداد الطالبتين:

- لبنـــى عياشية
- فايزة عبد الليوة

إشراف الأستاذ:

نعمان محصول

لجنة المناقشة:

جمال قدام	جـــــــامعة جيـــجـــل	رئيسا
نعمان محصول	جـــــــامعة جيـــجـــل	مقررا
باديس بوغرة	جـــــــامعة جيـــجـــل	عضوا

السنة الجامعية:

2015-2014

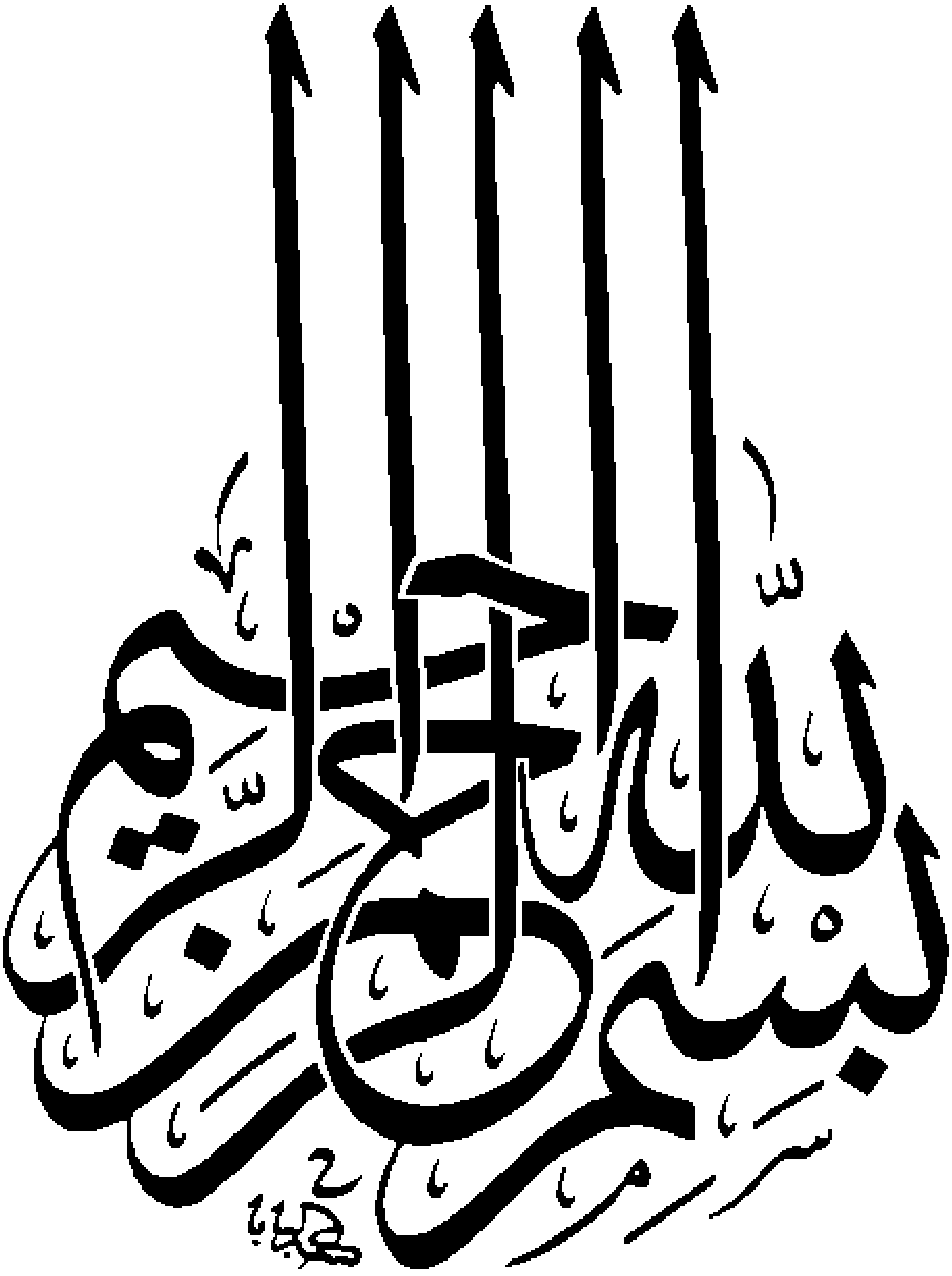

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ)

صدق الله العظيم

كلمة شكر وتقدير

نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدنا على إعداد هذا العمل وشجعنا على الخوض فيه سواء من قريب أو من بعيد.

ونخص بالذكر الأستاذ الفاضل والمشرف **"محصول نعمان"** الذي لم يبخل علينا بتوجهاته القيمة فيما يخص بحثنا منذ فكرته الأولى إلى أن أصبح عملا واقعيا.

إلى كل أساتذة قسم علوم التسيير وعلوم اقتصادية.

المحتـــويات

المحتويـــــــات

الموضـــــــوع	الصفحة
مقدمة	أ-ب-ج-د-هـ
الفصـــل الأول: الإفصاح المحاسبي في البنـوك التجارية	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	03
المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك التجارية	03
المطلب الثاني: تعريف وخصائص البنوك التجارية	04
المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية	07
المطلب الرابع: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك التجارية	09
المبحث الثاني: مفهوم المحاسبة	15
المطلب الأول: لمحة عامة عن المحاسبة ونشأتها	15
المطلب الثاني: نظرية المحاسبية والحاجة إليها	18
المطلب الثالث: المحاسبية كنظام للمعلومات	20
المبحث الثالث: ماهية الإفصاح المحاسبي	23
المطلب الأول: تطور الافصاح المحاسبي	23
المطلب الثاني: مفهوم الإفصاح المحاسبي	24
المطلب الثالث: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي	29
المبحث الرابع: الافصاح المحاسبي في البنوك التجارية وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	32
المطلب الأول: أهمية الافصاح المحاسبي في البنوك	32
المطلب الثاني: متطلبات الإفصاح في البنوك وفق المعيار الدولي رقم30	33
المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 07	35
خلاصة	39
الفصل الثاني: الإفصاح في القوائم المالية بالبنوك التجارية وفق النظام المحاسبي المالي	
تمهيد	41
المبحث الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي	42
المطلب الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه	42
المطلب الثاني: الأهداف الرئيسية للنظام المحاسبي المالي ومبادئه	43
المطلب الثالث: المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي	46

المبحث الثاني: أساسيات حول النظام المحاسبي البنكي في الجزائر	47
المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي البنكي	47
المطلب الثاني: عناصر النظام المحاسبي البنكي	50
المطلب الثالث: موقع النظام المحاسبي البنكي ضمن النظام المحاسبي المالي	52
المطلب الرابع: مدونة الحسابات البنكية وقواعد التقييم في النظام المحاسبي البنكي	54
المبحث الثالث: عرض القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي البنكي الجزائري	57
المطلب الأول: قواعد التسجيل المحاسبي للأدوات المالية في البنوك	57
المطلب الثاني: مفهوم القوائم المالية	59
المطلب الثالث: القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي	61
المطلب الرابع: توافق الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي البنكي و متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 07	79
خلاصة	80
الفصـــل الثالث: الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية في بنك سوسيتي جنرال الجزائر	
تمهيد	82
المبحث الأول: تقديم بنك سوسيتي جنرال الجزائر	83
المطلب الأول: عرض مجمع سوسيتي جنرال	83
المطلب الثاني: تقديم بنك سوسيتي جنرال الجزائر	84
المطلب الثالث: أهم الاستحداثات الداخلية لسنة2013	87
المطلب الرابع: نشاطات سوسيتي جنرال الجزائر	88
المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر	91
المطلب الأول: الميزانية وخارج الميزانية	91
المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج	94
المطلب الثالث: تقديم جدول تدفقات الخزينة	95
المطلب الرابع: جدول تغير الأموال الخاصة	98
المطلب الخامس: الإفصاحات الأخرى	99
المبحث الثالث: مدى توافق القوائم المالية للبنك مع النظام المحاسبي المالي والمعيار الدولي رقم07	119
المطلب الأول: الإفصاح المحاسبي في بنك سوسيتي جنرال الجزائر ومتطلبات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي	119
المطلب الثاني: توافق الإفصاح المحاسبي في بنك سوسيتي جنرال مع المعيار الدولي	126

(IFRS07)	
خلاصة	128
خاتمة	129
قائمة المراجع	
قائمة الأشكال والجداول	
الملاحق	

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال والجداول

أ- قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(3-1)	الهيكل التنظيمي لبنك سوسيتي جنرال الجزائر	86

ب-قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(2-1)	الفرق بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي	46
(2-2)	نموذج قائمة الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي	62
(2-3)	نموذج خارج الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي	64
(2-4)	نموذج جدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي	66
(2-5)	نموذج جدول تدفق الخزينة(الطريقة غير المباشرة)	68
(2-6)	نموذج جدول تغير الأموال الخاصة وفق النظام المحاسبي المالي	72
(3-1)	ميزانية بنك سوسيتي جنرال الجزائر	91
(3-2)	خارج الميزانية	93
(3-3)	جدول حسابات النتائج في 2013/12/31	94
(3-4)	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	95
(3-5)	تغير الأموال الخاصة	98
(3-6)	يبين الحسابات لدى الصندوق، بنك الجزائر، بريد الجزائر والخزينة العمومية	103
(3-7)	يبين حسابات للاطلاع ولأجل	104
(3-8)	يبين الحسابات الدائنة عل الزبائن	104
(3-9)	يبين حسابات التسوية	106
(3-10)	حسابات المشاركات	106
(3-11)	حسابات التثبيتات المادية وغير المادية	107
(3-12)	ديون اتجاه الهيئات المالية	108
(3-13)	الحسابات المدينة للزبائن	108
(3-14)	حسابات الديون الممثلة بورقة مالية	109
(3-15)	حسابات التسوية للخصوم	110
(3-16)	أموال لمواجهة الأخطار البنكية العامة	110

(3-17)	التزامات خارج الميزانية	111
(3-18)	حسابات الفوائد والنواتج	111
(3-19)	حسابات الفوائد والأعباء	112
(3-20)	حسابات العمولات	112
(3-21)	حسابات عمولات الأعباء	113
(3-22)	حسابات الأعباء العامة للاستغلال	113
(3-23)	المؤونات أعباء	113
(3-24)	حسابات الضرائب على النواتج	114
(3-25)	مشاركات البنك	114
(3-26)	جدول يبين تطور رأس المال	117
(3-27)	حسابات الموظفين	118
(3-28)	جدول يبين متوسط المستخدمين	118
(3-29)	جدول يبين المقارنة بين النظام المحاسبي المالي وبنك سوسيتي جنرال الجزائر في القوائم المالية	119
(3-30)	جدول يبين المقارنة بين النظام المحاسبي المالي وبنك سوسيتي جنرال الجزائر في الملاحق	121
(3-31)	تطور القوى العاملة لبنك سوسيتي جنرال الجزائر	124
(3-32)	تصنيف اليد العاملة حسب العمر	124

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار الرمز	الدلالة
AAA	الجمعية الأمريكية للمحاسبة.
AICPA	المعهد الأمريكي المحاسبين القانونيين.
IASC	اللجنة الدولية للمحاسبة.
IASB	لجنة معايير المحاسبة الدولية.
IFRS07	المعيار الإبلاغ المالي رقم 07 الأدوات المالية: الافصاحات.
IAS30	المعيار الدولي رقم 30 (الافصاحات في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة).
SCF	النظام المحاسبي المالي.
SGA	سوسيتي جنرال الجزائر.
SG	المخطط الاستراتيجي الطموح.
GTB	التجارة العالمية المصرية.
RCSA	أخطار وتقييم الرقابة الداخلية.
KRI	المؤشرات المفتاحية للأخطار.
FRBG	رؤوس الأموال من أجل الأخطار البنكية العامة.

مقدمة

مقدمـــة:

يعد القطاع البنكي من أهم قطاعات الأعمال وأكثرها تأثيرا على المستوى الدولي، حيث تستفيد من خدمات البنوك معظم الأفراد والمنظمات مودعين كانوا أو مقرضين، وللبنوك علاقات وثيقة بأجهزة السلطات العمومية وغيرها المسؤولة عن تنظيم ووضع القوانين المنظمة لأعمال القطاع البنكي مما أعطى للبنوك دورا مهما في الحفاظ على الثقة بالنظام البنكي، فحسن أداء البنوك وضمان سلامتها حظي بالاهتمام العام خاصة ما يتعلق بملائتها المالية ومدى توافر السيولة لديها ودرجة المخاطر المتعلقة بأنشطتها المختلفة.

إن اختلاف أنشطة البنوك عن باقي الأنشطة الأخرى أدى إلى اختلاف متطلبات المحاسبة التي اكتست شكلا حديثا، حيث أصبحت أكثر دقة في تسجيل مختلف العمليات التجارية، فهي عبارة عن نظام معلوماتي يتعرف على مختلف المعاملات المادية والمالية التي تقوم بها المؤسسات، وتحكمها مجموعة من المبادئ والمفاهيم والقواعد، كما تطورت بفعل عوامل سياسية، اقتصادية، قانونية وإدارية عبر مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات، كذلك بالنسبة لمحاسبة البنوك يجب أن تكون على درجة عالية من المرونة والوضوح والسرعة حتى يسهل استخراج البيانات المحاسبية والكشوفات والمعلومات اللازمة في الوقت المناسب عن طريق ما يعرف بالإفصاح المحاسبي بتحديد الكميات الواجب الإفصاح عنها.

فالإفصاح المحاسبي يعد إطارا واسعا وشاملا لدرجة يعتقد أنه يتضمن كل مجالات التقارير المالية، بحيث يؤدي هذا الإفصاح إلى إشباع حاجات المستخدمين على مستوى الاقتصاد بشكل عام وعلى هذا الأساس ولأهمية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية ظهرت مطالب تنادي بمزيد من الإفصاح والشفافية عن معلومات أخرى، وتشمل هذه المعلومات القوائم المالية وبنودها حيث تعتبر القوائم المالية وسيلة لمخرجات النظام المحاسبي القائم في أي منشأة، ويجب إعداد هذه القوائم على أسس تتوافق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي في عملية اتخاذ القرار، إذ أن أي تضليل في المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية من شأنه أن يفقدها أهميتها، وبالتالي على القرارات المتخذة من طرف الجهات المستفيدة منها والتي تضم المصرفيين، المستثمرين، المقرضين، الأجهزة الحكومية...الخ.

إن البيانات الخاصة بالبنوك يحتاج مستخدموها إلى معلومات دقيقة وموضوعية وواضحة وقابلة للمقارنة لتساعدهم في تقييم أداء البنك ومركزه المالي، بالإضافة إلى توفير معلومات تمكنهم من فهم السمات الخاصة بطبيعة أنشطة البنوك.

وتماشيا مع وتيرة التغيرات والتحولات التي يشهدها العالم، فقد قامت الجزائر بتبني نظام جديد يتماشى والتطلعات المستقبلية للاقتصاد الوطني والذي سمي بالنظام المحاسبي المالي (SCF) حيث أخذت الجزائر بتطبيقه بداية من جانفي 2010 ويقتضي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالنسبة للمؤسسات التجارية والصناعية والمالية، والذي يعتمد على تحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية في القوائم المالية، كما أخذ بنك الجزائر بسن قوانين لضبط العمل وعرض شكل القوائم المالية وفق هذا النظام.

1- إشكالية البحث:

إن القوائم المالية التي ينتجها النظام المحاسبي المالي أصبحت موضع تساؤل أكثر من ذي قبل، ويرجع ذلك إلى وجود عدة صعوبات من حيث التعاريف ودقة المصطلحات، وبالتالي فإن تطبيق النظام المحاسبي في إعداد وتجهيز القوائم المالية أصبح مطلب أساسي وضرورة حتمية للبنوك التجارية بهدف الإفصاح المحاسبي وتلبية رغبات مختلف مستخدمي المعلومات المالية على المستويين المحلي والدولي.

ومنه فإن التساؤل الرئيسي في هذا الموضوع يتمثل فيما يلي:

"**كيف يتم الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية وفق النظام المحاسبي المالي، وما مدى توافقه مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 07 الأدوات المالية: الإفصاحات؟**".

وللإجابة على التساؤل الرئيسي إستعنا بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية؟
- ماهي الجوانب الأساسية للنظام المحاسبي المالي؟
- كيف يتم الإفصاح في القوائم المالية بالبنوك التجارية في ظل النظام المحاسبي المالي؟
- ما مدى توافق الإفصاح المحاسبي بالبنوك التجارية وفق النظام المحاسبي المالي مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 07 ؟
- هل يلتزم بنك سوسيتي جنرال الجزائر بالإفصاح المحاسبي وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي؟
- ما مدى توافق الإفصاح المحاسبي في بنك سوسيتي جنرال مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 07 ؟

2- فرضيات الدراسة:

بغرض معالجة الإشكالية المطروحة وتحقيق الأهداف المرجوة نضع جملة الفرضيات التالية:

- يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد المكونات الأساسية للنظام المحاسبي المالي.
- يتم الإفصاح في القوائم المالية بالبنوك التجارية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي.
- لا يتوافق الإفصاح المحاسبي بالبنوك التجارية وفق النظام المحاسبي المالي مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 07؟
- يلتزم بنك سوسيتي جنرال الجزائر بالإفصاح المحاسبي وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي.
- لا يتوافق الإفصاح المحاسبي في بنك سوسيتي جنرال الجزائر مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 07.

3- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة بشكل عام في الدور الفعال للإفصاح المحاسبي في إعطاء صورة واضحة للمستفيدين من القوائم المالية وإعطاء مصداقية أكثر، حيث تنعكس بدورها بشكل إيجابي على تطور البنوك الجزائرية وزيادة مستوى الشفافية في مخرجات النظام المحاسبي المالي.

4- أهداف الدراسة:

- دراسة مستوى التزام البنوك بنشر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والحكم على درجة الإفصاح فيها.
- توضيح أهمية التقارير المالية في توصيل المعلومات على المستوى الداخلي والخارجي للبنك.
- رصد مدى توافق تطبيق النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية للبنوك مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 07.
- محاولة تقديم بعض النقاط المهمة التي تفسح المجال لإنجاز دراسات أخرى مكملة تخدم الطلبة.

5-أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا إلى البحث في هذا الموضوع من أهمها:

- الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بمجال التخصص محاسبة وإدارة مالية.
- قلة الدراسات التي تناولت موضوع الإفصاح المحاسبي.
- دعم المكتبات بمرجع إضافي وفتح المجال أمام الطلبة والمهنيين وحتى المهتمين بالبحث في هذا الموضوع مستقبلا.
- رصد مدى توافق القوائم المالية للبنوك مع النظام المحاسبي المالي.

6- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- **حدود موضوعية:** تهتم الدراسة بتوضيح مدى توافق إعداد القوائم المالية للبنوك الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي ومتطلبات الإفصاح المحاسبي، وعليه فإن الاهتمام الأساسي للدراسة سوف ينصب على شرح وتحليل القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي.
- **حدود مكانية:** سوف تكون الدراسة على مستوى بنك تجاري خاص والمتمثل في دراسة القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر وهذا في الفصل التطبيقي.
- **حدود زمانية:** تتمثل في دراسة القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر لسنة 2013.

7- المناهج المتبعة:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، والإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات، سوف نعتمد على المنهج الاستنباطي، وذلك بإتباع المنهج الوصفي التحليلي، بهدف وصف وتحليل مختلف جوانب الموضوع والوصول إلى النتائج المرادة من البحث، حيث استعملنا الأسلوب الوصفي في معالجة الفصل الأول والثاني النظري، وفيما يخص الفصل الثالث فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي ومنهج دراسة الحالة بتحليل الحقائق وتفسيرها والوصول إلى نتائج عامة.

وبالنسبة لأدوات الدراسة تمثلت في:

- المسح المكتبي لمجموعة من المراجع، الكتب، الوثائق المختلفة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، إضافة إلى القوانين والمراسيم والملتقيات بشكلها الورقي والإلكتروني.
- البحوث العلمية المقدمة في رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه المنشورة على شبكة الأنترنت.

8- خطة البحث:

بهدف معالجة الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة سابقا، سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول تسبقهم في ذلك مقدمة وخاتمة، وذلك كما يلي:

تناول الفصل الأول "**الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية**" من خلال تعريف البنوك التجارية، وظائفها، مصادر واستخدامات الأموال فيها وهذا في المبحث الأول، ثم تناولنا لمحة تاريخية عن المحاسبة، تعريفها وصولا إلى المحاسبة كنظام للمعلومات وهذا في المبحث الثاني، المبحث الثالث تناولنا فيه ماهية الإفصاح المحاسبي من خلال التطرق إلى تطوره، مفهومه ومقوماته الأساسية، أما المبحث الرابع والأخير فتناولنا فيه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من خلال الإشارة إلى أهمية الإفصاح المحاسبي في البنوك، متطلبات الإفصاح في القوائم المالية للبنوك وكذلك الإفصاح المحاسبي وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 07.

أما الفصل الثاني "**الإفصاح في القوائم المالية بالبنوك التجارية وفق النظام المحاسبي البنكي**"، قد تطرقنا من خلاله إلى مفهوم النظام المحاسبي المالي، أهدافه ومبادئه، كما تناولنا مفهوم النظام المحاسبي البنكي، عناصره وبيان موقعه ضمن النظام المحاسبي المالي، بعدها تطرقنا إلى مفهوم القوائم المالية وعرض هذه الأخيرة وشرحها وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي مع التحدث عن مدى توافق الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي والبنكي مع متطلبات المعيار الدولي IFRS 07.

وفي الفصل الثالث "**الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية في بنك سوسيتي جنرال الجزائر**" ، تم بداية تقديم بنك سوسيتي جنرال الجزائر محل الدراسة بما أنه أحد أهم البنوك التجارية الخاصة في الجزائر، من خلال عرض مساره وأهم مراحل تطوره، إضافة إلى عرض وتحليل تقريره السنوي لسنة 2013، ومن ثم محاولة تقييم توافق أو التزام البنك بعرض قوائمه المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومتطلبات الإفصاح المحاسبي، وكذا توافق الإفصاح المحاسبي في بنك سوسيتي جنرال مع المعيار الدولي IFRS 07.

9- صعوبات الدراسة:

باعتبار الموضوع من المواضيع الجديدة في هذا السياق فقد تم مواجهة العديد من الصعوبات أهمها:

- قلة المراجع خصوصا فيما يتعلق بالنظام المحاسبي البنكي.
- موضوع شائك وجديد يتطلب الكثير من الوقت.

الجانب النظري

الفصـــــل الأول:

الإفصاح المحاسبي في البنــوك التجارية

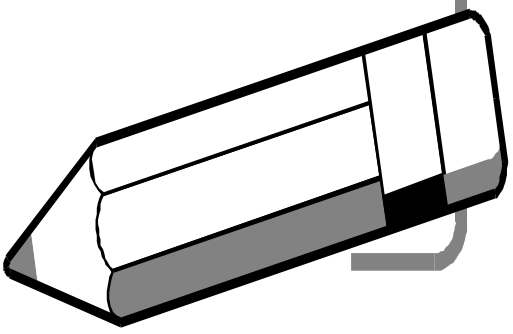

تمهيد:

إن الإفصاح المحاسبي تطور بتطور الفكر المحاسبي سواء من الجانب المهني أو الأكاديمي، إذ لم تعد المحاسبة فن تسجيل وتبويب الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية بل أصبحت تلعب دورها كنظام للمعلومات المحاسبي، من خلال قياس وتحليل وتقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسة وللأطراف التي لها مصالح معها، مما توجب بالسعي نحو وضع تشريعات وقوانين ومعايير متفق عليها من طرف المراسلين تخص عملية الإفصاح وكيفية عرض المعلومات في القوائم المالية، وذلك لإزالة العوائق من خلال تقليل الفجوة الموجودة بين الأنظمة المحاسبية المختلفة بغية الوصول إلى توحيد محاسبي عالمي.

كما للبنوك دور في بعث الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية من خلال تمويل مختلف القطاعات التي تحتاج للاستثمار، وهي بدورها تقوم بعملية المحاسبة وكذلك تقديم معلومات ضرورية عن وضعيتها لمختلف الأطراف وذلك عن طريق الإفصاح المحاسبي البنكي وفق معايير محاسبية من بينها معيار الإبلاغ المالي IFRS 07 الأدوات المالية(الإفصاحات)، وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى مفهوم البنوك التجارية، المبحث الثاني تناولنا فيه لمحة تاريخية لمفهوم المحاسبة، المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى مفهوم الإفصاح المحاسبي، أما المبحث الرابع والأخير فتحدثنا فيه عن الإفصاح المحاسبي في البنوك وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تعد البنوك والمؤسسات الاقتصادية بمختلف أنواعها عصب الحياة الاقتصادية، حيث أنها تقوم بدورها في خدمة الاقتصاد الوطني، ومع التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في مختلف المجالات تزداد أهمية هذا القطاع مما استوجب تطوير في العمليات المالية التي تقوم بها البنوك ومن خلال هذا المبحث سوف نعطي مفهوم للبنوك التجارية من خلال تعريفها، التطرق إلى أهدافها، خصائصها ووظائفها.

المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك التجارية

ارتبطت نشأة البنوك التجارية تاريخيا بنشأة النظام الانتاجي الرأسمالي، فقد كان التراكم المبدئي لرأس المال هو الشرط الضروري لميلاد الرأسمالية. [1]

ومهما يكن فان الشكل الأول والمبدئي للبنوك التجارية هو الصراف والصيرفي، الدي كان يتعامل ببيع وشراء العملات الأجنبية ومبادلتها بعملات وطنية، حيث سابقا كان التعامل يتم بالنقود المعدنية التي تتطلب التأكد من وزنها ومن عيارها (درجة نقائها)، ولعل الصيارفة في أروبا وإيطاليا بالذات هم أول من طرق هذا الباب، فلقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصيارفة بقصد حفظها مقابل إيصالات يحررها الصيارفة لحفظ حقوق أصحاب الودائع، وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للبنوك وهي إيداع الأموال، وكان المودع إذا أراد ذهبه يعطي الصائغ الإيصال ويأخذ الذهب، ومع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصالات فيما بينهم كوسيلة للتبادل ويبقى الذهب مقدس في خزائن الصائغ، وقد تنبه الصائغ إلى هذه الحقيقة فصار يقرض ما لديه من ذهب مقابل فائدة، وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية للبنوك وهي الإقراض.

لقد ظهر أول بنك في مدينة البندقية سنة 1157م، تلاه بنك برشلونة عام 1401م، ثم بنك ريالتو عام 1587م بمدينة البندقية، ثم بنك أمستردام عام 1609م ويعتبر هذا الأخير النموذج الذي اتخذته معظم البنوك الأوروبية، مثل هامبورغ بألمانيا عام 1916م، وبنك إنجلترا عام 1694م، وبنك فرنسا الدي أسسه نابليون عام 1800م، ثم انتشرت بعد ذلك في أمريكا وغيرها من بلدان العالم. [2]

---

[1] أسامة محمد الفولي، مجدي شهاب, **مبادئ النقود والبنوك**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1999، ص166.

[2] زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة, **إدارة البنوك**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1996، ص11.

المطلب الثاني: تعريف وخصائص البنوك التجارية

سنقوم في هذا المطلب بإعطاء تعاريف حول البنوك التجارية مع إبراز أهم الخصائص المميزة لها.

1- تعريف البنوك التجارية:

وكلمة بنك ذات الأصل الأوروبي مشتقة من الكلمة الإيطالية banco والتي تعني المنضدة أو الطاولة، أما سبب ارتباط هذه الكلمة بالأعمال المصرفية، فلأن الصرافين كانوا يستعملون مناضد خشبية لممارسة أعمالهم في أسواق بيع وشراء العملات المختلفة في أواخر القرون الوسطى.

تعتبر البنوك التجارية نوعا من أنواع الوساطة المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون وسيطا لتلك الأموال. [1]

– البنوك التجارية هي منشأة تنصب أعمالها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة.[2]

وما يميزها عن بقية المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى أن ودائعها تشكل التزامات عليها تمنحها القدرة على خلق نقود إضافية تساهم في زيادة عرض النقود، وتتمتع بقبول عام في التداول والوفاء في المعاملات وتسوية المدفوعات المختلفة. [3]

من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن النشاط الأساسي للبنك هو تعبئة الادخار، بمعنى جمع الودائع ومنح القروض طويلة وقصيرة الأجل وتمويل المشروعات بالأموال اللازمة لها والمساهمة أو الاستثمار في بيع أو شراء الأسهم والسندات، وبالتالي فهو يلعب دور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين بالإضافة إلى أنشطة أخرى تطورت مع الزمن.

---

[1] سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 18.

[2] فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن، **إدارة البنوك**، الطبعة الثانية, دار وائل للنشر، 2003، ص 33.

[3] عبد الوهاب يوسف أحمد، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص ص (151,150).

– بالإضافة إلى هذا فقد تعرض المشرع الجزائري إلى تعريف البنوك التجارية من خلال قانون النقد والقرض رقم90|10 المؤرخ في 14أفريل 1990 في مادته 114التي تنص على ما يلي: تعتبر البنوك التجارية أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات المصرفية في المواد 110 إلى113 من هذا القانون وهذه العمليات هي: [1]

- ✓ تلقي مختلف الودائع من الجمهور ومختلف ادخاراتهم، هده الأموال المحصل عليها توضع في البنوك على شكل ودائع ، منح حق استعمالها لكن بشرط إعادتها لهم.
- ✓ القيام بمنح القروض.
- ✓ توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.
- ✓ شراء وبيع العملات الأجنبية.
- ✓ إعادة خصم الكمبيالات وتحصيل الأوراق التجارية.
- ✓ عمليات الاعتمادات المستندية.

2- أهمية البنوك التجارية:

وللبنوك التجارية أهمية كبيرة ومؤثرة في النشاط الاقتصادي والخدمات التي تقدمها للأفراد لتلبية احتياجاتهم تتمثل في: [2]

– منح القروض له تأثيره الكبير على الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، ومن ثم يؤثر على الدخل القومي ومستوى التشغيل ومعدلات البطالة.

– حجم القروض وفوائدها والتي تتمثل في أسعار الفائدة له تأثير على مستوى التضخم.

– كما تمثل ودائعها مكون أكبر في عرض النقود وذلك بمنحها القدرة على خلق نقد إضافية ويترتب على ذلك أثار اقتصادية مثل تأثيرها على الإنتاج والأسعار والاستهلاك.

3- خصائص البنوك التجارية:

إن للبنوك التجارية عدة خصائص تتميز بها عن بقية المؤسسات المالية والبنكية الأخرى والمتمثلة في:

---

[1] ناصر دادي عدون وآخرون، **مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية**، حالة البنوك، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004، ص 61.

[2] عبد الوهاب يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص151.

✓ إن السمة الأساسية للبنوك التجارية تتمثل في قدرتها على خلق الائتمان وإضافتها بذلك إلى كمية النقود، وهذه الخاصية للبنوك التجارية إنما تميز تلك البنوك عن البنوك المتخصصة.

✓ تمثل الموارد الذاتية للبنوك التجارية نسبة صغيرة من المجموع الكلي لمواردها، ومعنى ذلك أن الموارد الخارجية للبنوك التجارية تمثل نسبة ضخمة من الموارد غير الذاتية، وهناك نوع يمثل الجزء الأكبر من تلك الودائع ألا وهي الودائع تحت الطلب، وهذا من شأنه أن يجعل لمسألة السيولة أهمية خاصة لدى البنوك التجارية. [1]

✓ البنوك التجارية تقوم كبقية مؤسسات الوساطة المالية بتجميع مدخرات العملاء في صورة ودائع وبالتالي فإن المودع يعتبر دائنا والبنك مدينا، ومع ذلك فإن البنوك التجارية هي الوحيدة التي تسمح لدائنيها أن يحتفظوا بودائعهم في صورة ودائع جارية(أو ودائع تحت الطلب) قابلة للسحب بواسطة الشيكات، كما يمكن تحويل ملكيتها لطرف ثالث باستخدام الشيكات أيضا. [2]

✓ تتأثر برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه، حيث يقوم البنك المركزي بمراقبة البنوك التجارية من خلال لجنة الرقابة على المصارف، إذ لا تكتفي بالرقابة التوجيهية فقط، بل تفرض على البنوك التجارية أحكاما واجبة التنفيذ تحت طائلة العقوبات المدنية والجنائية، ويفرض البنك المركزي هذا النوع من الرقابة للتحقق من مدى تقيد كل مصرف بالقواعد المالية وللقوانين والأنظمة والتعليمات التي تصدرها السلطات النقدية، وهذا ما يساعد على تحقيق الكفاءة في تسيير البنوك، غير أن البنوك التجارية لا يمكن أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي. [3]

✓ تهدف هذه المصارف بشكل أساسي إلى تحقيق الرغبة في أنشطتها وفعاليتها المختلفة كما تسعى إلى تعزيز مركزها التنافسي في السوق المالي.

✓ أنها أكثر المصارف مخاطرة في عملياتها مما يجعلها متحفظة في ممارسة فعاليتها، وعليه فإنها تتحمل مسؤوليات جسيمة في إدارة الأموال.

---

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 36.

[2] رضا صاحب أبو حمد، **إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر، عمان، 2002، ص 20.

[3] ناصر دادي عدون وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 62.

✓ تتصف كذلك بتعامل عدد كبير من الجمهور ومنشآت الأعمال معها مقارنة بالمنشآت المالية الأخرى، ويعود السبب في ذلك إلى قدم تعاملها بالصكوك والحسابات الجارية. [1]

المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية

للبنوك التجارية أهدافا تميزها عن غيرها من مؤسسات الأعمال وتتمثل في:

1- الربحية: تسعى إدارة البنوك إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب البنك ويتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع، وهذا يعني أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثرا للتغير في إيراداتها وذلك بالمقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى، لذا يقال أن البنوك التجارية تعد من أكثر منشآت الأعمال تعرضا لأثر الرفع المالي، فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر، بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر، وهذا يقضي من إدارة البنك السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها. [2]

2- السيولة: تعتمد البنوك التجارية اعتمادا كبيرا على مصادر الأموال-قصيرة الأجل-التي يقدمها المودعون، كما أن جزءا كبيرا من هذه الإيداعات يكون من حق المودعين سحبها عند الطلب أو بعد فترة قد تكون قصيرة من تاريخ إخطار البنك برغبة المودعين في سحب هذه الأموال، معنى ذلك أن البنك التجاري قد يتعرض إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد مما يحتم على البنوك التجارية أن تحتفظ بمعدل للسيولة يتناسب مع إجمالي التزامات الديون-قصيرة الأجل-ولا يقصد بالاحتفاظ بمعدل للسيولة معين أن يحتفظ البنك بأمواله في صورة مبالغ نقدية سائلة، حيث إذا فعل ذلك فإنه لن يتمكن من تحقيق أرباح وإنما يقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة دون التعرض للخسائر. [3]

3- الأمان: يتسم رأس مال البنك التجاري بأنه صغير نسبيا، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10 % عادة، وهو ما يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزءا من أموال المودعين، والنتيجة هي إفلاس البنك.

---

[1] فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] أحمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية**، جامعة الزقازيق، 2003/2002، الاسكندرية، ص 24.

[3] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

وعليه فإن البنك يسعى إلى تحقيق ما يلي:

– تحقيق أقصى ربحية من خلال زيادة الإيرادات، وطالما أن الجانب الأكبر من التكاليف هو من النوع الثابت، وأي انخفاض في الإيرادات كفيل بأن يصاحبه انخفاض أكبر من الربح.

– تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة لما لذلك من تأثير كبير على ثقة المودعين فيه.

– تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين على أساس رأس مال صغير ولا يكفي لتحقيق الحماية المنشودة لهم. [1]

وتلعب هذه الأهداف دورا بارزا في تشكيل سياسات البنك عموما وبالأخص في مجال تلقي الودائع ومنح الائتمان والاستقرار، من ناحية ثانية يلاحظ وجود تعارض واضح بين الأهداف الثلاثة السابقة، بمعنى أن تعظيم الربحية يتطلب بالضرورة توظيف كافة موارد البنك في مجالات الاستثمار المختلفة، وهو ما يكون بطبيعة الحال على حساب السيولة، وبالتالي تعظيم الربحية يتلاءم ومصالح الملاك، إلا أنه يتعارض في نفس الوقت ومصالح المودعين، أما تعظيم هدف السيولة فيتطلب الاحتفاظ بكافة الموارد المتاحة للبنك في صورة نقدية وهو ما سيؤثر بالقطع على ربحية البنك وبالتالي السيولة هدف يتلاءم ومصالح المودعين إلا أنه يتعارض ومصالح الملاك. كما أن تعظيم هدف الأمان يتطلب بالضرورة توجيه استثمارات البنك نحو مناطق منخفضة إن لم تكن عديمة المخاطر، وهو ما سيؤثر بالقطع على ربحية البنك، أما إذا تم توجيه الاستثمارات نحو مناطق عالية المخاطر فإنها ستزيد من الربحية إلا أنها ستخل بهدف الأمان نتيجة زيادة احتمالات التعرض للخسائر، وعلى الرغم من أن هدف تعظيم الربحية يتعارض مع أهداف الأطراف الأخرى المعنية بشؤون البنك إلا أن هذا التعارض يقتصر فقط على المدى القصير أما في المدى الطويل فيظهر الانسجام بين هذه الأهداف. [2]

---

[1] سامر جلدة، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] أحمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص (15,14).

المطلب الرابع: مصادر واستخدامات أموال البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بمجموعة من العمليات تحصل من خلالها على الأموال، حيث تقوم باستخدامها مرة أخرى بهدف توفير السيولة اللازمة.

1- مصادر الأموال في البنوك التجارية

تستمد البنوك التجارية مواردها التي تعتمد عليها في ممارسة نشاطها من مصادر ذاتية وأخرى غير ذاتية.

1-1- الموارد الذاتية: هي عبارة عن التزامات البنك اتجاه أصحاب رأس ماله وتتكون من: [1]

1-1-1: رأس المال المدفوع: ويتكون من المبالغ التي دفعها المؤسسون أو أصحاب البنك التجاري لتكوين رأس المال الاسمي للبنك، وهو لا يشكل إلا نسب ضئيلة من إجمالي الخصوم، وأنه بمثابة حساب مدين للمؤسسين.

1-1-2: الاحتياطات: هو عبارة عن ذلك الجزء المقتطع من الأرباح التي تراكمت لدى البنك التجاري خلال سنوات عمله، وهو على نوعان:

أ- **الاحتياطي القانوني (الإلزامي):** وهو احتياطي يلتزم البنك قانونيا بتكوينه حيث يقوم باقتطاع نسبة معينة من الأرباح سنويا، وهذا الاحتياطي يعتبر دعما لمركزه المالي، وبناءا للسمعة الطيبة، وهو كذلك وسيلة لوقاية رأس المال عند أي خسارة تنتج عن عمليات البنك، ويشير تراكم الأرباح إلى نجاح البنك في عمله.

ب- **الاحتياطي الاختياري:** ويكونه البنك دون إلزام قانوني قصد تعزيز مركزه المالي وهو لا يظهر في ميزانية البنك أو في سجلاته، كونه احتياطي سري ونلمس هذا النوع من الاحتياطي في الأشكال التالية:

- تقدير قيمة بعض الأصول المملوكة للبنك بمبالغ أقل من قيمتها بشكل كبير.
- تكوين احتياطي للديون المشكوك في تحصيلها بشكل مبالغ فيه.
- تقييم الأوراق المالية بأقل من قيمتها الحالية وتكوين احتياطي أو مؤونة تدني قيمة الأوراق المالية.

[1] عبد الوهاب يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص(150-153).

1-1-3: الأرباح غير الموزعة: تنشئها إدارة البنوك من الأرباح التي تقوم بتوزيعها كليا في نهاية السنة وإنما توزع جزء منها فقط والباقي يضاف إلى رأس مال البنك، قد تهدف من وراء هذا تدعيم المركز المالي للبنك أو استغلال فرصة استثمارية من موارد ذاتية أو الوصول إلى تحقيق اثر محدد على سعر أسهم البنك في السوق المالي.

1-1-4: المخصصات: تكون المخصصات في العادة قيمة الأصول لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول، وتحمل الأرباح عادة بقيمة هذه المخصصات، وتختلف نسبة المخصصات حسب ظروف كل بنك، ومنها: مخصصات الديون المشكوك فيها.

وتمثل الموارد الذاتية النواة الأولى لموارد البنك واللازمة لتكوينه والبدء بأعماله، وتعتبر أيضا هذه الموارد ضئيلة الأهمية من إجمالي موارد البنك التجاري مقارنة بأهميتها في المنشآت والشركات الصناعية، وهذا يعود إلى طبيعة نشاط البنك التجاري كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين.

أما أهمية الموارد الذاتية فتتمثل في تدعيم ثقة المودعين ودعم مركز البنك في علاقاته مع مراسليه بالخارج، ولتحقيق ثقة المودعين بالبنوك تلجأ البنوك المركزية غالبا إلى وضع حد أدنى لرأس مال البنك التجاري. [1]

1-2- الموارد غير الذاتية(الخارجية): وهي الموارد المالية التي تتوافر للبنك من غير المساهمين، وهي تمثل بصفة عامة النسبة الكبيرة من إجمالي موارده وتتمثل أساسا في الودائع.

1-2-1: الودائع: تعد من المصادر الرئيسية لمكونات موارد البنوك التجارية وهي عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة البنوك التجارية، وتشكل حوالي 80-90% من أموال البنك أو خصومه (التزاماته) وتنقسم إلى:

أ- **ودائع جارية تحت الطلب:** وتمثل الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات بالبنوك التجارية بحيث يمكن سحبها في أي وقت بموجب أوامر يصدرها المودع إلى البنك ليتم الدفع بموجبها له أو لشخص آخر يعينه المودع في الأمر الصادر منه. [2]

---

[1] جمال خريس وآخرون, **النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص ص (85,84).

[2] عبد الوهاب يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 155.

ب- ودائع ثابتة (لأجل): وهي نوعان:

- **ودائع لأجل تستحق بتواريخ معينة:** وتتمثل في الأموال التي يرغب الأفراد والهيئات الخاصة والعامة في إيداعها بالبنوك لمدة محددة(15يوما، 3 أشهر، 6 أشهر، أو سنة) على أنه لا يجوز السحب منها جزئيا قبل انقضاء الأجل المحدد لإيداعها، ويلجأ لها الأفراد عندما يكون لديهم فائض نقدي لم يتيسر لهم انتشاره.

- **ودائع لأجل بإخطار(الخاضعة لإشعار):** وهي ودائع لا يتم السحب منها إلا بعد إخطار البنك، بفترة تحدد بعد الإيداع، وبالمقابل يدفع البنك فائدة على هده الودائع وتلجأ لها الهيئات والأفراد عندما يتجمع لديهم رصيد نقدي في فترات دورية ولمدة قصيرة لانتظار الفرص الاستثمارية.

ج- ودائع التوفير: وتوجد في الدول النامية بصورة كبيرة، وهي لا تختلف عن الودائع لأجل بإشعار إلا من حيث إجراءات الإيداع والسحب، وحجم الوديعة، وترتفع فوائدها نسبيا لاجتذاب أكبر عدد من المدخرين.

1-2-2: القروض: يعتبر لجوء البنك إلى الاقتراض من الاتجاهات الحديثة في تنمية مصادر تمويل البنك وتتمثل أبرز المصادر التي يلجأ إليها البنك التجاري في:

أ- الاقتراض من البنوك التجارية: قد تلجأ البنوك إلى الاقتراض من بعضها البعض عندما تحتاج لتمويل عملياتها المصرفية التي لا تكفي مواردها الذاتية المتاحة لتمويلها. [1]

ب- الاقتراض من البنوك المركزي: البنك المركزي باعتباره بنك البنوك كثيرا ما تلجأ إليه البنوك التجارية باعتباره الملجأ الأخير للاقتراض بالنسبة لها خصوصا في الفترات التي يزيد فيها إقبال الأفراد على الاقتراض، وبالطبع فإن البنك المركزي تتفاوت سياسته بين الموافقة على إقراض البنوك التجارية أو الإحجام عن ذلك، وذلك حسب هدف السياسة الائتمانية التي يمارسها والذي يريد تحقيقه. [2]

ج- الاقتراض طويل الأجل: هي القروض التي تزيد مدتها عن 5 سنوات لتصل في بعض الأحيان إلى 25 سنة، ويمنح هذا القرض لتمويل عمليات تشغيلية، رأسمالية، أي استخدام القروض في إنشاء

---

[1] عبد الوهاب يوسف أحمد ، ص ص (157,156).

[2] عبد النعيم مبارك، أحمد الناقة، **النقود والبنوك**، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 1995، ص 191.

مشروعات جديدة أو إجراء توسعات استثمارية في المشروعات القائمة، ويكون الاقتراض طويل الأجل إما عن طريق:

- القروض من المؤسسات المالية.
- القروض السندية.

2- استخدامات الأموال في البنوك التجارية

يعتمد استخدام الأموال على موارد البنك أو مطلوباته بحيث يوزع البنك موارده على قائمة من الاستخدامات تتدرج تنازليا في درجات سيولتها وتصاعديا في ربحيتها ويمكن حصر هذه الاستخدامات في العناصر التالية:

2-1: الأرصدة النقدية الحاضرة: وتتكون من الأرصدة النقدية للبنك التجاري من النقود المعدنية والورقية التي يصدرها البنك المركزي، ويحتفظ بها البنك في خزينته والهدف من الأرصدة النقدية هو توفير عنصر السيولة لمقابلة زبائنه من مودعين ومقرضين.

كما أن البنك التجاري ملزم بالقانون الصادر من البنك المركزي بالاحتفاظ بجزء من أرصدته نقدا كنسبة من إجمالي الودائع لدى البنك وذلك لضمان حقوق المودعين وتوفير السيولة اللازمة لمواجهة سحوباتهم(ونسبة الاحتياطي القانوني قابلة للتغيير من قبل البنك المركزي بحسب تقديره للوضع الاقتصادي والسياسة التوسعية في حالة الكساد أو انكماشية في حالة التضخم)لأنه يؤثر على قدرة المصارف على منح الائتمان. [1]

وهناك الأرصدة السائلة الأخرى من شيكات وحوالات والأوراق المالية يتوقع تحويلها إلى سيولة نقدية كاملة بسهولة. [2]

2-2: حوالات مخصومة: وتتمثل في: [3]

- **أذنات الخزينة:** وهي عبارة عن سندات حكومية تقدم إلى البنك التجاري مقابل حصول الحكومة على قرض من البنك التجاري، وتفرض البنوك التجارية سعر فائدة على هذه القروض الممنوحة إلى الحكومة، وهنا يكون سعر الفائدة أقل من أسعار الفائدة المفروضة على القروض المتوسطة والطويلة الأجل.

---

[1] عبد الوهاب يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 158.

[2] ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، الطبعة الثانية، مؤسسة شباب الجامعية،الاسكندرية،2002، ص 278.

[3] المرجع السابق، ص ص (279,278).

– **أوراق تجارية:** يلجأ الأفراد إلى البنوك التجارية للحصول على القروض مقابل خصم ما لديهم من أوراق تجارية(سفتجة) وتفرض البنوك التجارية سعر فائدة(سعر خصم)على القروض الممنوحة إلى الأفراد، وعادة ما تكون بأسعار فائدة منخفضة.

ويطلق على هذه الأصول اسم الاحتياطات الثانوية لدى البنوك التجارية لأنها تتميز بسهولة تحويلها إلى نقود كاملة السيولة بسرعة ودون خسارة، أي يستطيع البنك التجاري تقديمها إلى البنك المركزي للحصول على قيمتها، ويكون البنك المركزي على استعداد لإعادة خصمها في كل الأوقات.

2-3: مستحق على البنوك: بخلاف الفقرة الموجودة في جانب الخصوم إد تلجأ البنوك التجارية للاقتراض منه عند الضرورة لدعم سيولتها النقدية وفي هذه الحالة يفرض البنك التجاري سعر فائدة على القروض الممنوحة إلى البنوك التجارية الأخرى.

2-4: أوراق مالية واستثمارات: عادة ما تقوم البنوك التجارية باستثمار جزء من مواردها في شراء السندات الحكومية أو الأوراق المالية من أسهم وسندات القطاع الخاص سعيا وراء الحصول على الأرباح، خاصة وأن مثل هده الاستثمارات تمكن البنك التجاري من الحصول على عوائد مرتفعة، وتعتبر هده الأوراق أقل سيولة من الحوالات المخصومة، إذ ليس من السهل بيعها بسرعة خاصة عندما يسود الركود أسواق المال، وقد يتطلب من أصحابها الانتظار حتى تاريخ الاستحقاق إلا أن العائد عليها يكون كبيرا.

2-5: قروض وسلفيات: يعتبر هدا الأصل أكثر الأصول ربحا وأقلها سيولة إذ ليس من حق البنك التجاري أن يطالب العميل بتسديد قيمة هذه القروض والسلفيات قبل أن يحين تاريخ استحقاقها، وتتخذ هذه القروض شكلين:

2-5-1: قروض مقابل ضمان: ويكون هذا النوع من القروض مكفولا بضمانات عينية، وقد يأخذ الضمان العيني شكل بضائع، أوراق تجارية، ذهب، عقارات، محاصيل زراعية، آلات...الخ وقد يكون الضمان بكفالة شخص موثوق به. [1]

2-5-2: قروض بدون ضمان: في السابق كانت البنوك تتردد في منح مثل هذه القروض إلا في حدود ضيقة، إلا أنه في الوقت الحاضر اتسع تقديم مثل هذه القروض، وقد يعود السبب إلى اتساع دور

[1] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 279.

القطاع العام في الاقتصاد الوطني خاصة وأن الكثير من البنوك التجارية أصبحت ملكا للدولة وفي هذه الحالة يصبح المقترض مدينا للدولة ومن الصعب التهرب من مديونيته.

2-6- أصول أخرى: وتشمل كل حقوق البنك التي لم ترد في البنود السابقة والأخص بالذكر هي التجهيزات والأصول الثابتة التي انتقلت ملكيتها إليه وفاء لديون الغير له، وكذلك الايرادات التي استحقت للبنك ولكنها لم تحصل بعد فعلا، والنفقات التي قام بها البنك بدفعها قبل أن يحل موعد التزامه بذلك كأقساط التأمين مثلا. [1]

بالإضافة إلى هذه الاستخدامات يقوم البنك كذلك ببعض النشاطات التابعة منها:

- فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان.
- شراء وبيع العملات الأجنبية.
- إدارة محافظ العملاء.

[1] زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد الدولي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 127.

المبحث الثاني: مفهوم المحاسبة

إن التطور الذي عرفته المحاسبة قد أملته الظروف والبيئة المحيطة، باعتبار أن الفكر المحاسبي في حالة استمرار مع التغير حيث نتج عن الممارسة الميدانية مشاكل عديدة استوجبت السعي نحو وضع إطار نظري للمحاسبة بانتهاج مجموعة من المناهج، وسنقوم في هذا المبحث بإعطاء نظرة حول مفهوم المحاسبة ومناهجها، وصولا إلى المحاسبة كنظام للمعلومات.

المطلب الأول: لمحة عامة عن المحاسبة ونشأتها

1- مراحل تطور المحاسبة: يمكن تقسيم التطور الوظيفي للمحاسبة عبر الزمن إلى ثلاث فترات زمنية كما يلي:

1-1: حقبة العصور القديمة إلى نهاية القرن 15 :

ترتبط نشأة المحاسبة بالألفية الرابعة قبل الميلاد في عهد الآشوريين حوالي 3500ق م ،كما ظهرت عند الفراعنة حوالي 5000 ق م [1] لكن أكثر الأنظمة المحاسبية القديمة تطورا هو الذي خلفه المصريون القدامى. أما في أوروبا فقد اقتصر على الإثبات المحاسبي في السجلات ، وفي الإسلام نالت المحاسبة اهتماما وفيرا فالحضارة الإسلامية طورت العمليات الحسابية عن طريق الأرقام العربية التي نقلها إلى أوروبا في القرن 13م. لكن العمليات كانت تسجل من حيث أثرها على الغير عرفت بطريقة القيد المنفرد وهذا ما أستدعى البحث عن طريقة أكثر تطورا. [2]

1-2- الفترة ما بين القرن 16م ومنتصف القرن18:

في القرن 15م، ظهرت الحاجة إلى نظام محاسبي يثبت العلاقة الدائنة والمدينة بين المصرف والتاجر والآخرون. ولقد تمت تلبيتها على يد عالم الرياضيات الإيطالي" لوقا باسيولي". وذلك من خلال أول أعماله المكتوبة عن مسك الدفاتر على أساس القيد المزدوج، وقد خصص فيها فصلا كاملا عن فن تنظيم الدفاتر والسجلات المحاسبية وشرح بالتفصيل مفهوم القيد المزدوج كما أسس في عام 1581م أول معهد للمحاسبة

[1] محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 18.

[2] محمد سفير ، **الافصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجيستير، تخصص مالية ومحاسبة، الجزائر، 2009، ص ص (3، 4).

في البندقية، ورغم أن أساس القيد المزدوج ليس من مبتكرات باسيولي بل وجد قبل ذلك وهذا ما أشار له هو كذلك[1]

1-3- فترة ما بعد منتصف القرن 18م:

عمت الطريقة الإيطالية معظم أنحاء العالم في الفترة التاريخية اللاحقة لباسيولي، وتزايدت المعرفة المحاسبية والمبادئ والأساليب والممارسات بشكل كبير بداية من عام 1775م، فقد ترتب عن الثورة الصناعية زيادة الاعتماد على المؤسسات ذات النطاق الضخم. فإن ملاك رأس المال كانوا مهتمين بالحصول على عائد من استثماراتهم في المؤسسة مما ترتب على ذلك التأكيد على الدخل. الأمر الذي أدى إلى تطوير مفهوم الدخل المحاسبي ومفهوم الدورية كما تم النظر للمؤسسة على أنها مستمرة النشاط، فأصبحت المحاسبة تشمل قياس الأحداث المالية وتحليلها

كما تحول مفهوم الملكية من الفردية والمشتركة إلى الملكية عن طريق حملة الأسهم، وبطبيعة الحال وتفسيرها وتوصيلها إلى الجهات المستفيدة منها. ومن جانب آخر فقد كان ظهور ما يعرف بالمجامع المهنية من أهم المعالم البارزة التي شهدنها الحقبة التاريخية الثالثة لتطور المحاسبة كالجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA...الخ، كما نتج عن العولمة المالية تحرير رؤوس الأموال وظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى ساهم في تطوير الأسس النظرية والتطبيقية للمحاسبة[2].

2- تعريف المحاسبة:

أول تعريف للمحاسبة صدر من الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين عام 1940 ينص على أن: " المحاسبة نظام يختص بتحليل وتسجيل وتبويب ثم تلخيص العمليات المالية التي في الوحدة الاقتصادية وذلك بقصد تحديد نتيجة أعمال هذه الوحدة عن فتة مالية معينةّ ،وتحديد مركزها المالي في نهاية الفترة". [3]

---

[1] محمد سفير ، مرجع سبق ذكره، ص5.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي**، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006، ص ص (109، 111).

[3] محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 25.

أما التعريف الثاني للمحاسبة فقد صدر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام 1953ينص على أن: "المحاسبة فن يختص بتسجيل وتصنيف ثم تلخيص (بشكل عام وفي صورة نقدية) ما يحدث في المنشأة من عمليات مالية والتي هي ذات طبيعة مالية ، ومن ثم تفسير تلك العمليات". [1]

أما التعريف الحديث نسبيا قدمه Needles عام2001 وهو يكرس دورها المعاصر كنظام للمعلومات ينص أن: "المحاسبة نظام للمعلومات يختص بقياس، ومعالجة ثم إيصال المعلومات المالية عن المنشأة للأطراف ذات المصلحة، وذلك لأغراض التخطيط والرقابة وتقويم الأداء اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة ". [2]

من خلال ما سبق ندرك أن : المحاسبة علم تمخض عن الفن يشمل مجموعة من الإجراءات والمبادئ والأسس نتيجة الممارسات والإجراءات العملية والتطبيقية التي تختص بتحليل وتسجيل وتصنيف وتلخيص العمليات المالية بحيث تمكن الوحدة الاقتصادية من تحديد نتيجة أعمالها وبيان مركزها المالي".

3- أهداف المحاسبة ووظائفها:

يمكن تلخيص أهداف المحاسبة ووظائفها كما يلي: [3]

- تسجيل وإثبات العمليات التجارية ذات الأثر المالي حسب تسلسلها التاريخي يدويا أو باستخدام الحاسوب.

- إعداد الحسابات الختامية للمنشأة لتحديد نتيجة أعمال السنة المالية من ربح أو خسارة.

- تصوير قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)من أجل بيان أصول المنشأة والتزاماتها وحقوق ملكيتها في نهاية فترة مالية معينة، وقد جرت العادة أن تكون سنة مالية.

- تزويد إدارة المنشأة بكافة المعلومات اللازمة لها والتي تمكنها من القيام بالوظائف الإدارية المختلفة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

- إن الهدف الحقيقي للمحاسبة هو تقديم البيانات والمعلومات المالية بعد تحليلها وتفسيرها إلى كل الفئات التي لها اهتمام بالمعلومات المحاسبية .

---

[1] رضوان محمد العناتي، **مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها**، الطبعة السادسة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 13.

[2] محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[3] رضوان محمد العناتي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

4- مستخدمي المعلومات المحاسبية:

المحاسبة في أي مشروع مهما كان شكله، فرديا أم شركة أشخاص أو شركة مساهمة عامة أو مؤسسة عامة تقدم خدمة لفئات متعددة منها: [1]

4-1: أصحاب الملكية: تهتم المحاسبة بثبات نشاط المؤسسة من ربح أو خسارة وتحديد المركز المالي وأصحاب المؤسسة في حاجة لمعرفة التقدم الذي تحرزه المنشأة ومعرفة درجة الفاعلية التي تستخدم بها موارد المؤسسة.

4-2: الإدارة: تقدم المحاسبة لإدارة المعلومات والتقارير الوافية التي تمكنها من إدارة العمليات اليومية للمؤسسة بصورة سليمة.

4-3: الدائنون وحملة السندات: يهتم دائنو المؤسسة بالوضع المالي للمشروع لمعرفة قدرته على السداد، فالبنوك قبل منحها لتسهيلات الائتمانية لعملائها تطلب منهم معلومات كاملة عن المؤسسة كالميزانية في آخر السنة وذلك لدراستها، والمحاسبة من توفر ذلك.

4-4: دائرة ضريبة الدخل: تهتم بتحديد أرباح المؤسسة بدقة حتى تستطيع أن تحتسب الضريبة المستحقة ولكن هذا لا يتم إلا إذا كانت المؤسسة تمسك دفاتر منظمة وحسابات أصولية .

4-5: المحللون الماليون: يقوم المحلل بتحليل المعلومات المالية وذلك لتقديم النصح والإرشاد للجمعيات التي تطلبها مثل المستثمرون.

المطلب الثاني: نظرية المحاسبة والحاجة إليها

إن المحاسبة تحتاج إلى أصول علمية تحكم مسارها التطبيقي، فتوجهت الجهود لإيجاد نظرية توحد بين التطبيقات وتقلل الاختلافات قدر الإمكان.

1- نظرية المحاسبة: إن النظرية تساعد في نضوج واكتمال العلم وتفسر الظواهر الغامضة والواضحة وتسهل في استيعاب المشكلات والتناقضات، ومعاناة المحاسبة من مشاكل الاختلاف والتضارب في استخدام المصطلحات مبادئ وفروض ومحددات وقواعد ومعايير وأسس وسياسات، فالقيد المزدوج تارة يطلق عليه مبدأ وأخرى يطلق عليه عرف أو منهج، كما أن هناك خلط بين الوظائف والأحداث في الممارسة.

[1] سيد عطا الله السيد، **النظريات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص (21، 22).

فمنهجية صياغة النظرية يجب أن تكون نتيجة إطار مرجعي مبني على أساس مجموعة من العلاقات والعناصر التي تحكم تطور الإجراءات المحاسبة وهذه العناصر تشمل: [1]

- أهداف المكشوفات المالية .
- كشف بالمسلمات والمفاهيم النظرية في المحاسبة المتعلقة بيئة وطبيعة الوحدات المحاسبية، وأن تكون المفاهيم والمسلمات مشتقة من الأهداف المحددة.
- كشف بالمبادئ الأساسية التي تقوم على أساس المسلمات والمفاهيم النظرية.
- هيكل للأساليب المحاسبية يشتق من المبادئ المحاسبية.

وهنا يمكن تعريف النظرية المحاسبية على أنها : "مجموعة من الفروض المتلازمة والمبادئ الفكرية والبرجماتية التي تشكل إطار عام مرجعي لمجال الاستفسار". [2]

أ- أهداف نظرية المحاسبة: تهدف النظرية المحاسبية إلى تحقيق ما يلي: [3]

- التنبؤ بالسلوك للظواهر في ظروف محددة.
- التقييم والتفسير المنطقي للظواهر.
- توجيه السلوك بما يكفل تحقيق قيم وأهداف محددة.

ب- وظيفة النظرية المحاسبية: وتكمن في: [4]

- تساعدنا في إيجاد التفاعل والعلاقات المتداخلة بين الأفكار.
- المساعدة في إيجاد فحص ما تم تنفيذه حتى نستطيع أن نرى الدوافع والأسباب التي تواجه المعالجة.
- تساعدنا في تقييم البدائل من الأفكار والطرق.

2- الحاجة إلى النظرية المحاسبية.

لا يمكن أن يقوم أي نظام بالتطور إلا إذا كان لديه أساس نظري قوي وأن الممارسة يجب أن تعنى بنظرية سليمة، ولذلك فإنه حتى منتصف القرن الحالي كان ينظر للمحاسبة على أنها مجرد فن، لكن بعد

---

[1] عوض خلف العيساوي، **الفرضيات والمبادئ والمحددات المحاسبية من منظور الشريعة الاسلامية**، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر، العراق، 2007، ص ص (24-29).

[2] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[3] سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[4] المرجع السابق، ص 46.

التفكير في أنه حتى يتم تطوير المحاسبة كنظام يتعين أن يكون هناك حاجة لنظرية محاسبة. وحتى النظرة الحديثة للمحاسبة التي تبحث لماذا يتعلم المحاسبون ؟ فإن بعض القواعد والمبادئ قد وضعت تأسيسا على الممارسات السابقة للمحاسبين الرواد. [1]

3- المناهج المتبعة في دراسة النظرية المحاسبية: من بينها:

3-1: المدخل الاستقرائي: يقوم على الملاحظة والتجربة والتحول من الخاص إلى العام، ويعتمد على ملاحظة عدد كاف من الظواهر فكلما زاد عدد الظواهر المدروسة ازدادت درجة الثقة في هذا المنهج.

والمدخل الاستقرائي في المحاسبة يبدأ مع ملاحظة المعلومات المالية لمنشأة الأعمال ويتم التواصل بعد ذلك لتبين وجود أساس يشير للعلاقات المتكررة التي تفيد وجود تعميمات ومبادئ للمحاسبة ،والمعلومات المحاسبية والمالية والمحاسبة تمثل العلاقات المتكررة وتؤدي إلى تكوين مسلمات ومبادئ.

3-2: المنهج الاستنباطي: على خلاف المنهج الاستقرائي يقوم المنهج الاستنباطي في المحاسبة إلى البدء بالمقدمات الكبرى والصغرى حول الوسط المحاسبي فيشتق منها منطقيا مبادئ محاسبية تمثل دليلا وأساس لتطوير الإجراءات والممارسات المحاسبية متبعا في ذلك خطوات أساسية أولها تحديد الأهداف والمفاهيم ثم بعدها تحديد الفروض المحاسبية وتحليلها، تحديد المبادئ المحاسبية وأخيرا تحديد الإجراءات المحاسبية.

المطلب الثالث: المحاسبة كنظام للمعلومات

تقوم المحاسبة بتجميع وتوصيل المعلومات الاقتصادية الخاصة بمشروعات الأعمال وغيرها من الإحداث إلى مدى واسع وكبير من الأشخاص الذين تربطهم قراراتهم وتصرفاتهم بذلك النشاط. وهناك ثلاث خصائص للمحاسبة تجعلها تؤدي دورها كنظام للمعلومات في عملية مستمرة ومتكاملة هي: [2]

- حصر العمليات المالية المتعلقة بنشاط المنشأة وتمثيلها في صورة بيانات أساسية تسجل في الدفاتر المحاسبية.

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2] نوال صبايحي ، **الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على جودة المعلومة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، 2011، ص 11.

– تشغيل أو معالجة البيانات الأساسية وفق مجموعة من الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها لتتحول هذه البيانات بعد معالجتها في النظام المحاسبي إلى معلومات مالية تخدم أغراض مستخدمي هذه المعلومات.

– إيصال المعلومات التي تتم معالجها إلى الأطراف ذات المصلحة وذلك بواسطة مجموعة من التقارير المالية.

كما توجد مجموعة من المفاهيم تمكن من استيعاب الدور الذي تقوم به المحاسبة كنظام للمعلومات وهي: [1]

1/ النظام المحاسبي: وهو مجموعة من الإجراءات أو العناصر التي تعمل معا بتنسيق وترتيب حسب إجراءات وقواعد محددة من أجل تحقيق هدف معين وهذه العناصر قد تكون مادية أو بشرية أوكلاهما معا.

2/ البيانات: المحاسبة كنظام للمعلومات هي نظام حصر ومعالجة بيانات تخص عمليات مالية، والبيانات المالية عبارة عن حقائق وأرقام خام عن أحداث مالية معينة غير معدة للاستخدام. يتم جمع هذه البيانات لاحتمال استخدامها فيما بعد لإنتاج معلومات.

3/ المعلومات: هي بيانات تمت معالجتها، أي مجموعة بيانات تم ترتيبها بشكل معين وأصبحت معدة للاستخدام بواسطة شخص معين وفي وقت محدد، ومن شأن المعلومات أن تزيد من معرفة الشخص الذي استلمها.

4/ نموذج المحاسبة كنظام للمعلومات: يمكن النظر إلى المحاسبة كنظام للمعلومات على أنها مجموعة من النظم، الطرق، والإجراءات المحكومة بمبادئ وقواعد سليمة تتبع من اجل تشغيل البيانات عن العمليات المالية التي تحدث في المنشأة بهدف إنتاج معلومات مالية.

يمكن تمييز ثلاث أجزاء رئيسية لنظام المعلومات المحاسبي هي:

أ– **مدخلات النظام:** فمدخلات النظام المحاسبي هي البيانات (أي الأرقام الخام) التي تعبر عن عمليات المبادلة المالية التي تحدث في المنشأة وتدخل هذه البيانات إلى النظام محمولة على وسائط هي المستندات.

[1] محمد مطر, مرجع سبق ذكره، ص ص (31، 32).

ب- وسائل المعالجة: تتم معالجة هذه البيانات بواسطة إجراءات حكومة بقواعد ومبادئ علمية معينة، وهذه الإجراءات هي: التسجيل، التبويب، التلخيص، تحليل النتائج، الإبلاغ عنها. ويتم القيام بهذه الإجراءات في دفاتر وسجلات محاسبية.

ج- مخرجات النظام: تتمثل في المعلومات أي البيانات التي تمت معالجتها بالإجراءات السابقة، وتخرج المعلومات من النظام المحاسبي محمولة على وسائط تسمى التقارير وتشمل هذه المعلومات ما يلي:[1]

- معلومات عن نتيجة نشاط المنشأة خلال فترة مالية معينة.

- معلومات عن المركز المالي للمنشأة في نهاية تلك المدة، ويحمل هذه المعلومات تقرير تسمى قائمة المركز المالي أو الميزانية.

- معلومات عن التغيرات التي تحدث في المركز النقدي خلال فترة مالية معينة، ويحمل هذه المعلومات تقرير يعرف بقائمة التدفقات النقدية.

- معلومات عن التغيرات التي تحدث في حقوق الملكية خلال فترة مالية معينة وتحمل هذه المعلومات تقرير يعرف بقائمة التغيرات في حقوق الملكية.

وبالتالي تعتبر المحاسبة نظام معلومات لقياس وإيصال نتائج الأحداث الاقتصادية للمؤسسات إلى فئات عديدة من أصحاب المصالح، ويعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال تلك الأحداث لهؤلاء المستخدمين، لدعم قراراتهم خصوصا المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل.

[1] محمد مطر, مرجع سبق ذكره، ص ص (34، 35).

المبحث الثالث: ماهية الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دورا هاما في إثراء ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية والتي تستخدم لأغراض عدة: اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان في المنشأة، كدلك يساهم في تحقيق فعالية وكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة على المستوى القومي للاقتصاد الوطني وسنتناول في هذا المبحث تطور الإفصاح، مفهوم الإفصاح مقومات الإفصاح والعوامل المؤثرة عليه.

المطلب الأول: تطور الإفصاح

تعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح عن المعلومات إلى سنة 1837 حيث نشرت مجلة RaiLway magazine مقالة عن الإفصاح والتي أشارت إلى ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية كل ستة أشهر بحيث تشمل هذه المعلومات بيانات عن الأرباح ورأس المال، الاهتلاكات وتقييم الموجودات .

و قد توسع مفهوم الإفصاح بعد الأزمات الاقتصادية العالمية الكبرى 1929 – 1933 حيث أنه لم يكن نادرا أن تمتنع إدارة الشركة عن الإفصاح عن قائمة الدخل بحجة أن نشرها يضر بمركزها التنافسي لذلك كان الإفصاح محكوما بما ترغب الإدارة في الإفصاح عنه ولكن بعد تلك الأزمة الاقتصادية سعت الهيئات المحاسبية المهنية والعلمية (مثل المعهد الأمريكيAICPA والجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA) خلال الفترة 1933 – 1973إلى البحث عن مبادئ محاسبية مقبولة عموما خصوصا على الإفصاح المحاسبي فقد عام 1933 أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على ضرورة التزام مهنة المحاسبة بالإفصاح المحاسبي. كما أن لجنة تبادل الأوراق المالية الأمريكية (SEC)منذ تأسيسها في عام 1934 وبالتعاون مع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين تصدر تعليماتها اللازمة للشركات المساهمة المتعاملة في البورصة بمراعاة الإفصاح الشامل عن المعلومات المحاسبية لخدمة المستثمرين وحماية مصالحهم.[1]

من جانب آخر كان لتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية أثر مباشر على المحاسبة، إذ فرضت على المحاسبين أن يولوا اهتماما خاصا للنظريات والمفاهيم التي تحكم مقومات وآليات هذه الأسواق كنظرية المحفظة مثلا وفرض السوق المالي الفعال ذلك ما أكد مرة أخرى أهمية الإفصاح عن المعلومات في

---

[1] محمد الكامل بالعيد ، **دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، ورقلة، 2011/2010، ص (12,11).

البيانات المالية المنشورة بعد أن أصبحت هذه البيانات مصدرا رئيسيا للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في هذه الأسواق ، لكن عام 1974م شهد حديثين بارزين تركا آثارا كبيرة على مشكلة الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة في الولايات في ميزانيات المؤسسات الأمريكية تجلت في سمتين رئيسيتين هما: اتساع نطاق الافصاح ليشمل معلومات كانت ادارات المؤسسات حتى ذلك التاريخ تعتبرها من المحرمات، في حين تمثلت السمة الثانية بتحويل التركيز على أهداف الافصاح إلى حماية مصالح الفئات المختلفة مثل: المساهمين، المستثمرين والمقرضين.

وفي المسار نفسه أصدرت كذلك اللجنة الدولية للمحاسبة (IASC)المعيار المحاسبي الدولي رقم30 والخاص بعرض قواعد الافصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة للبنوك. [1]

المطلب الثاني: مفهوم الإفصاح المحاسبي

تعريف الإفصاح المحاسبي: اقد اختلف تعريف الإفصاح من حيث الغرض أو الهدف فقد عرف على أنه: "بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات من يعلمها لمن لا يعلمها" [2] .ويعتبر هذا التعريف العام للإفصاح.

كما عرف الإفصاح المحاسبي على أنه: "إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ، دون لبس أو تضليل" [3].

كما عرف الإفصاح المحاسبي أيضا بأنه: "شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية" [4] .

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف الإفصاح المحاسبي على أنه: تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون، صحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخلين والخارجين في آن واحد.

---

[1] محمد الكامل بالعيد ، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2] محمد سمير الصبان ، **مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي**، دار الحنين، عمان، 1996، ص 371.

[3] وليد نابي الحيالي ، **المحاسبة المتوسطة مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي**، دار حنين، عمان، 1996، ص 371.

[4] مهدي عباس النبرازي، **نظرية المحاسبة**، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1991، ص 322.

نلاحظ أن التعاريف السابقة ركزت على ضرورة اظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة المنشأة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدمو هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم، إلا أنها اختلفت فيما بينها حول كمية ومقدار المعلومات المقدمة إلى مستخدميها، فالتعريف الأول أظهر ضرورة إبراز كافة المعلومات، أما الثاني فقد ركز على المعلومات الضرورية فقط.

ولم يوضح التعريفان الأول والثاني طبيعة مستخدم المعلومات، فالمستفيدين من القوائم المالية على اختلاف مستواهم الثقافي والاقتصادي والمحاسبي يتميزون بتفاوت قدراتهم في معالجة هذه المعلومات لابد من التمييز بين المستخدمين أي أن وجود مستخدمين داخلين يقود إلى إفصاح داخلي موجه بالدرجة الأولى إلى إدارة الوحدة الاقتصادية حيث يتم توصيل المعلومات إلى مستخدميها بدون أي صعوبة، حيث يسهل ذلك الاتصال المباشر بين الإدارة والمحاسب.

كما أن وجود المستخدمين، الخارجين يقود إلى الإفصاح الخارجي الذي يتجلى بضرورة إعداد القوائم المالية الأساسية وهي: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، قائمة حركة رؤوس الأموال.

لكن عدم تجانس وعدم تطابق مصالح الأطراف المختلفة فيما يتعلق بمضمون القوائم المالية قاد إلى اختلاف الزاوية التي ينظرون من خلالها لهذه القوائم، فإدارة المنشأة كطرف مسؤول من إعداد البيانات تنظر إلى الإفصاح من زاوية قد لا تتطابق مع نظرة مدققي الحسابات، وينظر رجال الأعمال إلى الإفصاح المحاسبي من زاوية تختلف عن تلك التي تنظر من خلالها هيئات الرقابة والإشراف وفي النهاية ينظر كل طرف إلى الإفصاح حسب هدفه ومصلحته.

2- أهمية الإفصاح المحاسبي:

للإفصاح المحاسبي أهمية بالغة وسنذكر بعض أهميته في النقاط التالية: [1]

- توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من مستخدمي المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها.

- تقديم المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمنشأة والتزاماتها والتغيرات التي تطرأ على هذه الموارد والالتزامات.

[1] محمد الكامل بالعيد ، مرجع سبق ذكره، ص (17,16).

– يساعد في توفير المعلومات اللازمة لتقييم أداء وقدرة الإدارة على النهوض بمسؤوليتها والحكم على كفاءة أدائها.

– تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال إدارة اقتصادية تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين.

– يؤدي إلى توفير قوائم وتقارير مالية إضافية معدلة للتقلبات في المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى القوائم التاريخية غير المعدلة.

– يمكن من إظهار القيمة الاقتصادية الحقيقية لبعض عناصر الموارد الهامة التي يرتكز عليها مستقبل الوحدة المحاسبية واستمرارها في صورة قوائم وتقارير مساعدة تهربا من الموضوعية والتكلفة التاريخية وإبقائها عليها في نفس الوقت.

– يمكن من إظهار مدى مساهمة الوحدة المحاسبية في تحمل مسؤوليتها الاجتماعية في صورة قوائم وتقارير لا يعتمد فيها على إمكانية القياس النقدي . وكل هذا لا شك يؤدي إلى زيادة قيمة المعلومات المحاسبية عن الوحدة المحاسبية حيث يمكن من التغلب على العديد من أوجه القصور التي تنشأ عن الافتراضات المحاسبية التي لا محل لاستمرارها (بثاث القوة الشرائية للنقود مثلا) .

إن عملية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها تهدف إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في اتخاذ القرارات، فأهدافها ليست ثابتة ولكنها تتأثر بعدة عوامل منها:

– **نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:** لابد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة حيث يكون من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين في كل دولة.

– **الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:** وتتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح حيث تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غالبا ما تكون من المنظمات المهنية والحكومية.

– **المنظمات والمؤسسات الدولية:** بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية فإن المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، ومن أهم هذه المنظمات لجنة معايير

المحاسبة الدولية IASB حيث تحاول تحسين جودة المعلومات المفصح عنها من خلال إصدارها لمجموعة من المعايير المحاسبية على المستوى العالمي.

3- أنواع الإفصاح المحاسبي:

يعد الإفصاح المحاسبي من الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أو بين الإدارة والمحاسبين، وبين مراجعي الحسابات من جهة وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، ويمكننا أن نلخص أنواع الإفصاح كما يلي:

3-1- الإفصاح الكامل: يتطلب الإفصاح الكامل أن تكون القوائم المالية كاملة بحيث تشمل على كافة المعلومات الضرورية للتعبير الصادق، فإذا ترتب على حذف أو استبعاد بعض المعلومات أن تصبح القوائم المالية مضللة فإن الإفصاح عن مثل تلك المعلومات يصبح ضروريا وتشتمل القوائم المالية المنشورة في الوقت الحاضر على ملاحظات والمذكرات الإيضاحية التي تعتبر جزءا أساسيا من القوائم المالية وينبغي أن تكون المعلومات الواردة في تلك المذكرات التوضيحية مكملة للمعلومات الواردة في صلب القوائم المالية ولا ينبغي أن تستخدم كوسيلة لتصحيح بعض المعلومات الخاطئة الواردة في تلك القوائم . [1]

3-2- الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المعنية إذ يتوجب إخراج القوائم المالية بالشكل الذي يضمن عدم توجيه مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة جميع مصالح هذه الفئات بشكل متوازن.

3-3- الإفصاح الكافي: يشير إلى الحد الأدنى الواجب نشره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاد القرار ناهيك عن أنه يتبع للخبرة التي ع بها الشخص المستفيد ؛ ويعني الإفصاح الكافي أن تكون التقارير المحاسبية والمالية تفصح كما ينبغي من المعلومات حتى لا تكون تلك التقارير مضللة.

3-4- الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل المهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

---

[1] أحمد محمد نور، شحاتة السيد شحاتة، **مبادئ المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، القاهرة، 2008، ص80.

3-5- الإفصاح التثقيفي(الإعلامي): هو الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل: الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية والإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويلية، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عنها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

3-6- الإفصاح الوقائي: هو عرض المعلومات الكافية لجعل القوائم المالية مفيدة وغير مضللة للمستفيدين من هذه المعلومات وبالأخص المستثمر العادي المحدود القدرة في استخدام هذه المعلومات.[1]

3-7- الإفصاح الشامل: الإفصاح الشامل لا يعني أن تكون المعلومات كثيرة وتفصيلية، ولكن يقصد بها أن يوصل إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية كل الحقائق الهامة والملائمة والمتعلقة بنتيجة العمليات والمركز المالي وعادة ما يتطلب الأمر المفاضلة بين بديلين من أجل تحديد كمية ونوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها.

والجدير بالذكر أن الإفصاح الشامل يمتد فيما وراء الأرقام المحاسبية فهو لا يقتصر على مخرجات النظام المحاسبي من بيانات مالية، ولكن يمتد الأمر إلى الإفصاح عن معلومات وصفية قد تكون لها تأثير جوهري على القرارات التي تتخذ، ويعني ذلك أن الاقتصار على المعلومات المالية وإخفاء المعلومات الوصفية الهامة قد يظل متخذي القرارات. [2]

ويبوب الإفصاح المحاسبي طبقا للتشريعات إلى: [3]

- **الإفصاح الاختياري:** يتم وفقا لسلوك الإدارة التي ترى ضرورة حجب بعض المعلومات المتعلقة بنشاط الشركة بما يكفل حمايتها في المستقبل، غير أن هذا التصرف تشوبه الشكوك حول رغبة المدراء حفظ المعلومات لتحقيق مصالح ذاتية، وأيضا قصر النظر بشأن المعاملات في أسهم الشركة بالبورصة.

---

[1] أحمد طرطار، شوقي جباري، **الإفصاح المحاسبي في قائمة تدفقات الخزينة**، مداخلة في ملتقى وطني تحت عنوان: معايير المحاسبية الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، المركز الجامعي سوق أهراس، ماي 2010، ص 5.

[2] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **المحاسبة المالية المتوسطة**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، القاهرة، 2000، ص (49,48).

[3] هادي رضاء الصفار، **مبادئ المحاسبة المالية، القياس والاعتراف والإفصاح في التقارير المحاسبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 37.

- **الإفصاح الإجباري:** نظرا لعدم وجود اتفاق حول مدى الإفصاح الذي يلبي رغبات المستفيدين من المعلومات المنشورة في التقارير المالية، ونظرا لتضارب المصالح بين مختلف الأطراف لجأت الجهات الرسمية المعنية بالإفصاح في التقارير إلى التدخل في زيادة محتوى المعلومات المنشورة في القوائم المالية، وعليه فإن هذا الإفصاح قائم على التشريعات والتعليمات التي تجبر المنشآت على الإفصاح عن المعلومات التي تحاول الإدارة حجبها.

المطلب الثالث: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على المقومات الآتية:

1- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فالملاك الحاليون والمحتملون والدائنون والمحللون الماليون والموظفون والجهات الحكومية من الأمثلة على مستخدمي هذه المعلومات وقد كرس DEVINE1961 أهمية تحديد الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية كركن أساسي في تحديد إطار الإفصاح المناسب بالقول "إن أهمية تحديد الجهة التي تستخدم المعلومات المحاسبية تنبع عن حقيقة أساسية في أن الأغراض التي تستخدم فيها هذه المعلومات من جهات مختلفة تكون أيضا مختلفة". لذلك فإن الحاجة لتحديد الجهة المستخدمة للمعلومات تسبق الحاجة لتحديد غرض استخدامها، لذلك فإن الحاجة لتحديد الجهة المستخدمة للمعلومات تسبق الحاجة لتحديد غرض استخدامها، كما أن تحديد هده الجهة سوف يساعد في تحديد الخواص الواجب في تلك المعلومات من جهة نظرها سواء من جانب المحتوى أو من حيث شكل وصورة العرض، فمدى ملائمة مجموعة من الإيضاحات المتوفرة في البيانات المالية تستوقف في جانب كبير منها في مدى ما تملكه الجهة المستخدمة لهذه البيانات من مهارات وغيرها في تسيير تلك الإيضاحات، فإيضاحات معينة تكون ملائمة للاستخدامات من جهة معينة قد لا تكون بالضرورة ملائمة لاستخدامات جهة أخرى لا تمتلك المهارة والخبرة الكافيتين لفهم تلك الإيضاحات.[1]

2- تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية: ينبغي ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بخاصية ملائمتها وتلتقي في هذا الإطار وجهات نظر كل من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)وجمعية المحاسبين الأمريكيين (AAA)التي عبرت عن وجهة نظرها في أحد

[1] نوال صبايحي، مرجع سبق ذكره، ص 66

تقاريرها العامة 1966 بالقول: "في حين تعد الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح تعد الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، ولهذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة والغرض الرئيسي لاستخدامها من جهة أخرى". لدى قبل تحديد ما إذا كانت معلومات معينة ملائمة أو غير ملائمة يجب أن يحدد أولا الغرض الذي تستخدم فيه، إذ أن معلومات ملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض أو مستخدم بديل. [1]

3- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها: تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في بيانات مالية محتواة في القوائم المالية التقليدية الأساسية وفي الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة وقائمة النفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، بالإضافة إلى المعلومات التي تعرض في الملاحظات والإيضاحات والملاحق المرافقة بالقوائم المالية والتي تعد جزء من القوائم المالية.

لكنه يتم إعداد القوائم المالية وفقا لمجموعة من الافتراضات والمبادئ المحاسبية وضمن قيود ومحددات على نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم، لذلك يرى كثير من الباحثين بأن توفر الإفصاح المناسب في القوائم المالية يستلزم إعادة النظر في المفاهيم والأعراف التي تحكم إعداد هذه القوائم وإعادة تركيب الأهمية النسبية لخصائص المعلومات المحاسبية وفق أولوية ترجيح خاصية الملائمة على ما عداها من خواص أخرى للمعلومات بصفة أن الملائمة في المعيار الرئيسي الذي يجب أن يتمحور حولها مفهوم الإفصاح المناسب. [2]

4- تحديد أساليب وأدوات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: يرى العرف على أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات مستخدميها في طلب القوائم المالية في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصا التفاصيل في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بالقوائم بافتراض الباحثون أن البدائل المختلفة من أساليب عرض المعلومات في القوائم المالية المحاسبية تترك آثارا مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات ولذلك يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها.

---

[1] نوال صبايحي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[2] حسين عبد الجليل آل غزوري، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، رسالة ماجيستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010، ص 52.

وباختصار فإن القوائم المالية الأساسية المتمثلة في الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية التي تقوم إدارة المنشأة بإعدادها في الأدوات الأهم للإفصاح عن المعلومات المحاسبية، أما زيادة الإفصاح في المعلومات التي تعرض في القوائم المالية الأساسية الإضافية لتقديم معلومات توضيحية أو تفصيلية حتى تكون الصورة واضحة ومكتملة عن الأحداث والعمليات الاقتصادية للمنشأة عن فترة معينة فإنه يمكن استخدام الأساليب والطرق الآتية في هذا المجال.[1]

4-1: التوضيح بين قوسين: تقدم الايضاحات الإضافية بين الأقواس بشكل مختصر بعد البند الوارد في القائمة المالية مباشرة بمعنى أنها تفصح عن المعلومات الإضافية وتضيف مزايا من التوضيح والاكتمال.

4-2: الملاحظات: وتستخدم عندما يكون مناسبا لإظهار الإيضاحات بين قوسين خصوصا عندما يتطلب التوضيح شرح مطول.

4-3: بنود مقابلة أو متصلة: بمعنى أن تدرج المعلومات في مكان ما من القائمة وتدرج معلومة مرتبطة بها في مكان آخر من القائمة نفسها.

4-4: الجداول المرفقة: حيث يتم استخدام جداول منفصلة بغرض المزيد من المعلومات التفصيلية عن بعض الموجودات أو المطلوبات بصفة أن الميزانية تعرض بندا محملا واحدا يشتمل على عدة بنود فرعية لهذا البند.

5- توقيت الإفصاح عن البيانات المالية: جرى العرف المحاسبي على أن يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في نهاية السنة المالية للشركة، وتختار كل شركة سنتها المالية حسب ظروفها واحتياجاتها وإن كانت معظم المؤسسات تفضل نهاية الطبيعية سواء كانت الميلادية أو الهجرية، ويجب أن يتم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالسنة المالية بعد انتهاءها مباشرة دون تأخير لا داعي له أخذا في الاعتبار أن إقفال الحسابات الختامية بصورة دقيقة يستغرق بعض الوقت ، وقد تطلبت تشريعات معظم دول العالم فترة محددة كحد أقصى لنشر القوائم المالية للشركات المساهمة بعد انتهاء سنتها المالية حتى يمكن الاستفادة منها.

[1] محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، المملكة المتحدة، 2005، ص ص (584-590).

المبحث الرابع: الإفصاح المحاسبي في البنوك وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

يعتبر الإفصاح المحاسبي في البنوك من أهم المواضيع التي تطرقت إليها لجنة معايير المحاسبة الدولية من خلال المعيار IFRS 07 والذي يطالب البنوك والمؤسسات المالية بتقديم مستوى ملائم من الإفصاح لمستخدمي القوائم المالية، وهذا ما سنتحدث عنه.

المطلب الأول: أهمية الإفصاح المحاسبي في البنوك

نظرا لأهمية موضوع الإفصاح فقد أصدرت الأمم المتحدة في عام 1998م ورقة تحت اسم الإفصاح المالي في البنوك، خلصت إلى أن الإفصاح المالي من شأنه التغلب على جانب من نقاط الضعف القائمة في القطاع المصرفي لدى العديد من المناطق، حيث أن الشفافية تساهم في تحسين قدرة العديد من مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم وذلك بما ينعكس إيجابا على الأسواق المالية.

لقد اكتسب الإفصاح أهمية متزايدة في الوقت الراهن خاصة فيما يتعلق بالبنوك نظرا لتعقيد عمليات الأدوات المالية المستعملة من المشتقات والأوراق المالية واتساع حجم تداولها والمخاطر المتعلقة بها، حيث يتوجب على إدارة البنوك أن تعمل على تحليل جميع أنواع المخاطر لمترتبة عن التعامل في هذه الأدوات، ومنها مخاطر الائتمان، السيولة، ومخاطر أسعار الصرف. لذلك فإن الإفصاح عن البيانات المتعلقة بهذه المخاطر يعتبر أمرا حيويا، ونتيجة لكل هذا فقد أصبحت مهمة أجهزة الرقابة أكثر تعقيدا، مثلها في ذلك مثل بقية المتعاملين في الأسواق المالية، فهي بالتالي بحاجة إلى إفصاح شامل عن المعلومات المالية في إطار نشاطهم الرقابي. [1]

كما تم إصدار عدة تقارير بشأن الإفصاح في القوائم المالية للبنوك تشتمل على الإفصاح عن أنشطة المشتقات المالية وغيرها من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها بشكل مناسب مثل كيفية قياس وإدارة المخاطر، وسنتناول فيما يلي أهم التوصيات التي وردت في تقارير لجنة بازل بشأن الإفصاح المالي: [2]

---

[1] لطيف زيود وآخرون، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفق المعيار الدولي رقم 30**، حالة تطبيقية في البنك التجاري السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 02، سوريا، 2006، ص 203.

[2] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة الدولية** – شرح معايير المحاسبية الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية–، عرض القوائم المالية، الجزء الثاني، الدار الجامعية، القاهرة، 2003، ص (447، 448).

– يجب أن يعطي الإفصاح صورة واضحة عن طبيعة أعمال البنك، وبوجه خاص المعلومات الخاصة بالمخاطر المحتملة في المشتقات المالية التي يمارسها البنك.

– يجب أن تعطي الإيضاحات معلومات مفيدة عن كيفية مساهمة أنشطة البنك في تحقق إيراداته.

– يجب أن تركز الإيضاحات على المخاطر الهامة وأن توضح العلاقة فيما بين أنشطة البنك بوجه عام ومخاطرها والإيرادات المتحققة عنها.

– يجب أن يغطي الإفصاح كل من المعلومات الكمية والنوعية.

المطلب الثاني: متطلبات الإفصاح المحاسبي في البنوك وفق المعيار المحاسبي الدوليIAS30

لقد تطرق المعيار الدولي IAS30 إلى الإفصاحات في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة بحيث يستطيع مستخدمو هذه القوائم استقراءها وفهمها وهي:

إفصاحات عامة: وهي تشمل ما يلي: [1]

1– معلومات أساسية عن البنك وطبيعة نشاطه، وتشمل ما يلي:

- ✓ اسم البنك.
- ✓ اسم البلد الذي تأسس فيه البنك.
- ✓ تاريخ التأسيس.
- ✓ الشكل القانوني للبنك.
- ✓ عدد فروع البنك.
- ✓ المدينة التي يعمل بها المركز الرئيسي للبنك.
- ✓ طبيعة النشاط.
- ✓ العملة المستخدمة في إعداد القوائم المالية.

2– أرقام سنة المقارنة مقابل أرقام السنة الحالية.

3– أية قيود على حق ملكية الأصل.

4– أية ضمانات قدمها البنك للغير مقابل التزاماته.

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص ص (449–454).

5- أية قيود هامة على تحقيق الاستثمارات أو استلام الدخل والتصرف فيه.

6- أهم السياسات المحاسبية المتبعة.

7- أسس عرض القوائم ويجب أن يوضح الكيفية التي أعدت بها القوائم المالية، بحيث يشار إلى أنها أعدت وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والقوانين والتعليمات المحلية السارية.

8- مذكرات واضحة ومختصرة عن بعض الأسس والقواعد والمعايير المتبعة.

9- يجب أن تدرج الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين في الميزانية في مجموعات حسب طبيعتها ودرجة سيولتها النسبية.

10- يجب أن يشمل الإفصاح في الميزانية جميع الأصول.

11- يجب الإفصاح في قائمة الدخل عن صافي إيرادات النشاط.

12- يجب الإفصاح في قائمة الدخل عن الأعباء التي تحملها البنك في سبيل تحقق الإيراد.

13- يتعين أن تظهر قائمة الدخل نصيب السهم من حصة المساهمين في صافي أرباح العام.

14- يجب أن يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية سواء بالأسلوب المباشر أو بالأسلوب غير المباشر.

15- يجب التفرقة فيما بين التدفقات النقدية المتولدة من أنشطة التشغيل والتدفقات النقدية المتولدة من أنشطة التمويل.

16- يجب الإفصاح عن الأنواع المختلفة للمخاطر التي يتعرض لها البنك وأسلوب الإدارة والرقابة على هذه المخاطر.

17- يجب الإفصاح عن أية فروق فيما بين القيمة العادلة للأدوات المالية وقيمتها الدفترية.

كما سبق ذكره هذه الإفصاحات تطرق إليها المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 حيث تم التخلي عنه سنة 2007م ، هذا الأخير تحدث عن متطلبات الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة والتي بدت للبعض أنها غير معتادة لأن هذا المعيار لم يلتزم بمجموعة من النقاط أهمها: [1]

[1] رولا كاسر لايقة، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار**، مذكرة ماجستير في المحاسبة المصرفية، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص ص (58، 59).

- ✓ الاهتمام بشكل الإفصاح، وترك المجال واسعا للتساؤل عن المبادئ المحاسبية الواجب استخدامها في المصارف.
- ✓ عدم تقديم النماذج الخاصة بالإفصاح في البيانات الايضاحية المتممة للقوائم المالية.
- ✓ عدم معالجة الاحتياطات السرية والاحتياطات غير المعلنة التي قد تتعارض مع الإفصاح .

بعد هذا المعيار جاء المعيار المحاسبي الدولي IFRS07 السابق الأدوات المالية(الإفصاحات) الذي ألغى المعيار ويعود إصدار هذا المعيار نظرا لتطور عمل البنوك ولما لهذا القطاع من أثر في سوق الأعمال وحاجة مستخدمي البيانات المالية للبنوك إلى معلومات موثوق بها وقابلة للمقارنة تساعدهم في تقييم مراكزها المالي وأدائها بشكل يفيدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية وتجنب مختلف المخاطر، وسيتم تناول هذا المعيار بالتفصيل في المطلب الثالث.

المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 07(IFRS 07)

يهدف هذا المعيار إلى إلزام الكيانات بتقديم إفصاحات في قوائمها المالية حتى تمكن المستخدمين من تقييم أهمية الأدوات المالية بالنسبة لمركز الكيان المالي وأدائه وكذا طبيعة المخاطر الناشئة من الأدوات المالية المعرض لها الكيان وكيف يدير تلك المخاطر، وفي هذا المطلب سوف نقدم نظرة عن هذا المعيار.

1-هدف المعيارIFRS07: يهدف هذا المعيار إلى بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية بطريقة تسمح لمستخدمي تلك القوائم من:[1]

- ✓ تقييم أهمية الأدوات في قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج للمؤسسة.
- ✓ تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة، والطريقة التي يمكن إدارة بها هذه المخاطر.
- ✓ تعتبر متطلبات هذا المعيار مكملة للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول والخصوم الواردة في معياري المحاسبة الدولي : IAS39، IAS32 .

[1] دليلة دادة ، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، ورقلة، 2013، ص ص (68، 69).

2- متطلبات المعيار IFRS07: يتطلب هذا المعيار الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم أهمية الأدوات المالية خاصة في كل من قائمة الميزانية وقائمة جدول حسابات النتائج وذلك من خلال: [1]

2-1: الإفصاح عن فئات الأصول والخصوم المالية في الميزانية

يجب الإفصاح عن القيمة الدفترية للأصول والخصوم المالية لكل فئة كما هي معرفة في المعيار الدولي رقم IAS39 سواء في الميزانية أو الإيضاحات كما يلي:

- ✓ الأصول المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر، الأصول المقتناة لغرض المتاجرة والتي حددها المعيار الدولي رقم IAS39 .
- ✓ الاستثمارات المقتناة لحين استحقاقها.
- ✓ الأصول المتاحة للبيع.
- ✓ القروض والحسابات المدينة.
- ✓ الخصوم المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.
- ✓ الخصوم المالية المصنفة كخصوم مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- ✓ الإفصاح عن التغيرات في إعادة التصنيف للأصول المالية.
- ✓ الاختلاف بين القيمة الدفترية والالتزامات والقيمة التعاقدية وتاريخ الاستحقاق.
- ✓ الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والتغيرات في القيمة العادلة.
- ✓ الإفصاح عن كل من القيمة المسجلة للأصل المالي والمرهونة كضمان والخصوم المحتملة.

2-2: الإفصاح في جدول حسابات النتائج وحقوق الملكية: ويتم الإفصاح فيما يلي:

- ✓ الإفصاح عن الإيرادات والمصاريف والأرباح والخسائر إما في القوائم المالية أو في الملاحق.
- ✓ الإفصاح عن إجمالي الإيرادات ومصاريف الفوائد للأصول والخصوم غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

[1] دليلة دادة، مرجع سبق ذكره، ص ص (69-71).

- ✓ الإفصاح عن كافة الإيرادات والمصاريف المقبوضة.
- ✓ دخل الفائدة في الأصول المالية المنخفضة.
- ✓ قيمة الخسائر في الانخفاض في الأصول المالية.

2-3: محاسبة التحوط: حيث أنه على المؤسسة الإفصاح وبشكل منفصل عن كل أنواع التحوط المذكورة في المعيار الدولي IAS39 (تحوط القيمة العادلة، تحوط التدفقات النقدية، تحوط صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية) وذلك من خلال:

- ✓ وصف الأدوات المالية المخصصة كأدوات تحوط والقيم العادلة في تاريخ التقارير المالية.
- ✓ وصف كل نوع من أنواع التحوط.
- ✓ الإفصاح عن طبيعة المخاطر المتحوط لها.

حيث يعرف كل من التحوط وأدواته كما يلي:

- **التحوط:** هو وسيلة لإدارة المخاطر من خلال استخدام مشتقة مالية واحدة أو أكثر لمواجهة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأصل أو التزام مالي أو لأي عملية مستقبلية.

- **أداة التحوط:** وتتمثل في المشتقات المالية، حيث يطلق على الأداة المالية أداة تحوط إذا كانت القيمة العادلة أو التدفقات النقدية تكافئ أو تقابل التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له، كما يجب أن تكون المشتقة المالية التي تعتبر أداة التحوط قد تمت مع طرف خارجي وليس من أحد دوائر أو أقسام المؤسسة.

- **البند المتحوط له:** وهو أصل أو التزام أو تعاقد مؤكد أو صافي استثمار في عملية أجنبية تعرض المؤسسة إلى مخاطر التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بها.

2-4: الإفصاحات النوعية: وتتمثل في الإفصاح عن أنواع مخاطر الأدوات المالية كما يلي:

- ✓ التعرض لمخاطر الأدوات المالية وكيفية نشوئها.
- ✓ الأهداف والسياسات والإجراءات المتخذة لإدارة هذه المخاطر وطرق قياسها.
- ✓ الإفصاح عن أي تغيرات في طرق التعرض للمخاطر والإجراءات المتخذة بشأنها.

2-5: الإفصاحات الكمية: وتتمثل في الإفصاح عن المعلومات التي تزود بها الإدارة عن مدى تعرض المؤسسة للمخاطر وهي كما يلي:

- ✓ بيانات رقمية حول إمكانية التعرض لتلك المخاطر كما هي بتاريخ إعداد البيانات المالية.
- ✓ الإفصاح عن كل من مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة ومخاطر السوق.
- ✓ الإفصاح عن تركزات هذه المخاطر، سواء كانت على أساس جغرافي أو هو على أساس عملاء معينين أو في أسواق معينة، أو هي تخص أنواع معينة من السلع أو الأدوات المالية.

2-6: مخاطر الائتمان: وهي المخاطر التي تتعلق بتخلف العملاء عن السداد في تاريخ الاستحقاق، ويعني ذلك تراجع المركز الائتماني للعميل، لذلك يجب الإفصاح عما يلي:

- ✓ الحد الاقصى للمبلغ الذي تتعرض له المؤسسة لمخاطر الائتمان بتاريخ القوائم المالية دون الأخذ بعين الاعتبار أية ضمانات بحوزة المؤسسة.
- ✓ وصف الضمانات الموجودة بحوزة المؤسسة مقابل تلك الأدوات.
- ✓ الإفصاح عن المزايا الائتمانية للأصول المالية.

2-7: مخاطر السيولة: ويطلق عليها بمخاطر التمويل، وهي المخاطر المتعلقة بعدم قدرة البنك على تلبية الخصوم الخاصة بدفوعاته في مواعيدها، وتتطلب الفقرة 39 من المعيار IFRS07 :

- ✓ تحليل تواريخ استحقاق الخصوم المالية القائمة.
- ✓ وصف كيفية إدارة مخاطر السيولة لهذه الخصوم.

2-8: مخاطر السوق: وهي المخاطر التي تكون فيها القيمة العادلة أو التدفقات النقدية ستتغير بسبب التغيرات في الأسعار السوقية، حيث أن تقييم مخاطر السوق يعتمد على العوامل التالية: [1]

- ✓ درجة حساسية إيرادات البنك وكذلك رأس ماله للتغيرات العاكسة في سعر الفائدة، سعر الصرف، سعر البضائع وسعر الأسهم.
- ✓ مقدرة الإدارة على تعريف مخاطر السوق وقياسها ومراقبتها وضبطها قياسيا من حجم البنك ودرجة تعقيد نشاطاته.
- ✓ طبيعة مخاطر السوق و درجة تعقيدها الناجمة عن مخاطر العمليات البنكية.

---

[1] عمر محمد فهد شيخ عثمان، **إدارة الموجودات/المطلوبات لدى البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية**، دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والبنكية، جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص 33.

خلاصة:

للمحاسبة هدف أساسي هو تقديم معلومة كاملة، قانونية، موضوعية، شفافة وأكثر صدق تسمح بتشجيع مستعمليها وتضمن لهم متابعة جيدة لأموالهم، والإفصاح المحاسبي هو الطريقة أو الوسيلة لعرض هذه المعلومات المنتجة من طرف نظام المعلومات المحاسبي والبنوك من خلال قيامها بنشاطها ووظائفها فهي تعتمد على المحاسبة في تبويب أرقام أعمالها وعرضها لمستعمليها عن طريق الإفصاح الذي يسمح بالتعرف على الوضعية المالية للوحدة وقياس كفاءتها وعيار الإبلاغ المالي رقم07 يتناول هو بدوره مجموع الإفصاحات الواجب على البنوك إتباعها والتقيد بها.

الفصل الثاني: الإفصاح في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي البنكي

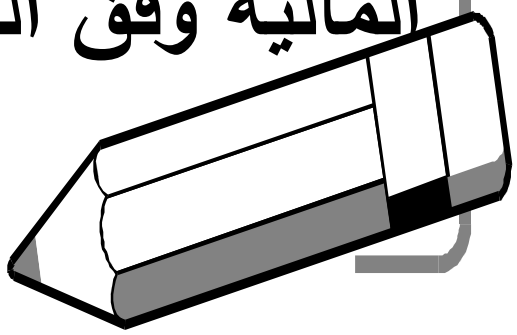

تمهيد:

أدى تطور الاقتصاد العالمي إلى تزايد عدد المؤسسات في مختلف أرجاء العالم، وبالمقابل ازدادت الحاجة إلى معلومات محاسبية ومالية دقيقة، صحيحة ومناسبة لكل الاحتياجات لذا تمثل دور الجزائر في مبادرة وضع النظام المحاسبي المالي الذي يتعاظم دوره كنظام لإنتاج المعلومات وتوصيلها لشرائح مختلفة وواسعة من المجتمع، كما تم تبني نظام محاسبي خاص بالبنوك يختلف عن النظام المحاسبي المالي الخاص بالمؤسسات، حيث أن مزاولة البنك لنشاطه الاقتصادي والمالي لابد أن يتم وفق نظام محاسبي خاص يكون سليم ودقيق ويحقق الرقابة الفعالة والتلقائية على جميع أنشطة البنك، ولا يتم ذلك إلا عن طريق تقارير مالية وبالأخص القوائم المالية التي يجب إعدادها على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح، إذ أن أي تضليل في المعلومات التي تحتويها هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها وبالتالي التأثير على القرارات المتخذة، وفي هذا الفصل سنتطرق إلى مفهوم النظام المحاسبي المالي، مفهوم النظام المحاسبي البنكي وأخيرا مفهوم القوائم المالية وعرضها وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي

يمكن اعتبار أن النظام المحاسبي المالي كإطار مرجعي يعتمده الممارسون لمهنة المحاسبة من خلال تحديده لكيفية إعداد القوائم المالية، وذلك من خلال تحديد شكلها ومضمونها كما أن النظام المحاسبي البنكي يحدد مسار عمل البنوك من خلال الاعتماد على أحكام النظام المحاسبي المالي .

المطلب الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه

سنقوم في هذا المطلب بإعطاء تعريف للنظام المحاسبي المالي مع تحديد مجال تطبيقه.

1- تعريف النظام المحاسبي المالي:

عرف القانون 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي في المادة 03 منه وسمي في صلب هذا النص بالمحاسبة المالية: "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، تصنيفها، تقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".[1]

2- مجال التطبيق:

لقد حدد النظام المحاسبي المالي وفقا للمواد 02، 04، 05 من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 مجالات تطبيق هذا النظام كالتالي:

- كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، والمعنيون بمسك المحاسبة هم: [2]

✓ الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري،

✓ التعاونيات،

✓ الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة،

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74، المؤرخ بتاريخ 25 نوفمبر 2007، المادة 03، ص 03.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74، المؤرخ بتاريخ 25 نوفمبر 2007، المواد 02، 04، 05، ص 03.

✓ كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

– يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

المطلب الثاني: الأهداف الرئيسية للنظام المحاسبي المالي ومبادئه

النظام المحاسبي المالي يعتمد على مجموعة من الطرق والمبادئ، كما أنه يسعى لتحقيق جملة من الأهداف الرئيسية التي يمكن التطرق إلى أهمها فيما يلي:

1– الأهداف الرئيسية للنظام المحاسبي المالي: تتمثل في: [1]

✓ تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر بالممارسة الدولية، مما يسهل عملية مواكبة مختلف المفاهيم والمبادئ الاقتصادية الحديثة،

✓ تحديد دقيق للمفاهيم ومهامها،

✓ تمكين المؤسسة من مقارنة نفسها عبر الزمن ومع المؤسسات على المستويين الوطني والدولي،

✓ تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية،

✓ ضمان مقروء للحسابات بالنسبة للمستثمرين الأجانب في إطار عملية الشراكة، وذلك بإعطائهم بيانات واضحة، دقيقة، موثوق منها وأكثر شفافية، تسمح لهم بمتابعة أموالهم،

✓ تقييم المشاريع والمساهمة في دراستها بشكل دقيق،

✓ التوافق بين النظام المحاسبي المالي والوسائل المعلوماتية الموجودة، والتي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية، إعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط،

✓ تمكين المؤسسات الصغيرة جدا من تطبيق محاسبة مبسطة.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون 07–11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74، المؤرخ بتاريخ 11 نوفمبر 2007، المادتين 2، 4، ص (3، 4).

2- المبادئ الأساسية للنظام المحاسبي المالي:

إن المحاسبة المالية تقوم على مجموعة من المبادئ المقبولة قبولا عاما في التطبيق العملي، وهي تحكم في مجموعها خطوات وإجراءات الدورة المحاسبية، حيث من واجب المؤسسة احترامها والتقيد بها في عمليات التسجيل، التقييم والعرض لمختلف البيانات المالية وهي تتمثل في (12) مبدأ محاسبي.

- **مبدأ الدورية:** مدة السنة المالية المحاسبية 12 شهرا، وهي تغطي السنة المدنية حيث تبدأ الدورة المحاسبية في 1/1/ن وتنتهي في 12/31/ن ، غير أنه يمكن السماح لكيان معين قفل السنة المالية في تاريخ آخر غي 12/31 في حال ارتباط نشاطه بدورة الاستغلال لا تتماشى مع السنة المدنية. [1]

- **استقلالية الدورات:** تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي تسبقها وعن السنة التي تليها، ومن أجل تحديدها يتعين أن تنسحب إليها الأحداث والعمليات الأخرى الخاصة بها فقط. [2]

- **مبدأ الوحدة الاقتصادية:** تعتبر المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن ملاكها، أي لها شخصية معنوية مستقلة عن مالكي المشروع. [3]

- **قاعدة الوحدة النقدية:** تمسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية، وتحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية. [4]

- يشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات الكيان ولا تدرج في الحسابات إلا المعاملات التي يمكن تقويمها نقدا، غير أنه يمكن أن نذكر في الملحق المعلومات غير القابلة للتحديد الكمي وذات الأثر المالي. [5]

- **مبدأ الحيطة والحذر:** ويقصد بذلك الالتزام بدرجة من الحذر عند إعداد التقديرات في ظل عدم التأكد، بحيث لا تؤدي هذه التقديرات إلى تضخيم وإفراط في قيمة الأصول والايرادات، أو التقليل في قيمة الخصوم والتكاليف. [6]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74، المؤرخ بتاريخ 25نوفمبر2007 ، المادة 30، ص 06.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 08-156، المؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008، العدد 27.

[3] Ministère de finance, **Projet et system comptable financier**, juillet 2006, document travaille, p06.

[4] الجريدة الرسمية العدد 74، مرجع سبق ذكره، المادة 12، 13، ص 11.

[5] الجريدة الرسمية، العدد 27، مرجع سبق ذكره، المادة 10، ص 12.

[6] Robert Obert, **pratique des normes IAS/IFRAS**, Paris, Dunod, 2002, P53.

- **مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية:** يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة لها. [1]

- **مبدأ عدم المقاصة:** لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من عناصر الأصول وعنصر من الخصوم ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية. [2]

- **مبدأ القيمة العادلة بناءا على القيمة التاريخية:** حيث تقيد في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتوجات والأعباء وتعرض في الكشوف المالية بناءا على تكلفتها التاريخية، أي على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة،[3] وهو ما يعرف بمبدأ التكلفة التاريخية.

- **مبدأ الأهمية النسبية:** بمقتضى هذا المبدأ: [4]

- ✓ يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها اتجاه الكيان.
- ✓ يمكن جمع المبالغ المعتبرة على المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الطبيعة أو الوظيفة.
- ✓ يجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للمعلومة التي يحملونها عن الواقع والأهمية النسبية للأحداث المسجلة.
- ✓ يمكن أن لا تطبق المعايير المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية.

- **مبدأ استمرارية الطرق والمناهج المحاسبية:** يقتضي انسجام المعلومات المحاسبية وقابلية مقارنتها خلال الفترات المتعاقبة، دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات، لا يبرر أي استثناء عن مبدأ ديمومة الطرق إلا بالبحث عن معلومة أفضل أو تغير في التنظيم. [5]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية, المرسوم التنفيذي 08-156، المؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008، العدد 27، المادة 17، ص12.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74، المؤرخ بتاريخ 25 نوفمبر 2007 ، المادة 15، ص 04.

[3] الجريدة الرسمية، العدد 27، مرجع سبق ذكره، المادة 17، ص 12.

[4] الجريدة الرسمية، العدد 27، مرجع سبق ذكره، المادة 11، ص 12.

[5] الجريدة الرسمية، العدد 27، مرجع سبق ذكره، المادة 15، ص 12.

- **أولوية الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني:** تقيد في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتوجات والأعباء وتعرض في الكشوف المالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي، والاقتصادي دون التمسك بمظهرها القانوني. [1]

- **الصورة الصادقة:** يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمنشأة، وحتى تتوفر هذه الصورة لابد من احترام قواعد ومبادئ المحاسبة، وإذا كانت هناك قاعدة أو مبدأ يؤثر سلبا على هذه الصورة يجب حذفه والإشارة إلى ذلك في الملحق. [2]

المطلب الثالث: المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي

الجدول رقم (1-2): الفرق بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي

البيان	المخطط المحاسبي الوطني	النظام المحاسبي المالي
القوائم المالية	الميزانية، جدول حسابات النتائج، جداول ملحقة	الميزانية، خارج الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملاحق.
تقييم العناصر المقيدة في الحسابات	التكلفة التاريخية	التكلفة التاريخية بالإضافة إلى القيمة العادلة، القيمة الحالية، القيمة المحققة
عقود الإيجار	لا تسجل في عناصر الميزانية	يدرج الأصل المستأجر ضمن أصول الميزانية، وكذا التزامات دفع الايجارات المستقبلية في حسابات الخصوم.
تكاليف البحث والتطوير	تسجل ضمن عناصر الأصول	تسجل تكاليف التطوير ضمن أصول الميزانية، بينما تسجل تكاليف البحث في حساب الأعباء لأنها تقدم منافع اقتصادية مستقبلية.
جدول سيولة الخزينة	لا يوجد	يقدم مدفوعات ومقبوضات الخزينة.

المصدر: من إعداد الطالبتين باستعانة من الجريدة الرسمية العدد 19، الصادر في 25 مارس 2009، المتضمنة قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية.

[1] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء 1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص31.

[2] Ministère de finance, op.cit., p 07.

المبحث الثاني: أساسيات حول النظام المحاسبي البنكي في الجزائر

يعد النظام المحاسبي للبنوك أحد الأنظمة المحاسبية الخاصة، فمزاولة البنك لنشاطه الاقتصادي والمالي لابد أن يتم وفق نظام محاسبي خاص يكون سليم ودقيق يحقق الرقابة والفعالية والتلقائية على جميع أنشطة وفعاليات البنك.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي البنكي

سنقوم من خلال هذا المطلب بإعطاء تعريف للنظام المحاسبي البنكي، بيان أهم خصائصه وأهدافه.

1- تعريف النظام المحاسبي البنكي:

يعرف النظام المحاسبي البنكي بأنه:" مجموعة المستندات والسجلات والدفاتر والتقارير العرفية والقانونية المنسقة بطريقة علمية في تحضير البيانات الهامة والأساسية بهدف تسيير أدارة المشروع والتعرف على درجة تحقيق المشروع للغرض الذي أنشئ من أجله" ويشمل النظام المحاسبي ناحيتين: [1]

- ناحية تجميع المعلومات بشكل معين من واقع المستندات،
- ناحية تبويب وتصنيف المعلومات السابقة في الحسابات،

ويتكون النظام المحاسبي من العناصر التالية:

✓ مجموعة من المستندات الممثلة أوجه نشاط مختلفة للمشروع، فالمستندات هي أساس المحاسبة وعلى دقتها تتوقف دقة النتائج التي تؤدي إليها.

✓ دفاتر قيد الأولى ويتم التسجيل فيها من واقع المستندات.

✓ دفاتر الأستاذ وبواسطتها تبوب الحسابات من دفاتر اليومية، وهي تعتبر محور المحاسبة وعن طريقها يمكن تحقيق أهداف النظام المحاسبي.

✓ مجموعة من التقارير أو الكشوفات المحاسبية والاحصائية والبيانية، موازين المراجعة، قوائم نتائج الأعمال وقوائم المركز المالي.

---

[1] محمد الهلالي عبد الرزاق شحادة، **محاسبة المؤسسات المالية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص23.

✓ استخدام أجهزة الكمبيوتر والمتطورة، حيث تساعد على سرعة ودقة إنجاز عملية القيد والترحيل وتعمل في نفس الوقت على تقليل الأخطاء وتقليل التكلفة.

تمسك محاسبة البنوك وفق للأصول المتبعة في المؤسسات التجارية والصناعية وتبعا لذلك يكون للبنك: [1]

– محاسبة مركزية في الإدارة العامة، أي وجود محاسبة واحدة تتجمع فيها العمليات الخاصة بالإدارة العامة وكذلك عمليات الفروع خلال فترة زمنية محددة.

– محاسبة مستقلة لكل فرع في البنك التجاري تظهر نتائج أعماله خلال فترة معينة، أي أنه لكل فرع من فروع البنك التجاري محاسبة خاصة وفق أصول خاصة يسجل فيها عملياتها ثم يرسل الفرع نتائج أعماله في نهاية كل شهر على شكل ميزان المراجعة إلى الإدارة العامة التي تتولى توحيدها مع محاسبتها الخاصة.

تتولى المحاسبة المركزية في الإدارة العامة مسك الحسابات وتوحد أرصدتها والتي تخص الفروع كالحسابات الخاصة بالمراسلين بالخارج، حيث تقوم المحاسبة وبصفة دورية ولاسيما في نهاية السنة المالية بترصيد هذه الحسابات بهدف تنظيم الأوضاع العامة للبنك والحسابات الختامية.

2- خصائص النظام المحاسبي البنكي:

إن النظام المحاسبي الجيد الذي يحقق أهدافه الأساسية في البنوك التجارية يجب أن يتميز بعدة مميزات أساسية وهي: [2]

✓ الدقة والوضوح في المصطلحات والتسميات وتقسيم الحسابات وطرق القيد والمعالجة، وعرض البيانات بشكل يجعل محاسبة البنك تعكس بأكبر قدر ممكن الصورة الحقيقية للبنك ونتائج أعمالها الفعلية.

✓ تتميز عمليات البنوك بتشابهها وكثرتها وتكرارها لذلك يجب اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة لفهم العمليات المالية المختلفة والمتكررة.

✓ ضرورة تقسيم العمل وبشكل خاص فصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات البنك، وبالذات عمليات الصندوق بشكل خاص.

---

[1] فايق شقير وآخرون، **محاسبة البنوك**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 30.

[2] محمد الهلالي، عبد الرزاق شحادة، مرجع سبق ذكره، ص (47، 48).

✓ تصميم الدورة المستندية المحاسبية بشكل يتحاشى التكرار بين موظف وآخر، أو قسم وآخر.

✓ يتم في البنك تسجيل وإثبات قيم موجودة بالبنك ولكنها غير مملوكة مثل: الكمبيالات المودعة لرسم التأمين، أو التحصيل وكذلك الحال في الأوراق المالية أو في تعهدات العملاء وهذا الحال اقتضى الاستعانة بالقيود النظامية.

✓ يمتاز عمل البنوك بالسرعة والمرونة وبالتالي يجب أن يكون النظام المحاسبي للبنك مرن، وقادرا على إعداد البيانات والكشوفات وتقديمها للجهات الإدارية التي تستخدمها في الوقت المناسب للمساعدة في اتخاذ القرارات السليمة.

✓ يجب أن يأخذ تصميم النظام المحاسبي بعين الاعتبار التنظيم الإداري للبنك، وتقسيماته الداخلية، وطبيعة العلاقة بين الإدارة المركزية والفروع من جهة، وبين الدوائر والأقسام المختلفة للإدارة من جهة أخرى.

3- أهداف النظام المحاسبي البنكي:

إن النظام المحاسبي ليس هدفا بحد ذاته تسعى الإدارة البنكية لتطبيقه فحسب، إنما هو وسيلة لتحقيق أهداف منها: [1]

- ضبط العمليات المنفذة لمختلف جوانب فعاليات البنك بشكل يسمح للإدارة بمتابعتها بشكل مستمر، واتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة في الوقت المناسب.

- يتعين أن يصمم النظام المحاسبي ليقابل متطلبات نظام سليم للرقابة الداخلية تماشيا مع أهداف المحاسبة فيما يتعلق بتوفير الحماية الكافية لأصول الوحدة الاقتصادية.

- إنتاج التقارير والاحصاءات والبيانات المحاسبية، ليس لمن يطلبها من إدارة البنك فحسب، بل ولتقديمها لمن يطلبها من الجهات الخارجية، كالبنك المركزي، وزارة المالية، المستثمرين وكل المتعاملين مع البنك بصفة عامة.

[1] محمد الهلالي، عبد الرزاق شحادة، مرجع سبق ذكره، ص ص (42، 43).

المطلب الثاني: عناصر النظام المحاسبي البنكي

تختلف العمليات وأوجه النشاط التي تقوم بها المشروعات، لذا تختلف النظم المحاسبية التي تتبع في كل منها، إلا أنه لابد من توفر عناصر أساسية يمكن اعتبارها مشتركة في جميع النظم المحاسبية وهي: [1]

1- النظرية المحاسبية: يقوم النظام المحاسبي البنكي على أساس نظرية القيد المزدوج، والتي تعني أن كل عملية تجارية ذات أثر مالي تؤثر على طرفين أحدهما مدينا والآخر دائنا بنفس القيمة.

2- الطريقة المحاسبية: يقوم النظام المحاسبي البنكي على استخدام الطريقة الفرنسية التي تشمل الدفاتر المساعدة، يوميات ودفتر الأستاذ، والدفاتر العامة أو الدفاتر المركزية.

3- المجموعة المستندية: وهي من أهم عناصر أو مدخلات النظام المحاسبي وبواسطتها يتم تجميع البيانات عن العمليات البنكية الخاصة بأقسام البنك المختلفة، والمستندات هي مصدر القيد الأولى في النظام المحاسبي وجزء لا يتجزأ من أي نظام وتشمل هذه المستندات: إشعارات الخصم(مدينة ودائنة)، إيصالات القبض والإيداع، الشيكات واستلام الأمانات...الخ.

4- المجموعة الدفترية: تبدأ الدورة المحاسبية بقيد العمليات على إثر حدوثها في اليوميات المساعدة، ويتم ترحيل العمليات بالتفصيل إلى الحسابات التحليلية في دفاتر الأستاذ المساعدة ثم تأخذ المجاميع إلى اليوميات المساعدة وتجري فيها قيود إجمالية في اليومية المركزية(العامة)، كما يتم الترحيل للحسابات الإجمالية(المراقبة) في الأستاذ العام.

إن دفتر اليومية العامة هو الدفتر القانوني الواجب تسجيله، يعتبر دفتر الأستاذ من أهم الدفاتر إذ يحتوي على ملخص لجميع عمليات المشروع ومنه يتم استخراج ميزان المراجعة، وعمل الحسابات الختامية والميزانية.

5- القوائم المالية: وتشمل كل من قائمة الميزانية، وجدول حسابات النتائج بالإضافة إلى تقارير وكشوف إحصائية تعد لأغراض معينة وبصفة دورية أو غير دورية، وهي تختلف من حيث أنواعها وكيفية تنظيمها ومواعيد تنظيمها أو الجهة التي تقدم إليها، والمعلومات التي تحتويها.

[1] دليلة دادة ، مرجع سبق ذكره، ص ص (23- 25).

6- **الآلات والمعدات:** تستخدم في الأنظمة المحاسبية لإدخال البيانات في النظام لأول مرة ولمعالجتها وقد تستخدم الآلات في عمليات إثبات وتجميع وتصنيف وتلخيص البيانات ومن ثم إعداد القوائم المالية التقارير الخاصة، وقد ساعد استخدام الإعلام الآلي في معالجة كميات كبيرة من البيانات بحيث تستخلص نتائجها بسرعة كبيرة بالمقارنة مع ما يمكن تحقيقه يدويا، ويمكن تلخيص مميزات استخدام الوسائل الآلية في المحاسبة للبنوك التجارية في الآتي:

- إعداد الحسابات الختامية والتقارير الدورية بطريقة أسرع وأكثر دقة، الأمر الذي يساعد الإدارة على التقييم وتوجيه الأنشطة المصرفية نحو الأفضل.

- توفير الوقت والجهد والدقة لمحاسبي البنك في إعداد كشوف بحسابات العملاء والجداول الاحصائية التي تطلبها الإدارة وغيرها من المستفيدين منها.

- إحكام الرقابة عند استعمال الوسائل الآلية في الترحيل إلى الحسابات الشخصية لعملاء في دفاتر الأستاذ مباشرة من على حساب العملاء في عمليات الإيداع والسحب، وكذلك إحكام الرقابة على عمليات الائتمان والتسهيلات المصرفية التي يقدمها البنك لعملائه.

7- **الإجراءات المحاسبية:** وتحدد العمليات الكتابية والمحاسبية اللازمة لتسجيل المعلومات في مستندات ودفاتر وطرق إجراء تلك العمليات ومواعيدها، بالإضافة إلى عمليات مراجعة القيود والتحقق من اتباع التعليمات الموضوعة وهذه الإجراءات تبين أساسا الخطوات الواجب إتباعها في أداء خدمة بنكية معينة، بشكل منظم ولذا يطلق عليها الدورات المستندية وتهدف إلى إحكام الرقابة على العمليات البنكية مع الحرص على السرعة والدقة في أداء وإنجاز العمل.

8- **الإجراءات الرقابية:** وتشمل وسائل رقابة محاسبية وإدارية وضبط داخلي، تعمل جميعا لضمان دقة وصحة الأعمال المحاسبية، وسلامة مختلف الأصول والتأكد من تنفيذ التعليمات الإدارية ومنها: التدقيق الداخلي، التفتيش، موازين المراجعة الدورية، التأمين على الممتلكات، رقابة الأداء...الخ.

9- **الموظفون:** وهم الذين توكل إليهم مهام تنفيذ النظام، فيجب عليهم استيعاب وفهم خطوات النظام وإجراءاته ليتمكنوا من القيام بالمهام المحاسبية على أكمل وجه، وهناك أيضا مجموعة من المقومات تساعد إدارة البنك على أداء دوره ووظائفه حيث تتمثل هذه المقومات فيما يلي: [1]

[1] محمد الهلالي، عبد الرزاق شحادة، مرجع سبق ذكره، ص 47.

– مجموعة من الأنظمة واللوائح التي تنظم سير العمل وإنجازه بالكفاءة المطلوبة داخل أقسام البنك الفنية والأقسام الإدارية.

– مجموعة الأقسام الداخلية للبنك والتي من خلالها يقدم البنك وظائفه المتنوعة وهي تتمثل في الأقسام الفنية، هذه الأخيرة تقوم بتسجيل القيود المحاسبية للعمليات اليومية التي تحدث فيها.

المطلب الثالث: موقع النظام المحاسبي البنكي ضمن النظام المحاسبي المالي

يجب على المؤسسات الخاضعة أن تسجل عملياتها وفقا للمبادئ المحاسبية المحددة في القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي والنصوص التنظيمية المتخذة لتطبيقه، وهذه المبادئ تم التطرق إليها سابقا في العناصر الخاصة بالنظام المحاسبي المالي، أما تنظيم المحاسبة فيتمثل فيما يلي: [1]

– يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها.

– يحدد الكيان تحت مسؤوليته، الإجراءات اللازمة لوضع تنظيم محاسبي يسمح بالرقابة الداخلية والخارجية على السواء.

– مسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية.

– تحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية.

– تكون أصول وخصوم الكيانات الخاضعة لهذا القانون محل جرد من حيث الكم والقيمة مرة في السنة على الأقل على أساس فحص مادي وإحصاء لوثائق الثبوتية.

– يقوم النظام المحاسبي البنكي على العمل وفق مبادئ وقواعد النظام المحاسبي المالي مع مراعاة بعض الخصوصيات والاستثناءات التي تميز القطاع البنكي عن غيره من القطاعات، وكيفية تسيير البنوك لهذه الخصوصيات تكون من خلال مجموعة من الأنظمة الخاصة بالبنوك، ووضعت تحت اسم النظام المحاسبي البنكي والذي يهدف إلى.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74، المؤرخ بتاريخ 25 نوفمبر 2007، المادة 2، 3، ص 13.

– تحديد مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية التي تدعى صلب النص "المؤسسات الخاضعة".

– تحديد شروط إعداد ونشر الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية المسماة فيما يأتي "المؤسسات الخاضعة".

لقد تم التطرق إلى الإفصاحات المتعلقة بالنظام المحاسبي البنكي في النظام رقم 09_05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 والتي تنص على: [1]

– تتكون الكشوف المالية القابلة للنشر للمؤسسات الخاضعة من الميزانية وخارج الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة والملحق.

– يجب أن يتم إعداد الميزانية وخارج الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة والملحق وفق للنماذج النمطية الملحقة بهذا النظام.

– يجب أن يتم إعداد ميزانية المؤسسات الخاضعة وفقا لترتيب تنازلي للسيولة.

– يجب أن يتم إعداد الكشوف المالية وفق للأسس المحاسبية وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي المشار إليها في النظام 09_04 المؤرخ في 23 يوليو سنة 2009 والمتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

– يجب تنظيم المحاسبة المعلوماتية للمؤسسات الخاضعة طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 09_110 المؤرخ في 07 أبريل 2009 الذي يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة النظم المعلوماتية.

– يجب على المؤسسات الخاضعة أن تنشر كشوفها المالية في الأشهر الستة التي تلي نهاية السنة المالية في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية الاجبارية وفقا للمادة 103 من الأمر 03_11 المؤرخ في 26 عشت سنة 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

– تحدد تعليمات بنك عند الاقتضاء، كيفيات تطبيق هذا النظام.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، النظام 09-05، المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، العدد 76، المواد 2 إلى 8، ص 17.

المطلب الرابع: مدونة الحسابات البنكية وقواعد التقييم في النظام المحاسبي البنكي

لقد بين النظام 09-04 الموافق لـ23 جويلية 2009 مخطط الحسابات البنكية وكذا قواعد التقييم المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

1- مدونة الحسابات (الملحق رقم 01): وتشمل ما يلي: [1]

1-1- عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك: تسجل حسابات هذا الصنف النقود والقيم بالصندوق وعمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك.

وتشمل عمليات الخزينة على الخصوص السلفيات والإقتراضات والعمليات على سبيل الأمانة المنجزة في السوق النقدية.

العمليات ما بين البنوك هي تلك العمليات التي تتم مع البنك المركزي والخزينة العمومية ومراكز الصكوك البريدية والبنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك المراسلين الأجانب وكذا المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

1-2- حسابات العمليات مع الزبائن: تشمل حسابات هذا الصنف على كل القروض الممنوحة للزبائن وكذا الودائع التي تتم من قبله.

- تشمل القروض للزبائن(حساب 20) على كل القروض الممنوحة للزبائن بغض النظر عن آجال استحقاقها.

- تتضمن حسابات الزبائن(حساب 22) مجمل الموارد المتلقات من الزبائن(ودائع تحت الطلب، ودائع لأجل، قسائم الصندوق).

- تنتمي أيضا إلى هذا الصنف، القروض والإقتراضات مع الزبائن الماليين وشركات الاستثمار وشركات التأمين والتقاعد وكذا المؤسسات الأخرى المقبولة كمتدخلة في سوق منظم.

- تستثني من هذا الصنف، الاستخدامات والموارد المجسدة بسندات.

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، النظام 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009، المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، العدد 76، ص (15، 16).

1-3- حافظة الأوراق المالية وحسابات التسوية: زيادة على العمليات المتعلقة بحافظة الأوراق المالية، تسجل حسابات هذا الصنف أيضا الديون المجسدة بأوراق مالية .

- تحتوي حافظة الأوراق المالية على أوراق معاملات وأوراق التوظيف وكذا شهادات الاستثمار.
- كما يضم هذا الصنف، عمليات الترحيل، والعمليات مع الغير والاستعمالات الأخرى وكذا الحسابات الانتقالية والتسوية والمتعلقة بمجموع عمليات المؤسسات الخاضعة.

1-4- القيم الثابتة: تسجل حسابات هذا الصنف الاستخدامات الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة.

كما يضم هذا الصنف القروض التابعة والأصول الثابتة سواء كانت مادية أو مالية أو غير مادية، بما فيها تلك المقدمة في شكل إيجار بسيط.

1-5- رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة: تجمع في حسابات هذا الصنف مجموع وسائل التمويل في شكل حصص والموضوعة تحت تصرف المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة أو مستمرة، كما تظهر في هذا الصنف أيضا النواتج والأعباء خارج دورة الاستغلال، نتيجة السنة المالية.

1-6- الأعباء: تسجل حسابات هذا الصنف جميع الأعباء التي تتحملها المؤسسة الخاضعة خلال السنة.

زيادة على أعباء الاستغلال البنكي المتعلقة بالنشاط البنكي المحض، تتضمن حسابات هذا الصنف المصاريف العامة وكذلك مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة.

كما تظهر في هذا الصنف أيضا مخصصات الأموال ضد المخاطر البنكية العامة.

1-7- النواتج: تشمل حسابات هذا الصنف مجموع النواتج المحققة خلال السنة من طرف المؤسسة الخاضعة.

زيادة على نواتج الاستغلال البنكي المتعلقة بالنشاط البنكي المحض، تتضمن حسابات هذا الصنف الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات.

تسجل استرجاعات الأموال ضد المخاطر البنكية العامة في هذا الصنف.

1-9- خارج الميزانية: تشمل بنود هذا الصنف مجموع التزامات المؤسسة الخاضعة سواء كانت معطاة أو ملتقاة.

يتم تمييز مختلف الالتزامات من خلال طبيعة الالتزام والطرف المقابل، وفي هذا السياق، تخصص حسابات مناسبة لالتزامات التمويل، التزامات الضمان، والتزامات على الأوراق المالية والتزامات بالعملات الصعبة.

تتوافق التزامات التمويل مع وعود بالمساهمة مقدمة لصالح مستفيد.

التزامات الضمان التي تمت، في شكل كفالة على الخصوص، هي عمليات تلتزم من أجلها المؤسسات الخاضعة لصالح طرف آخر لتأمين العبء المكتتب من طرف هذا الأخير، إذ لو يستطع الوفاء به يظهر على الخصوص في بند "التزامات الضمان" السندات المكفولة والتزامات بالقبول يتضمن بند التزامات على "الأوراق المالية" عمليات الشراء والبيع للحساب الخاص بالمؤسسة الخاضعة.

كما تظهر أيضا في هذا البند التزامات الأخذ النافذ في عمليات الوساطة.

2- قواعد التقييم في النظام المحاسبي البنكي

قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأصول والخصوم والأعباء والنواتج هي تلك المحددة بموجب القرار المتخذ في 26 يوليو 2008 والذي تم إصداره في إطار المرسوم التنفيذي رقم 08_156المؤرخ في 26 مايو 2008 والمتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07_11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي.

فالنظام المحاسبي يعمل وفق قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى القواعد التالية: [1]

- ✓ يتعين على المؤسسات الخاضعة تسجيل عملياتها في المحاسبة وفقا لمخطط الحسابات البنكية التي تلحق مدوناتها بهذا النظام.
- ✓ تخص إلزامية المطابقة الترميز والتسمية ومحتويات حسابات العمليات.
- ✓ لا يمكن للمؤسسات الخاضعة أن تنقضها، بصفة مؤقتة إلا بترخيص خاصة من بنك الجزائر.
- ✓ تخضع بعض أنواع العمليات لاسيما على العملات الصعبة والسندات إلى قواعد خاصة للتقييم والتسجيل المحاسبي والتي تحدد عن طريق أنظمة.
- ✓ البنك المركزي(بنك الجزائر) هو الذي يقوم بإصدار التعليمات لكيفية تطبيق هذا النظام.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74، المؤرخ بتاريخ 25 نوفمبر2007، من المادة 4 إلى المادة 9، ص 13.

المبحث الثالث: عرض القوائم المالية للبنوك التجارية وفق النظام المحاسبي المالي

تعتبر القوائم المالية هي المخرجات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي والموصل الأساسي لهذه المعلومات، هذا وتختلف مفاهيم ومحتويات القوائم المالية الت يتعدها المنشآت باختلاف الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة، واختلاف مفهومها للمستخدم النهائي للمعلومات الواردة في هذه القوائم، كما أن التقارير المالية يجب أن تفصح عن كلما من شأنه أن يجعلها غير مضللة وهذا المبحث يتناول مفهوم القوائم المالية، والقوائم المالية وفق النظام المحاسبي البنكي.

المطلب الأول: قواعد التسجيل للأدوات المالية في البنوك التجارية الجزائرية

لقد تطرق النظام 09-08- المؤرخ في 12 محرم عام 1431 والموافق لـ 29 ديسمبر سنة 2009 إلى تحديد قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

1- مصطلحات حول الأدوات المالية:[1]

- **الأداة المالية:** هي كل عقد ينتج أصل مالي لدى كيان وخصم مالي أو أداة أموال خاصة لدى كيان آخر.

- **الأصل المالي:** هو كل أصل يأخذ شكل الخزينة، أداة أموال خاصة لدى كيان آخر، حقا تعاقديا لاستلام أموال سائلة أو أصل مالي آخر من كيان آخر، حقا تعاقديا لتبادل أصول أو خصوم مالية مع كيان آخر بشروط قد تكون مناسبة لهذا الكيان.

تشكل الأموال بالصندوق جزءا من الأصول المالية خصوصا الموجودات لدى بنك الجزائر والخزينة العمومية، ومركز الشيكات البريدية والبنوك الأخرى والأسهم والسندات والأوراق المماثلة الأخرى.

- **الخصم المالي:** هو كل خصم يأخذ شكل الالتزام التعاقدي:
- تسليم لكيان آخر أموال سائلة أو أصلا ماليا آخر.
- أو تبادل أصول أو خصوم مالية مع كيان آخر بشروط قد تكون غير مناسبة للكيان.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، النظام 09-08 المتضمن قواعد التقييم والتسجيل للأدوات المالية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2009، المواد 01- 07، ص 20.

– **القيمة العادلة:** هي المبلغ الذي يمكن على أساسه تبادل أصل ما، أو انقضاء خصم ما بين أطراف على إطلاع جيد، راضية وتعمل ضمن شروط من المنافسة العادية.

– **التكلفة المهتلكة:** هي المبلغ الذي قيم به الأصل المالي أو الخصم المالي عند تسجيله المحاسبي الأول، مطروحا منه تسديدات الأقساط الرئيسية، مضافا إليه أو منقوصا منه الاستهلاك المتراكم لكل فرق بين هذا المبلغ الأصلي والمبلغ عند تاريخ الاستحقاق، ومنقوصا منه كل تخفيض بسبب التدهور أو عدم قابلية التحصيل.

– وتصنف الأصول المالية في الفئات الآتية:

– أصول مالية محتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق؛

– أصول مالية محتفظ بها بغرض المعاملة؛

– تسليفات وحقوق؛

– أصول مالية متاحة للبيع؛

– أصول مالية أخرى.

2– تقييم الأصول المالية:[1]

– تقيم الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة، بعد تسجيلها المحاسبي الأول بالقيمة العادلة وتسجل التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بهذه الأصول المالية محاسبيا في حساب النتائج.

– تقيم الأصول المالية المتاحة للبيع، بعد تسجيلها المحاسبي الأول بقيمتها العادلة.

– تقيم الأصول المالية المحتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق وكذا التسليفات والحقوق، بعد تسجيلها المحاسبي الأول تسجل بالتكلفة المهتلكة، كما تخضع أيضا عند إقفال كل دورة إلى اختبار التدهور قصد معاينة خسارة قيمة محتملة.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، النظام 09–08، العدد 14، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2009، المواد من 15 إلى 17 والمادة 20، ص 21.

– يجب على أي بنك أو مؤسسة مالية أن لا يقوم بتصنيف أصول مالية ضمن فئة الأصول المالية المحتفظ بها إلى غاية تاريخ استحقاقها إذا كان قد تم خلال الفترة السنوية الجارية أو خلال الفترتين السنتين السابقتين، بيع كمية معتبرة من الأصول المالية المحتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق أو أعيد تصنيفها.

3- تقييم الخصوم المالية:

تتضمن الخصوم المالية فئتين:

– الخصوم المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة وتقييم بالقيمة العادلة.

–الخصوم المالية الأخرى تقييم بالتكلفة المهتلكة.

المطلب الثاني: مفهوم القوائم المالية

1- تعريف القوائم المالية: [1]

إن القوائم المالية هي المنتج النهائي للنظام المحاسبي والوسيلة الرئيسية التي تقوم بإيصال المعلومات إلى الأطراف المعنية وتزويدهم بمعلومات ضرورية ملائمة لأغراض التقرير المالي ومساعدتهم على اتخاذ وترشيد القرارات.

القوائم المالية تعتبر وسيلة بموجبها يتم نقل صورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للإدارة والأطراف المعنية، وبالتالي فالقوائم المالية هي عبارة عن مجموعة من البيانات المحاسبية متفق عليها محاسبيا، مبوبة مجمعة باستعمال أدوات وفق أشكال معينة لتتضمن جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة ونتائج أعمالها ومركزها المالي خلال فترة زمنية معينة وتشمل هذه القوائم المالية عامة على:

الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول التغير في رأس المال، الملاحق.

2- أهمية القوائم المالية:

تبرز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في ثلاث نقاط يمكن تلخيصها كالآتي:[2] أداة اتصال، وسيلة في تقييم الأداء، وسيلة تساعد في اتخاذ القرار.

---

[1] محمد قوادري ، **قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2010، ص 47.

[2] حسناء مشري ، **دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008/2007، ص 67.

فالقوائم المالية تعتبر أداة لإيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه، فهي همزة وصل بين المؤسسة والمستثمرين فيها، ووسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء، البنوك ... الخ.

وأيضا وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة.

أيضا تساعد القوائم المالية لتقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمالا لموارد الموضوعة تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة وكذا كيفية استخدام موارد المؤسسة.

وتعتبر أيضا وسيلة لاتخاذ القرارات حيث تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل ومساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثلا لموردين، العملاء، البنوك في توجيه العلاقات المستقبلية معها.

3- الخصائص النوعية للقوائم المالية:

تتلخص الخصائص النوعية للقوائم المالية في أربع خصائص أساسية وهي: [1]

3-1- القابلية للفهم: وتعني هذه الخاصية أن المعلومات المالية يجب عرضها بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها، فمن جهة يجب أن تكون واضحة خالية من التعقيد، ومن جهة أخرى يجب أن يكون للمستخدمين مستوى معقول من المعرفة يمكنهم من فهم هذه المعلومات .

3-2- الملائمة: حتى تكون المعلومات ملائمة لحاجيات المستخدمين ومؤثرة على قرارات المستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، أو تصحيح ما تم تقييمه سابقا واتخاذ القرارات، بناءا على ذلك يجب أن تكتسب خاصية الأهمية النسبية.

- **الأهمية النسبية:** هي تلك المعلومات التي يؤثر حذفها أو تحريفها على قرارات المستثمر الاقتصادية وبالتالي يجب الإفصاح عن المعلومات المهمة في القوائم المالية، ولهذا يجب توفر خاصية الأهمية النسبية في المعلومات لتكون نافعة.

---

[1] جليلة بكاري ، **القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماستر، دراسات محاسبية جبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011، ص ص (25-27).

3-3- الموثوقية: وتعني هذه الخاصية أن تكون المعلومات صادقة بعيدة عن التحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها، وتتفرع من خاصية الموثوقية الصفات الفرعية التالية: التمثيل الصادق، الجوهر فوق الشكل، عدم التحيز، الحيطة والحذر وتكاملية المعلومات.

- **التمثيل الصادق:** أي أن تكون المعلومة المالية تمثل بصدق الأحداث والعمليات المالية التي حدثت والتي تم التعبير عنها بالقوائم المالية في المؤسسة.

- **عدم التحيز:** أي أن تكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية معدة للاستخدام العام وليس بغرض تحقيق اهتمامات جهة معينة من المستخدمين، أي أن يكون بعيدا عن التحيز الشخصي.

- **الحيطة والحذر:** أي يجب تبني درجة من الحد في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد، بحيث لا ينتج عنها تضخيم الأصول والإيرادات أو التقليل المتعمد للخصوم والمصاريف.

- **الجوهر فوق الشكل:** أي أن تكون المعلومات تعبر عن المحتوى الاقتصادي للأحداث لا أن تقتصر على عرض الشكل القانوني لهذه الأحداث والوقائع حتى تكون المعلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

- **تكاملية المعلومات:** أي لا يجب عرض المعلومات في القوائم المالية ناقصة أو محذوف منها أو إلغاء أي جزء منها يخل بمصداقيتها.

3-4: القابلية للمقارنة: أي إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة معينة أو لفترات أخرى سابقة لنفس المؤسسة، أو مقارنة القوائم المالية لمؤسسة بقوائم مالية لمؤسسات أخرى، وهذا ما يساعد مستخدمو القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية أو التمويلية.

المطلب الثالث: القوائم المالية للبنوك التجارية وفق النظام المحاسبي المالي

لقد ألزمت المادة 2 من النظام 09_04 المؤرخ في 23 جويلية 2009، البنوك والمؤسسات المالية بتسجيل عملياتها المحاسبية وفق لمدونة الحسابات الملحقة بالنظام، كما حددت المادة 02 من النظام 09_05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، عرض كشوفاتها المالية وفق للنماذج الملحقة ضمنه، حيث تتكون هذه القوائم المالية القابلة للنشر من: الميزانية، خارج الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة وجدول التغيرات في الأموال الخاصة بالإضافة إلى الملاحق،[1] وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، النظام 09-05، العدد 76، المؤرخ في 18 أكتوبر 2008، المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات، ص 17.

1- الميزانية:

تجمع ميزانية البنوك والمؤسسات المالية الأصول والخصوم، من حيث الطبيعة وتقدمها في ترتيب موافق لسيولتها واستحقاقاتها النسبية، وتأخذ ضمن الجدول معلومات السنة الحالية والسنة السابقة للمقارنة.

الجدول رقم (2-2): نموذج قائمة الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي.

الميزانية بآلاف دج

	الأصول	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية.			
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل.			
3	أصول مالية جاهزة للبيع.			
4	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية.			
5	سلفيات وحقوق على الزبائن.			
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق.			
7	الضرائب الجارية_ أصول.			
8	الضرائب المؤجلة_ أصول.			
9	أصول أخرى.			
10	حسابات التسوية.			
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشتركة.			
12	العقارات الموظفة.			
13	الأصول الثابتة المادية.			
14	الأصول الثابتة غير المادية.			
15	فارق الحيازة.			
	مجموع الأصول			

الميزانية بآلاف دج

	الخصوم	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	البنك المركزي.			
2	ديون تجاه الهيئات المالية.			
3	ديون تجاه الزبائن.			
4	ديون ممثلة بورقة مالية.			
5	الضرائب الجارية- خصوم.			
6	الضرائب المؤجلة- خصوم.			
7	خصوم أخرى.			
8	حسابات التسوية.			
9	مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء.			
10	إعانات التجهيز- إعانات أخرى للاستثمارات.			
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة.			
12	ديون تابعة.			
13	رأس المال.			
14	علاوات مرتبطة برأس المال.			
15	احتياطات.			
16	فارق التقييم.			
17	فارق إعادة التقييم.			
18	ترحيل من جديد.			
19	نتيجة السنة المالية.			
	مجموع الخصوم			

المصدر: الجريدة الرسمية، النظام: 09-05، العدد 76،المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، ص 18.

ما يجب مراعاته في قائمة الميزانية:

يجب أن يظهر في قائمة الميزانية على الأقل ما يلي:

أ- جانب الأصول:

- ✓ وضعية سندات الخزينة تجاه البنك المركزي؛
- ✓ مبالغ سندات الخزينة والآثار الأخرى الممكن تثبيتها تجاه البنك المركزي؛
- ✓ سندات الدولة وسندات أخرى ممتلكة بعنوان التوظيف؛
- ✓ التوظيفات لدى البنوك الأخرى، القروض والتسبيقات الممنوحة للبنوك الأخرى؛
- ✓ التوظيفات النقدية الأخرى؛

- ✓ سندات التوظيف.

ب- جانب الخصوم:

- ✓ الودائع المستلمة من البنوك الأخرى؛
- ✓ الودائع المستلمة الأخرى للسوق النقدية؛
- ✓ المبالغ المستحقة من المودعين الآخرين؛
- ✓ شهادات إثبات الودائع؛
- ✓ السندات لأمر، السفتجة، والخصوم الأخرى؛
- ✓ أموال أخرى مقترضة.

2- قائمة خارج الميزانية:

يقصد بالعناصر خارج الميزانية "تلك النشاطات التي تتضمن التزامات احتمالية، قد تطرأ مستقبلا، لكن لا يمكن تصنيفها ضمن الأصول أو الخصوم، طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها" . فالقروض الممنوحة تصنف عادة ضمن أصول البنك التجاري، لكن الوعد بمنح قرض هو عبارة عن التزام طارئ لا يظهر في ميزانية البنك إلا إذا تحقق، لذلك يراعي ضمن هذه القائمة الأخذ بكل الالتزامات الممنوحة والمحصلة للبنك، وتأخذ هذه القائمة الشكل التالي:

الجدول رقم (3-2): نموذج خارج الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي

خارج الميزانية بآلاف دج:

	الالتزامات	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
أ	**التزامات ممنوحة**			
1	التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية.			
2	التزامات التمويل لفائدة الزبائن.			
3	التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية.			
4	التزامات ضمان بأمر الزبائن.			
5	التزامات أخرى ممنوحة.			
ب	**التزامات محصل عليها**			
6	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية.			
7	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية.			
8	التزامات أخرى محصل عليها.			

المصدر: الجريدة الرسمية، النظام 09-05، العدد 76، المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، ص23.

1- التزامات التمويل لفائدة المؤسسات المالية: يشتمل على اتفاقيات إعادة التمويل وقبول الدفع أو الالتزامات بالدفع وتأكيد فتح الاعتمادات المستندية للهيئات المالية.

2-التزامات التمويل لفائدة الزبائن: يشتمل على فتح الاعتمادات المؤكدة وخطوط استبدال أوراق الخزينة والالتزامات على تسهيلات إصدار الأوراق المالية لفائدة الزبائن.

3- التزامات ضمان بأمر الهيئات المالية: يشتمل خصوصا على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أمر أخرى للهيئات المالية.

4- التزامات ضمان بأمر الزبائن: يشتمل خصوصا على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أمر أخرى للأعوان الاقتصاديين من غير الهيئات المالية.

5- التزامات أخرى ممنوحة: يشتمل خصوصا على الأوراق المالية والعملات الصعبة للتسليم من قبل المؤسسة الخاضعة.

6- التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية: يشتمل على اتفاقيات إعادة التمويل والالتزامات المتنوعة المحصل عليها من الهيئات المالية.

7- التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية: يشتمل هذا البند على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أخرى محصل عليها من الهيئات المالية.

8- التزامات أخرى محصل عليها: يشتمل خصوصا على الأوراق المالية والعملات الصعبة للاستلام من طرف المؤسسة الخاضعة.

3- جدول حسابات النتائج:

هو بيان ملخص لمجموع النواتج والأعباء خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، حيث يبرز النتيجة الصافية للسنة المالية، وتأخذ هذه القائمة الشكل التالي:

الجدول رقم (4-2): نموذج جدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي

حساب النتائج بآلاف دج

		الملاحظة	السنة ن	السنةن-1
1	+ فوائد ونواتج مماثلة.			
2	-فوائد وأعباء مماثلة.			
3	+عمولات (نواتج).			
4	-عمولات (أعباء).			
5	+/-أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة.			
6	+/-أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع.			
7	+نواتج النشاطات الأخرى.			
8	-أعباء النشاطات الأخرى.			
9	**الناتج البنكي الصافي**			
10	- أعباء استغلال عامة.			
11	- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية.			
12	**الناتج الاجمالي للاستغلال.**			
13	- مخصصات المؤونات، وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد.			
14	+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة.			
15	**ناتج الاستغلال**			
16	+/-أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى.			
17	+ العناصر غير العادية (نواتج).			
18	- العناصر غير العادية (أعباء).			
19	**ناتج قبل الضريبة**			
20	- ضرائب على النتائج وما يماثلها.			
21	**الناتج الصافي للسنة المالية**			

المصدر: الجريدة الرسمية، النظام 09-05، العدد 76، المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، ص24.

الناتج البنكي الصافي: يساوي الفرق بين نواتج وأعباء الاستغلال المدرجة في البنود من 1 إلى 8.

الناتج الاجمالي للاستغلال: يساوي الفرق بين الناتج البنكي الصافي والبندين 10 و11 .

ناتج الاستغلال: يساوي الفرق بين الناتج الاجمالي للاستغلال والبندين 13 و14 .

ناتج قبل الضريبة: يساوي الفرق بين ناتج الاستغلال والبنود 16 و17 و18.

الناتج الصافي للسنة المالية: يسجل هذا البند الربح أو الخسارة للسنة المالية.

- ما يجب مراعاته في جدول حسابات النتائج: [1]

يجب أن تظهر قائمة جدول حسابات النتائج ما يلي:

- ✓ منتوجات الفوائد وما شابهها؛
- ✓ أعباء الفوائد وما شابهها؛
- ✓ الحصص المستلمة؛
- ✓ الأتعاب والعمولات المقبوضة؛
- ✓ الأتعاب والعمولات المدفوعة؛
- ✓ المنتوجات الصافية الناجمة عن التنازل عن السندات(حسب كل فئة منها)؛
- ✓ الأعباء والمنتوجات المتعلقة بعمليات الصرف؛
- ✓ منتوجات الاستغلال الأخرى؛
- ✓ خسائر القروض والتسبيقات الممنوحة وغير القابلة للاسترداد؛
- ✓ أعباء الإدارة العامة؛
- ✓ أعباء الاستغلال الأخرى.

4- جدول تدفقات الخزينة:

يمثل جدول تدفقات الخزينة التدفقات المالية للفترة المصنفة بالأنشطة العملياتية، الاستثمارية والتمويلية، حيث أنه يهدف لإعطاء مستخدمي القوائم المالية أساس لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد أموال الخزينة ومعدلاتها وتغيراتها.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، القرار المؤرخ في 26 جوان 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص 25.

الجدول رقم (5-2): نموذج جدول تدفق الخزينة(الطريقة غير المباشرة)

جدول سيولة الخزينة بآلاف دج

		الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	**ناتج قبل الضريبة**			
2	+/-مخصصات صافية للاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية وغير المادية.			
3	+/-مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة والأصول الثابتة الأخرى.			
4	+/-مخصصات صافية للمؤونات وخسائر القيمة الأخرى.			
5	+/-خسارة صافية/ربح صافي من أنشطة الاستثمار.			
6	+/-نواتج/أعباء من أنشطة التمويل.			
7	+/-حركات أخرى.			
8	**=إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة والتصحيحات الأخرى(إجمالي العناصر 2 إلى 7)**			
9	+/-التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية.			
10	+/-التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن.			
11	+/-التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم المالية.			
12	+/-التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم غير المالية.			
13	- الضرائب المدفوعة.			
14	**=انخفاض/ (ارتفاع) صافي الأصول والخصوم المتأتية من الأنشطة العملياتية(إجمالي العناصر من 9 إلى 13)**			
15	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط**			

	العملياتي (إجمالي العنصرين 8، 1، 14)(أ).				
16 17 18	+/-التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية بما فيها المساهمات. +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة. +/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية.				
19	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار(إجمالي العناصر 16 إلى 18)(ب).**				
20 21	+/- التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين. +/- التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل.				
22	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل(إجمالي العنصرين 20 و21)(ج).**				
23	**تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها(د).**				
24	**ارتفاع/(انخفاض) صافي أموال الخزينة ومعادلاتها (أ+ب+ج+د).** التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي (أ). التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار(ب). التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج). تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها(د).				
	أموال الخزينة ومعادلاتها				
25	**أموال الخزينة ومعادلاتها عند الافتتاح(إجمالي العنصرين 26 و27).**				

26 27	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب(أصل وخصم). حسابات(أصل وخصم) واقتراضات/قروض عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية.			
28	**أموال الخزينة ومعادلاتها عند الإقفال(إجمالي العنصرين 29 و30).**			
29 30	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب(أصل وخصم). حسابات(أصل وخصم) واقتراضات/قروض عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية.			
31	**صافي تغير أموال الخزينة.**			

المصدر: الجريدة الرسمية، النظام 09-05، العدد 76، المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، ص ص (27-29).

ما يجب مراعاته في جدول تدفقات الخزينة:

يهتم مستخدمي القوائم المالية لأي مؤسسة بالتعرف على الكيفية التي تعتمد عليها مؤسسة في توليد واستخدام النقدية وما في حكمها، وذلك بصرف النظر عن طبيعة أنشطتها، وبصرف النظر عما إذا كانت هذه النقدية تعتبر كمنتج للمؤسسة أم لا، كما هو الحال في البنوك والمؤسسات المالية.

من ثم وجب على المؤسسة إعداد قائمة للتدفق النقدي وعرضها كجزء متمم لقوائمها المالية لكل فترة يتم عرض القوائم المالية عنها، ويعرض جدول تدفقات سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة المتمثلة في تصحيح النتيجة مع الأخذ بالحسبان ما يلي:

- ✓ آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة؛
- ✓ عدم التوافق أو تسوية(دخول وخروج) أموال الخزينة العملياتية السابقة أو المتعلقة بالاستغلال؛
- ✓ عرض تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل كل على حدة.

تتضمن التدفقات المتعلقة بالعمليات مع المؤسسات المالية خاصة على:

- التحصيل والدفع المرتبط بالحقوق على الهيئات المالية (ماعدا العناصر المدرجة في الخزينة)؛
- التحصيل والدفع المرتبط بالديون تجاه المؤسسات المالية خارج الديون الملحقة؛

تتضمن التدفقات المتعلقة بالعمليات مع الزبائن خصوصا على:

- التحصيل والدفع المرتبط بالحقوق على الزبائن خارج الحقوق الملحقة؛
- التحصيل والدفع المرتبط بالديون اتجاه الزبائن خارج الحقوق الملحقة؛

تتضمن التدفقات المتعلقة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم المالية خاصة على:

- التحصيل والدفع المرتبط بالأصول المالية المملوكة لأغراض التعامل؛
- التحصيل والدفع المرتبط بالديون الممثلة لورقة مالية؛

تتضمن التدفقات المتعلقة بالأصول المالية بما فيها المساهمات على ما يأتي:

- الدفع المرتبط بتنازلات الفروع الصافية من الخزينة المتنازل عنها؛
- الدفع المرتبط باقتناء الفروع الصافية من الخزينة المكتسبة؛
- الدفع المرتبط بحصص الأرباح المقبوضة؛
- الدفع المرتبط باقتناء الأصول المالية المملوكة حتى تاريخ الاستحقاق؛
- التحصيل المرتبط بتنازلات الأصول المالية المملوكة حتى تاريخ الاستحقاق؛
- التحصيل المرتبط باكتساب الأصول المالية المتاحة للبيع؛
- التحصيل المرتبط بالفوائد المقبوضة خارج الفوائد المنتظرة التي لم يحل أجال استحقاقها؛

تتضمن التدفقات المعلقة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية خاصة على:

- الدفع المرتبط باقتناء الأصول الثابتة المادية وغير المادية؛
- التحصيل المرتبط باقتناء الأصول الثابتة المادية وغير المادية؛

تتضمن التدفقات المتأتية أو الموجهة للمساهمين خصوصا على:

- التحصيل المرتبط بإصدارات أدوات رؤوس الأموال؛
- التحصيل المرتبط بتنازلات أدوات رؤوس الأموال؛

تتضمن التدفقات الصافية الأخرى المتأتية من أنشطة التمويل خاصة على:

- التحصيل المرتبط بنواتج إصدارات، اقتراضات والديون الممثلة بورقة مالية بما فيها الأوراق المالية لسوق ما بين البنوك وأوراق الحقوق القابلة لتفاوض المتعلقة بنشاطات التمويل؛
- التحصيل المرتبط بنواتج إصدارات الديون المشروطة؛
- الدفع المرتبط بتسديدات الديون التابعة؛

5- جدول تغيرات الأموال الخاصة:

يقدم جدول التغير في الأموال الخاصة المعلومات التفصيلية عن حركة الأموال الخاصة خلال السنة المالية، وهو جدول له أهميته في تحليل هذه الحركات المالية خلال الفترة، وتأخذ هذه القائمة الشكل التالي

جدول رقم (6-2): نموذج جدول تغير الأموال الخاصة وفق النظام المحاسبي المالي

جدول تغير الأموال الخاصة بآلاف دج:

	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتائج
الرصيد في 31ديسمبر ن_2						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية أثر تصحيحات الأخطاء الهامة						
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن-2						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع تغير فوارق التحويل الحصص المدفوعة عمليات الرسملة صافي نتيجة السنة المالية ن-1						
الرصيد في 31 ديسمبر ن-1						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية أثر تصحيحات الأخطاء الهامة						
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن-1						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع تغير فوارق التحويل الحصص المدفوعة عمليات الرسملة صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر ن						

المصدر: الجريدة الرسمية، النظام 09-05، العدد 76، المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، ص 31.

محتوى جدول تغير الأموال الخاصة:

يراعي في قائمة التغير في الأموال الخاصة ظهور الحركات المرتبطة بما يلي :

- ✓ النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- ✓ تغيرات الطرق المحاسبية والتصحيحات والأخطاء الأساسية المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال خاصة؛
- ✓ النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة كرؤوس أموال خاصة؛
- ✓ عمليات الرسملة وهي ما يتعلق بالزيادة أو النقصان وتسديد رأس المال؛
- ✓ توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

6- نموذج ملحق الكشوف المالية:

يشتمل ملحق الكشوف المالية على التفسيرات والتعاليق الضرورية لفهم أفضل للكشوف المالية ويتمم كلما اقتضت الحاجة للمعلومات المفيدة لمستعملي هذه الكشوفات.

كما يشتمل على معلومات ذات طابع بالغ الأهمية أو مفيدة لفهم المعلومات الواردة في الكشوف المالية وتتضمن :

- ✓ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية؛
- ✓ مكملات المعلومات الضرورية للفهم الجيد للكشوف المالية؛
- ✓ المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمعاملات التي تمت مع هذه الكيانات أو مسيريها؛
- ✓ المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة؛

بالإضافة إلى ذلك يجب ألا يشتمل ملحق الكشوف المالية إلا المعلومات الهامة، الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم بها لجهات التي ترسل إليها الكشوف المالية على ممتلكات المؤسسة الخاضعة ووضعيتها المالية ونتيجتها.

– يجب أن تكون ملاحظات ملحق الكشوف المالية محل تقديم منظم، كما يجب على كل بند من بنود الميزانية وخارج الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة أن يرسل المعلومة الموافقة في الملاحظات الملحقة.

– يجب أن يكون محتوى الملحق موافق لنشاط كل مؤسسة خاضعة، وأن يتضمن على الخصوص المذكرات التالية: [1]

المذكرة1: القواعد والطرق المحاسبية.

- ✓ قواعد تقديم الكشوف المالية؛
- ✓ طرق التقييم العامة؛
- ✓ طرق التقييم الخاصة؛
- ✓ تغيير الطرق المحاسبية.

المذكرة2: المعلومات المتعلقة بالميزانية.

- ✓ الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية؛
- ✓ الأصول المالية المملوكة لأغراض المعاملات؛
- ✓ الأصول المالية المتاحة للبيع؛
- ✓ القروض والحقوق على المؤسسات المالية:
  - تحليل عن طريق المدة المتبقية.
- ✓ القروض والحقوق على الزبائن:
  - تحليل حسب المدة المتبقية؛
  - تحليل حسب المنطقة الجغرافية؛
  - تحليل حسب العون الاقتصادي؛

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، النظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، العدد 76، ص ص(32،33).

- تقسيم حسب نوعية المحفظة(قيد التنفيذ آمن ومشكوك فيه)،
- تقسيم الحقوق المشكوك فيها(حقوق ذات مشاكل محتملة، حقوق ذات مخاطرة، حقوق مشبوهة).

✓ الضرائب الجارية والمؤجلة؛

✓ حسابات التسوية؛

✓ الأصول الأخرى؛

✓ المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة؛

✓ العقارات الموظفة؛

✓ الأصول الثابتة المادية؛

✓ الأصول الثابتة غير المادية؛

✓ فارق الاقتناء؛

✓ البنك المركزي؛

✓ الديون اتجاه الهيئات المالية:

- تحليل حسب المدة المتبقية.

✓ الديون اتجاه الزبائن:

- تحليل حسب المدة المتبقية؛
- تحليل حسب المنطقة الجغرافية؛
- تحليل حسب العون الاقتصادي.

✓ الديون الممثلة بورقة مالية:

- تحليل حسب المدة المتبقية.

✓ الخصوم الأخرى؛

- ✓ مؤونات المخاطر والأعباء؛
- ✓ الإعانات؛
- ✓ أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة؛
- ✓ الديون التابعة.

المذكرة3: المعلومات المتعلقة بالالتزامات خارج الميزانية.

- ✓ الالتزامات الممنوحة؛
- ✓ الالتزامات المستلمة.

المذكرة4: المعلومات المتعلقة بحساب النتائج.

- ✓ الفوائد؛
- ✓ العمولات؛
- ✓ الأرباح أو الخسائر الصافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة؛
- ✓ الأرباح أو الخسائر الصافية على الأصول المالية المتاحة للبيع؛
- ✓ نواتج وأعباء النشاطات الأخرى؛
- ✓ أعباء الاستغلال العامة؛
- ✓ مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية؛
- ✓ الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات؛
- ✓ مخصصات المؤونات وخسائر القيمة؛
- ✓ الأرباح أو الخسائر الصافية على الأصول المالية الأخرى؛
- ✓ العناصر غير العادية؛
- ✓ ضرائب على النتائج وما يماثلها؛
- ✓ نتيجة السنة المالية.

المذكرة5: المعلومات المتعلقة بجدول تدفقات الخزينة .

المذكرة6: المعلومات المتعلقة بجدول تغير الأموال الخاصة.

المذكرة7: المعلومات المتعلقة بالفروع، المؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة.

- ✓ مبلغ رأس المال المملوك؛
- ✓ قسط عناصر الأموال الخاصة الأخرى؛
- ✓ قسط بالنسبة المئوية من رأس المال؛
- ✓ القيمة المحاسبية(الاجمالية والصافية) للأوراق المالية المملوكة؛
- ✓ نتائج السنة المالية المقفلة الأخيرة؛
- ✓ الحصص المحصلة.

المذكرة8: تسيير المخاطر.

- ✓ تنظيم تسيير المخاطر؛
- ✓ تصنيف المخاطر؛
- ✓ خطر القرض؛
- ✓ الخطر العملياتي؛
- ✓ خطر السيولة؛
- ✓ مخاطر أخرى.

المذكرة9: معلومات متعلقة برأس المال.

- ✓ تطور رأس المال؛
- ✓ الالتزامات القانونية؛
- ✓ المعلومات المتعلقة بالأسهم:

- عدد الأسهم المرخصة، المصدرة، غير المحررة كلية؛
- القيمة الاسمية للأسهم؛
- تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية؛
- عدد الأسهم المملوكة من طرف المؤسسة الخاضعة، فروعها أو الكيانات المشاركة؛
- الحقوق، الامتيازات والتقييدات المحتملة المتعلقة ببعض الأسهم؛

✓ حصص الأرباح المقترحة؛

✓ الحصص المستفيدة، السندات القابلة للتحويل، القابلة للتبديل، قسائم الاكتتاب وأوراق مالية مشابهة؛

✓ معلومات أخرى هامة.

المذكرة 10: العوائد والامتيازات الممنوحة للمستخدمين

✓ أعباء المستخدمين؛

✓ الالتزامات الاجتماعية؛

✓ العدد المتوسط للمستخدمين حسب الفئات؛

✓ امتيازات أخرى.

المذكرة 11: المعلومات ذات الطابع العام أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة

✓ مخاطر وخسائر غير قابلة للقياس في تاريخ إعداد الكشوف المالية، ولم تكن موضوع مؤونة؛

✓ حوادث حصلت بعد إقفال السنة المالية؛

✓ مساعدات عمومية وغير مدرجة في الحسابات بفعل طبيعتها؛

✓ معلومات أخرى هامة.

المطلب الرابع: توافق الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي البنكي ومتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 07:

ينطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS07 على جميع المنشآت بما فيها المنشآت المالية والتجارية والصناعية والبنوك وشركات التأمين، بالإضافة إلى عقود شراء أو بيع بنود غير مالية تسدد بأدوات مالية، أما النظام المحاسبي البنكي فهو ينطبق على البنوك والمؤسسات المالية المشابهة.

وسنقوم ببيان مدى التزام النظام المحاسبي البنكي بتطبيق المعيار الدولي (IFRS07).

1- الإفصاح في أصول وخصوم الميزانية: تم عرض الميزانية في النظام المحاسبي البنكي وفقا ما نص عليه المعيار الدولي رقم 07، من خلال احترام الشكل وترتيب في السيولة وكذلك الإفصاح عن أغلب المعلومات المرتبطة بها، كما تم مراعاة تقييم الأصول المالية وفق القيمة العادلة من طرف النظام المحاسبي البنكي من خلال النظام 09-08 المؤرخ في ديسمبر 2009، إلا أنه لم يأخذ بعين الاعتبار كل من الأرباح الموزعة والفوائد مستحقة القبض غير المسددة والمطلوبة قبل الحيازة. وهذا ينطبق على جانب الخصوم. من خلال احترام مبدأ التكلفة المهتلكة والقيمة العادلة.

2- جدول حسابات النتائج وحقوق الملكية: أفصح المعيار الدولي رقم 07 عن جميع المعلومة الخاصة بالأرباح والخسائر و دخل الفائدة، والنظام المحاسبي البنكي التزم بالإفصاح عن ذلك.

3- محاسبة التحوط: لم يلتزم النظام المحاسبي البنكي بالمعيار الدولي رقم 07 في جانب محاسبة التحوط حيث لم يفصح عن أي معلومات بشأن ذلك.

4- الافصاحات النوعية: عرفها المعيار الدولي رقم 07 على أنها: جميع أنواع مخاطر الأدوات المالية، من خلال الإجراءات المتخذة لإدارة هذه المخاطر، طرق قياسها، وكذلك التعبير في هذه الطرق، وفي هذا الإطار فإن النظام المحاسبي البنكي تطرق إلى تنظيم تسيير هذه المخاطر وتصنفها لكنه لم يفصح عن طرق قياسها.

5- الافصاحات الكمية: حيث التزم النظام المحاسبي البنكي بالإفصاح عنها وفق المعيار الدولي رقم 07 فمثل أفصح عن كل من مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، الخطر العملياتي ومخاطر أخرى.

6- أنواع المخاطر: لقد تناول كل من المعيار الدولي رقم 07 والنظام المحاسبي البنكي أنواع المخاطر المتمثلة في مخاطر القروض، مخاطر السيولة ومخاطر السوق، لكن النظام المحاسبي البنكي لم يفصح عن طرق قياس هذه المخاطر وتحليلها.

خلاصة:

إن النظام المحاسبي المالي شأنه شأن أي نظام للمعلومات، تتمثل مخرجاته في مختلف القوائم المالية، وترتكز عملية تحضير مختلف القوائم على مجموعة من المفاهيم والمبادئ المترابطة، كما أن النظام المحاسبي البنكي يعمل وفق آليات ومبادئ النظام المحاسبي المالي.

ويتحدد الهدف العام للقوائم المالية من خلال اجتماع الأهداف الفرعية الخاصة بكل قائمة، حيث بإمكاننا معرفة الوضعية المالية من خلال الميزانية وخارج الميزانية، في حين جدول حساب النتائج يقدم معلومة حول الأداء، أما بالنسبة إلى التغيرات في الوضعية المالية فيمكن استخراجها من جدول تدفقات الخزينة، ويمكن اعتبار جدول تغير الأموال الخاصة كاستكمال للجهود الرامية إلى تعزيز محتوى القوائم المالية، حتى تتحقق أكبر فائدة ممكنة للمستخدمين، ومن المفروض إرفاق كل قائمة من القوائم المالية بملحق يتضمن المعلومات التي تكتسي نوعا من الأهمية ولم تتناولها البيانات المالية.

الفصـــل الثالث: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر

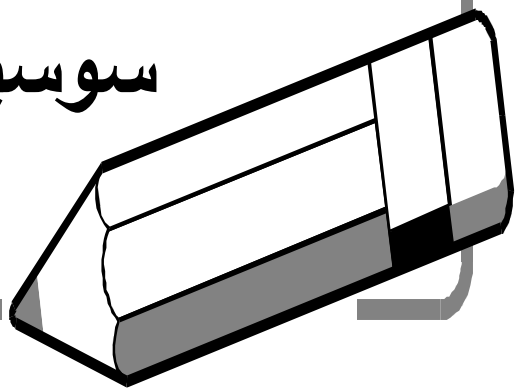

تمهيد:

إن توجه الجزائر إلى اقتصاد السوق جعل اقتصادها مفتوح على العالم الخارجي، يتأثر بالتغيرات والتطورات الخارجية ونجد أن، هذا التوجه عمل على تعزيز وتطوير مكانة القطاع المالي بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة، فالنشاط الكبير للبنوك جعلها أداة تستعملها الدولة في تطبيق السياسة الاقتصادية والبرامج التنموية، وهذا ما رفع من مكانتها سواء المحلية و الدولية لهذا قامت الجزائر ولمواكب التطورات الدولية بتطبيق النظام المحاسبي المالي بداية من سنة 2010 والمستمد من المعايير المحاسبية الدولية.

ويعد بنك سوسيتي جنرال الجزائر أحد أهم البنوك التجارية في الجزائر وأول البنوك الخاصة، حيث قمنا بتطبيق دراسة الحالة عليه حول الإفصاح المحاسبي وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول تطرقنا فيه إلى تقديم بنك سوسيتي جنرال الجزائر، بالإضافة إلى نشاطات واستراتيجيات البنك.

المبحث الثاني قمنا بعرض القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر والمنشورة في التقرير، والسياسات المحاسبية للبنك.

أما المبحث الثالث فقد تطرقنا من خلاله إلى مدى مطابقة القوائم المالية للبنك وفق النظام المحاسبي المالي ومعيار الإبلاغ المالي رقم07.

المبحث الأول: تقديم بنك سوسيتي جنرال الجزائر

مجمع سوسيتي جنرال هو من أوائل المجمعات في قطاع الخدمات المالية التي تعتمد على نموذج العمل المصرفي المتنوع على مستوى عالمي تربطه قوة مالية واستراتيجية حتى يون دائما في نمو مستمر مع الطموح بأن يكون ذو مرجعية في أسواقه، اختياره الزبائن لأنه يتسم بالجودة وقدرة التحكم والالتزام بالموظفين حتى يستطيع تقديم خدمات جيدة للزبائن.

سوسيتي جنرال الجزائر تعد من أوائل البنوك الخاصة في الجزائر، مملوكة كليا من طرف مجمع سوسيتي جنرال.

المطلب الأول: عرض مجمع سوسيتي جنرال

1- تقديم المجمع:

يحتوي مجمع سوسيتي جنرال على 148000 موظف متواجدين في 76 بلد يرافقون يوميا أكثر من 32 مليون زبون في جميع أنحاء العالم، ففروع سوسيتي جنرال تقدم خدمات لزبائنها لأفراد والشركات والمؤسسات والتي تتم محور فيما يلي: [1]

- بنك التجزئة في فرنسا مع فروع سويستي جنرال، قرض الشمال وبورسوراما (بنك إلكتروني)، الذي يقوم بعرض منسق وكامل للخدمات المالية.
- بنك التجزئة العالمي وخدمات مالية والتأمين التي تقدم في مناطق جغرافية مختلفة.
- بنك التمويل والاستثمار مع خبرتها العامة في ميدان بنوك التمويل والاستثمار ونشاط السوق المالي.

سويستي جنرال لها أيضا دورها في مجال الخدمات المالية المتخصصة في البنوك وتسيير أصول وخدمات المستثمرين.

2- استراتيجية المجمع:

البيئة الاقتصادية أصبحت أكثر تعقيدا بسبب زيادة المنافسة، والتي يكون بنك سوستي جنرال أكثر مرونة عليه رسم أهدافه. والتي تقوم على مجموعة من الأنشطة لتسهيل المزيد من التعديلات الدورية في هذا

---

[1] وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf, p06

الشأن. الاستراتيجية لا زالت نفسها خدمة ثلاث شرائح للعملاء هم: الشركات، المهنيين والافراد في أعلى مستوى من الجودة.

لأجل السنة المالية 2013 ولأجل التكيف مع الاضطرابات الموجودة في البيئة الاقتصادية والتنظيمية، فقد تقرر الإسراع إلى عدد من التدابير التي يمكن أن توقف فقدان الأرباح الناجمة عن الغطاء التنظيمي، في النصف الأول من عام 2013 لجان صرف العملاء الأجنبية وفي وقت لاحق من قبل العودة إلى تسوية الواردات، واتخذت التدابير في مجالين رئيسيين هما:

- التصرف على الدخل عن طريق تشجيع القروض للمؤسسات.
- تقليل النفقات العامة من أجل تحسين التكاليف.

وكانت هذه وقبل كل شيء للعمل على تحسين الخدمات للعملاء دون إهمال الموظفين لأجل تحسين وإثراء حياتهم المهنية.

لتحسين الخدمات للعملاء فإن الاولوية كانت تطبيق الائتمان الخاص بهم، كسب زبائن جدد ويتم عن طريق الدخول في مناطق غير منطقتها الاستراتيجية.

وقد ساعدت التدابير المتفق عليها الحد من خسارة من الناتج الاجمالي المحلي وزيارة كبيرة في حجم العمال.

المطلب الثاني: تقديم سوسيتي جنرال الجزائر

يعتبر مجمع سوسيتي جنرال الجزائر من أهم وأكبر البنوك الخاصة التي تهتم بمجال الخدمات المصرفية ولها الريادة في ذلك.

1- نشأة وتطوير بنك سوسيتي جنرال الجزائر: [1]

منذ سنة 1987 إلى غاية 2013 تم تطوير البنك على النحو التالي:

- في سنة 1987، فتح مكتب للتمثيل.
- 1998: الحصول على الترخيص المصرفي.

[1] وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf, p10

- 1999: الحصول على الترخيص المصرفي.

- 2000: فتح أول وكالة للزبائن في الأبيار (الجزائر العاصمة) في مارس 2000.

- 2004: سوسيتي جنرال الجزائر فرع بنسبة 100% لمجمع سوسيتي جنرال بعد شراء حصص المساهمة الأقلية.

- 2007: إنشاء مديرية كبريات المؤسسات العالمية.

- 2008: إنشاء مديرية كبريات المؤسسات الوطنية.

- 2009: إنشاء بنك التمويل والاستثمار ووكالة أصول الزبائن (خدمة الزبائن).

- 2010: إنشاء 3 مراكز أعمال في الجزائر، الشراقة، رويبة وقسنطينة.

- 2011: إنشاء وكالة حقوق الزبائن (ACP).

- 2011: وجود وضعية للاتصال ترتكز على قيمة «روح التعاون».

- 2012: فتح 15 وكالة جديدة تعمل في الولايات الوطنية.

- 2013: فتح غرفة للأسواق والتسجيل في فرع التجارة المصرفية العالمية (GTB) .

- تعرض سوسيتي جنرال الجزائر مجموعة متنوعة ومتكبرة من الخدمات البنكية بأكثر من 335000 زبون (أفراد) مهني وشركة وذلك بوضع شبكة تضم 85 وكالة ويد عاملة تتكون من 1380 عامل في 31 ديسمبر 2013.

3- **الهيكل التنظيمي لبنك سوسيتي جنرال الجزائر:**

الشكل (1-3): الهيكل التنظيمي لبنك سويستي جنرال الجزائر

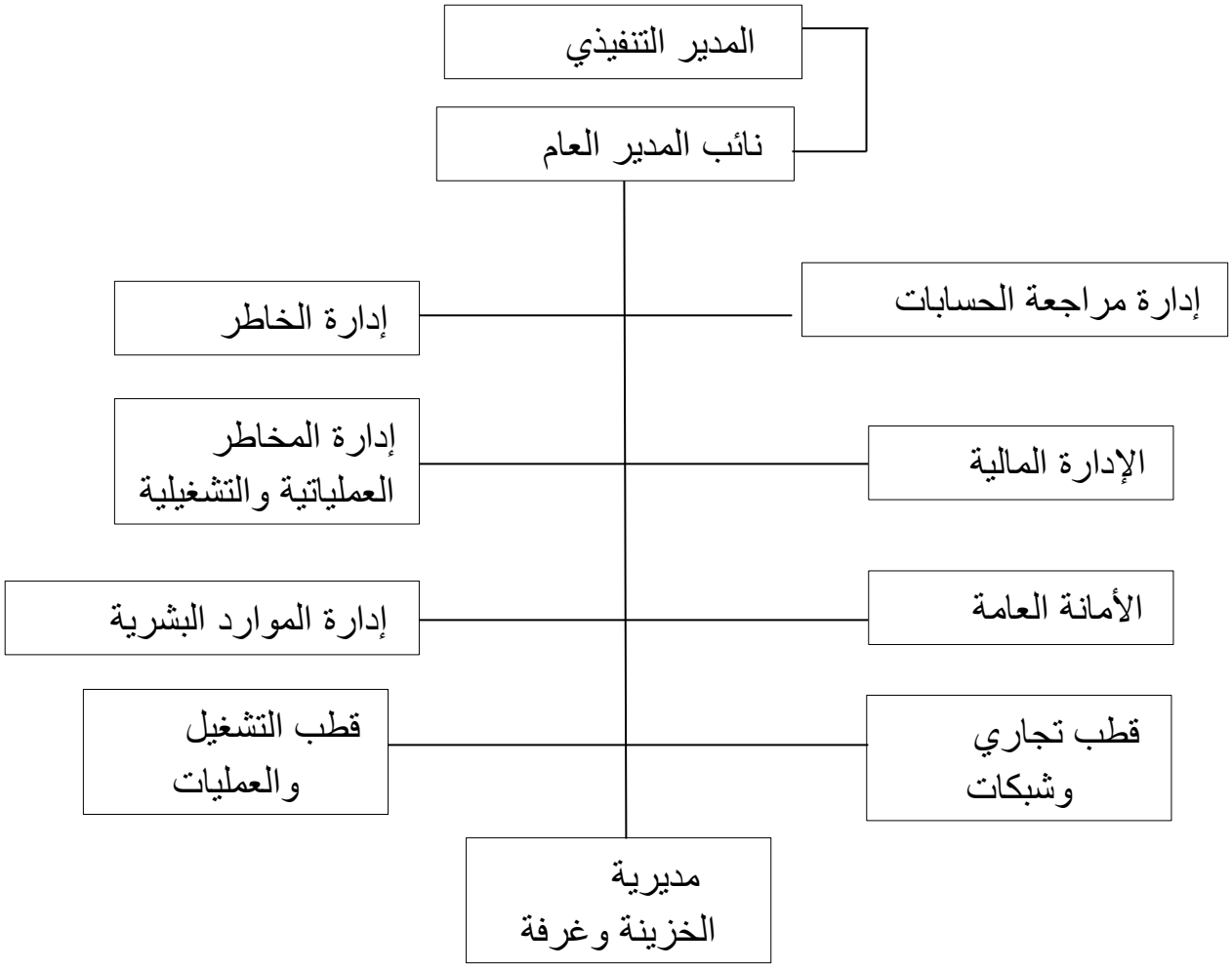

المصدر: وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf, p11

المطلب الثالث: أهم الاستحداثات الداخلية لسنة 2013

من أهم الأحداث المالية التي ميزت سنة 2013 في بنك سوسيتي جنرال الجزائر ما يلي: [1]

- **المعارض والأحداث الهامة:** المشاركة في الطبعة 12 من معرض BATIMAC، الذي أقيم في مركز بوهران من الفترة 20 إلى 25 مارس 2013.

- **طرح المنتج:** إطلاق حلول الدفع الالكتروني الجديد.

في 7 يوليو 2013 شهد التطبيق الفعلي لهذا الطرح

- **المشاريع الكبرى:** تم الانتهاء من مشرع انشاء نموذج جديد system Information مع نجاحه في 2 أغسطس 2013 بعد 5 أشهر من تعبئة فوق المشروع.

- **الموارد البشرية والتدريب:** تنظيم دورة تدريبية مشتركة بين الشركات التابعة لسوسيتي جنرال الجزائر (SGA) وتونس (IUB).

- عقد ندوة حول استراتيجية التجزئة المنفذة في وهران، من اجل وضع اهداف لاستراتيجية جديدة تنظم المديرية التجارية.

- شرعت سوسيتي جنرال الجزائر ضمن قائمتها الأولى بوضع نهج مبتكر، حيث نظمت بطولة من اجل تشجيع الافكار المبتكرة للموظفين، حيث ركزت على ثلاث فئات:

- شعبنا.
- لدينا عملائنا.
- نموذج أعمالنا.

تم وضع مقترح تحت تصرف الموظفين على الشبكة الداخلية من 27 أكتوبر إلى 27 ديسمبر، حيث منح جوائز لأفضل الافكار المبتكرة في الفئات الثلاث السابقة.

- دعم مكافحة السرطان في اليوم العالمي للسرطان. حيث قدم البنك مبلغ مالي في جمعية بدر بالبليدة وجمعية مساعدة مرضى السرطان.

---

[1] وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf,p p(12,13)

المطلب الرابع: نشاطات سوسيتي جنرال الجزائر

بنك سوسيتي جنرال الجزائر يقوم كغيره من البنوك الأخرى بمجموعة من الأنشطة التجارية ويتعامل مع مجموعة من الأشخاص سواء طبيعيون أو معنويون، وسنقوم في هذا المطلب بالتطرق إلى ذلك.

1- أرقام رئيسية: في 2013/12/31، تضمنت محفظة العملاء 3338000 عميل، في جميع أنحاء الأسواق الثلاثة (الأفراد، المهنيين، المؤسسات)، بزيادة قدرتها 5% مقارنة ب .2012

2- نشاطات البنك التجارية: منها: [1]

- إثراء المنتجات والخدمات من أجل الاستجابة للاحتياجات الجديدة والأكثر خصوصية.

- إعادة إحياء لنشاط الشبكة لتحقيق أهداف النشاط التجاري بوعي.

- تطوير الخدمات المصرفية عن بعد التي تسمح بالحفاظ على العلاقة مع العملاء عبر قنوات أخرى للوكالة التي تبقى هي العمود الاساسي للعملاء.

-بنك متعدد:

- نشر حلول الدفع الالكتروني الجديد (نظام الترخيص في الوقت الحقيقي).

- إنشاء موقع بنكي للأنترنت لأجل المؤسسات.

- تحمل المسؤولية الكلية لانتعاش الأعمال التجارية لوكلاء المنازل.

- وضع مذكرة مشتركة لأجل تسيير أفضل للتحسينات الادارية.

- التأجير:

- تحميل الجهة المسؤولة لتأجير تقديم أفضل الخدمات للعملاء.

- توقيع مذكرات تفاهم مع موردي المعدات.

- شهدت سوسيتي جنرال الجزائر ارتفاع التزاماتها في 2013 ب302 مليون دينار مقارنة مع 2012 نتيجة الجهود التجارية والقوة الكبيرة للمبيعات.

---

[1] وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf, p p(16,17)

2-1- النشاط بين الأفراد:

وضعت سوسيتي جنرال الجزائر سوق للأفراد في 2005، وهذا السوق يستند أولا على مجموعة واسعة المنتجات والخدمات وتكييفها، وثانيا على الاجراءات التجارية التي ساعدت في زيادة عدد العمال بين عامي 2012 و 2013 إلى حوالي 12700

وخصصت لهذه الشريحة المنتجات التالية:

- إدارة الحسابات الجارية بالعملات المحلية والخارجية.
- حسابات التوفير ولأجل.
- منح أشكال مختلفة من القروض العقارية: الشراء، البناء، العمل...إلخ.
- بطاقة الدفع الالكتروني الوطنية والدورية، ومحطات الدفع الالكتروني وأجهزة الصرف الآلي.
- سوسيتي جنرال الجزائر أعلنت على ثلاث خدمات:Messagipro Messagi SG@NET. معرفة.
- وضع اجراءات لمعالجة الرواتب والتحويل إلى الخارج.
- إدارة الخدمات المصرفية الالكترونية، بطاقة مصرفية لأجور المتقاعدين.
- مستوى التزامات سوق الافراد بلغت 5.9 مليار دينار في نهاية 2013.

2-2- النشاط بين المهنيين:

بذلت سوسيتي جنرال الجزائر مجموعة من الجهود في مختلف قطاعات السوق المهنية، ساعدت على جلب ما يقارب 4000 عميل في عام 2013.

هدف البنك هو أن يكون الرائد في هذا السوق، ومن أهم العروض المخصصة لسوق المهنيين لديها هي:

- الخدمة عبر الأنترنت.
- الخدمة عبر الأجهزة المحمولة.
- متابعة وثائق المعاملات الانتمائية عبر الأجهزة المحمولة.
- السماح بمعرفة رصيد الحساب عبر الهاتف.
- السلف على فواتير التمويل.

- تأجير مرافق التمويل الطبية.
- معدات تمويل ملموسة وغير ملموسة.

2-3- النشاط بين المؤسسات:

سوسيتي جنرال الجزائر تواصل جهودها لنمو سوق الشركات في الجزائر، ويستند هذا النمو على اعتماد نهج حسب كل قطاع لتوطيد العلاقة مع الزبائن، وهذا السوق يتركز حول 8 مواضيع هي:

- تمويل الاستثمارات: القروض المتوسطة والتأجير.
- تمويل دورة الاستغلال.
- التجارة الدولية: القروض، التحويلات الدولية، والضمانات الدولية.
- إدارة النقود.
- التثبيتات.

- بالإضافة فإن البنك يقدم المعلومات المطلوبة للمستثمرين الأجانب الراغبين في الاستقرار في الجزائر.

في عام 2013، تم الشروع في اتخاذ إجراءات أخرى لصالح هذا السوق وهي:

- المشاركة في الفعاليات والمعارض.
- تنظيم مؤتمرات الاجتماعية الشركات.
- التركيز على رغبات العملاء لتقديم الأفضل لهم.

وعموما، فإن التزامات سوق الشركات زادت نسبة 11% مقارنة بسنة 2012.

3- تطوير شبكة البنك: تتركز أهم فروع بنك سوسيتي جنرال الجزائر في المناطق الحضارية الكبرى والمتمثلة في الجزائر العاصمة، وهران، عنابة وهو الآن يحاول الوصول إلى عملاء أكثر من الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبصفة عامة فالبنك يغطي 28 ولاية بمجموع 77 وكالة و8 مراكز تجارية.

كما أعطى اهتماما خاصا للمناطق الجنوبية من الوطن والتي تم الكشف عن مجموعة كبيرة من الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تنشط في مجال النفط.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال

تعتبر القوائم المالية هي الصورة لأداء أي مؤسسة إذا كانت هذه القوائم تتميز بالشفافية والمصداقية وتعطي الصورة الحقيقية عن المركز المالي لها وسنقوم في هذا المبحث بعرض القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر للسنة 2013 مقارنة بسنة 2012 حسب ما ورد في التقرير السنوي 2013 للبنك.

المطلب الأول: الميزانية وخارج الميزانية:

تعتبر الميزانية وخارج الميزانية من القوائم المهمة والمعبرة عن المركز المالي للبنك، وسنقوم في هذا المطلب بعرض كل من جانب الأصول وجانب الخصوم من الميزانية بالإضافة إلى عرض جدول خارج الميزانية وفق ما جاء في التقرير السنوي للبنك.

1- الميزانية في 31 ديسمبر 2013:

الجدول رقم (1-3): ميزانية بنك سوسيتي جنرال الجزائر

الوحدة بالألف دج

الأصول	الملاحظة	2013	2012	التغير
الصندوق البنك المركزي الخزينة العمومية مركز الصكوك البريدية	2.1	70247631	52841513	17406118
أصول مالية جاهزة للبيع		74703	74703	0
سلفات وحقوق على الهيئات المالية	2.2	32979114	39635781	-6656557
سلفيات وحقوق على الزبائن	2.3	112917823	102966504	9951318
الضرائب الجارية- أصول	-	2138059	1931296	206763
الضرائب المؤجلة- أصول	-	1272419	1420352	-147933
أصول أخرى	2.4	261628	161267	100361
حسابات السنوية- أصول	2.4	909028	1605367	-696339
المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة الكيانات المشاركة.	2.5	15675	15675	0
الأصول الثابتة المادية	2.6	1617253	1737157	-119903
الأصول الثابتة غير المادية	2.6	172069	95866	76203
مجموع الأصول		**222605512**	**202485482**	**20120030**

الخصوم	الملاحظة	2013	2012	التغيير
البنك المركزي		0	0	0
الديون اتجاه الهيئات المالية	2.7	40803	132101	-91298
ديون اتجاه الزبائن	2.8	175898919	153408358	22490561
ديون ممثلة بورقة مالية	2.9	6237234	7821607	-1584372
الضرائب الجارية- خصوم	-	1124983	2375621	-1250639
الضرائب المؤجلة- خصوم	-	57287	0	57287
خصوم أخرى	2.10	3878173	2549461	1328712
حسابات التسوية- خصوم	2.10	6993370	8456563	-1463192
مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	-	647375	622624	24751
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	2.11	4332778	4444638	-111860
ديون تابعة	-	0	0	0
رأس المال	-	10000000	1000000	0
علاوة مرتبطة برأس المال	-	0	0	0
احتياطات	-	9374509	7505255	1869254
فرق التقييم	-	0	0	0
الترحيل من جديد (+،-)		0	0	0
نتيجة السنة المالية		4020080	5169254	-1149174
مجموع الخصوم		**222604412**	**202485482**	**20120029**

المصدر: وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf, p 23

من خلال الميزانية نلاحظ أن:

مجموع الأصول والخصوم ارتفع بنسبة معتبرة قدرت ب 9% حيث كانت 202485482 وأصبحت 222605512 وهذا راجع لزيادة في: الصندوق، سلفات وحقوق على الزبائن، الضرائب الجارية، أصول أخرى والأصول الثابتة غير المادية بالنسبة للأصول. وزيادة في: ديون اتجاه الزبائن، الضرائب المؤجلة خصوم أخرى، مؤونات، والاحتياطات بالنسبة للخصوم .

2- خارج الميزانية:

الجدول (4-3): خارج الميزانية

الوحدة بالألف دج

الالتزامات	2013	2012	التغير
التزامات ممنوحة	147294585	124826802	22467783
التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية	0	0	0
التزامات التمويل لفائدة الزبائن	54343042	51446269	2896773
التزامات ضمان الأمر من الهيئات المالية	0	0	0
التزامات الضمان بأمر من الزبائن	88965888	68133477	20832412
التزامات أخرى ممنوحة	3985654	5247057	-1261402
التزامات المحصل عليها.	19665458	12464092	721366
التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية	0	0	0
التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	19043021	11617851	7425170
التزامات أخرى محصل عليها	622437	846241	-223805

المصدر: وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf, p 24

من خلال الجدول نلاحظ: أن الالتزامات الممنوحة أكبر بكثير من الالتزامات المحصل عليها.

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج

جدول حسابات النتائج من أهم القوائم التي ألزمت البنوك بالإفصاح عنها، وسنقوم في هذا المطلب بعرضه كما جاء في تقرير سوسيتي جنرال الجزائر.

الجدول(3-3): جدول حسابات النتائج في 2013/12/31

الوحدة بالألف دج

	الملاحظة	2013	2012	التغير
فوائد ونواتج مماثلة	4.1	9034060	8765695	268365
فوائد واعباء مماثلة	4.2	-724724	-926452	201729
عمولات (نواتج)	4.3	6320463	7488481	201729
عمولات (أعباء)	4.4	-60895	-77835	16940
نواتج النشاطات الأخرى	-	18891	307878	-126987
أعباء النشاطات الأخرى	-	-84397	-178807	94410
الناتج البنكي الصافي		14665399	15378961	-713561
أعباء استغلال عامة.	5.4	-6293475	-5969046	-357430
مخصصات الاهتلاكات، وخسائر القيمة على الأصول المادية وغير المادية	-	-431140	-486675	55535
الناتج الاجمالي للاستغلال		7940784	8956240	-1015456
مخصصات المؤونات، وخسائر القيمة والمستحقات غير قابلة للاستيراد	4.6	-5278802	-745033	-533769
استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد الحسابات الدائنة المهتلكة	4.6	2688302	2816993	-128690
ناتج الاستغلال		5350284	7028199	-1677916
العناصر غير العادية (نواتج)		0	0	0
العناصر العادية (أعباء)		0	0	0
الناتج قبل الضريبة		5350284	7028199	-1677916
ضرائب على النواتج وما يماثلها	4.7	-1330203	-1858945	528742
الناتج الصافي للسنة المالية		4020080	5169254	-1149174

المصدر: وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf, p 24

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- **الناتج الصافي البنكي:** سجل انخفاضا يقدر ب (713561) مقارنة بسنة 2012 وهذا راجع إلى زيادة الاعباء.

- **الناتج الاجمالي للاستغلال:** في سنة 2013 سجلا انخفاض كبير بقدر ب 1015456 مقارنة ب 2012. وذلك بسبب تراجع في الناتج البنكي الصافي.

- **الناتج الصافي للسنة المالية:** سجل انخفاض بقدر ب(1149174) مقارنة بما حقق في 2012 وهذا حتى البنك قد تراعت إيراداته بسنة معتبرة (28.6%) مع زيادة في الأعباء.

المطلب الثالث: تقديم جدول تدفقات الخزينة

سنقوم في هذا المطلب بعرض الطريقة غير المباشرة لجدول تدفقات الخزينة وفق ما تطرق إليه بنك سوسيتي جنرال الجزائر.

الجدول رقم(4-3): جدول تدفقات الخزينة: (الطريقة غير المباشرة)

الوحدة بالألف دج

	2013	2012	التغيير
الناتج قبل الضريبة	5350284	7028199	-1677916
+/-مخصصات صافية للاهتلاك على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	431140	486675	-55535
+/-مخصصات صافية لخسائر القيمة على الفوارق الحيازة والاصول الثابتة الاخرى	0	0	0
+/- مخصصات صافية للمؤونات ولخسائر القيمة الأخرى	2590500	1928041	662459
+/-خسائر صافية/ربح صافي من أنشطة القيمة الاستثمار	0	0	0
+/- نواتج/ أعباء من أنشطة التمويل	0	0	0
= اجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة والتصحيحات الأخرى	8371924	9442915	-1070992

+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية	-92420	-88802	-3618
+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن	9737643	36374369	-29606726
+/-التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم المالية	-1584372	-290052	-1294320
+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم غير المالية.	-696692	2926142	-362834
الضرائب المدفوعة	-1330203	-1858945	528742
= انخفاض (ارتفاع) صافي الاصول والخصوم المتأتية من الانشطة العملياتية	6063955	37062712	-30998756
(A)إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي	14435879	46505627	-32069748
+/-التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية، بما فيها المساهمات	0	15675	-15675
+/-التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية	-387439	-410651	23212
(B)إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار.	-387439	-394976	7537
+/-التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين	-3300000	-2170000	-1130000
+/-التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل	6800000	-26673000	33472999
(c) اجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل	3500000	-28843000	32342999
(D): تأثير التغيير في سعر على أموال الخزينة ومعادلتها			
ارتفاع/ (انخفاض) صافي أموال الخزينة ومعادلاتها (A+B+C+D)	17548439	17267651	280788

أموال الخزينة ومعادلاتها عند الافتتاح			
الصندوق، البنك المركزي ، ح، ج، ب (أصل وخصم)	52841513	35211911	17629602
حسابات (أصل وخصم) وقروض/ افتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية	384710	746660	-361951
أموال الخزينة ومعادلاتها عند الاقفال	**70774662**	**53226223**	**17548439**
صندوق، البنك المركزي، ح، ج، ب (أصل وخصم)	70247631	52841513	17406118
حسابات (أصل وخصم) واقتراضات/ قروض عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية	527031	384710	142322
صافي تغيير أموال الخزينة	**17548439**	**17267651**	**280788**

المصدر: وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf, p p(25, 26)

من خلال الجدول نلاحظ:

- **النشاط العملياتي:** التدفقات الصافية للأموال الناجمة نشاط التشغيل لسنة 2013 لم تتناقص فحسب بل انهارت فقد مثلت هذه القيمة في سنة 2012ب 46505627، أما في سنة 2013 فقد مثلت بمبلغ 14435879. أي تراجعت بنسبة 222% وهذا بسبب انخفاض معظم أنشطة البنك.

- **نشاط الاستثمار:** التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن نشاط الاستثمار: شهدت زيارة نسبة ضئيلة في 2013 مقارنة ب 2012 حيث قدرت ب 7537. وذلك راجع إلى زيادة التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية.

- **نشاط التمويل:** التدفقات الصافية عن عمليات التمويل كانت سالبة خلال سنة 2012 وأصبحت موجبة بمبلغ كبير بلغ 3500000 نسبة 924% أي أن التغيير غطى العجز الموجود (28843000-) وتحقيق فائض.

- **صافي تغيير أموال الخزينة:** نلاحظ أن صافي تغيير أموال الخزينة ارتفع في سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 والسبب راجع إلى ما تم ذكر سابقا عن زيادة في نشاط الاستثمار والتمويل.

المطلب الرابع: جدول تغيير الأموال الخاصة

قام بنك سوسيتي جنرال الجزائر بعرض جدول تغير الأموال الخاصة في تقريره السنوي كالآتي:

الجدول(5-3): تغير الأموال الخاصة

الوحدة بالألف دج

	رأس المال الاجتماعي	علاوة الاصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتائج	إجمالي راس المال الخاص
الرصيد في 2011/12/31	10000000				9675255	19675255
تغيير القيمة الحقيقية للأصول المادية المتاحة للبيع						
تغير فوارق التحويل						
الحصص المدفوعة					-2170000	-2170000
عمليات الرسملة						
صافي نتيجة السنة المالية					5169254	5169254
الرصيد في 2012/12/31	10000000				12674509	22674509
تغيير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع						
تغيير فوارق الحويل						
الحصص المدفوعة					-3300000	-3300000
عمليات الرسمية						
صافي نتيجة السنة المالية					4020080	4020080
الرصيد في 2013/12/31	10000000				23394588	23394589

المصدر: وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf, p25

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- **رأس المال الاجتماعي:** لم يتغير خلال السنوات وهذا يعني أن البنك لم يفتح رأس المال من أجل الزيادة أو الانقاص وحافظ هذا الاخير على المبلغ المقدر ب 10000000.

- **الاحتياطات والنتائج:** نلاحظ أن الاحتياطات والنتائج بالنسبة للبنك تتزايد من سنة إلى أخرى مما يعكس النتائج الايجابية التي يحققها البنك والجهود المبذولة من طرفه سعيا لتحقيق الأفضل فلقد بلغت 23394588 خلال سنة 2013.

- **إجمالي رأس المال الخاص:** هناك ارتفاع في رأس المال الخاص من سنة لأخرى وهذا نتيجة زيادة الاحتياطات والنتائج التي تدخل في تكوينه.

المطلب الخامس: الافصاحات الأخرى

سنقوم في هذا المطلب بالتطرق إلى مختلف المعلومات التي كشف عنها البنك في تقريره السنوي.

1- قواعد العرض والتقييم:

لقد تم عرض القوائم المالية ل2013/12/31 وفقا للنظام 09-04 المؤرخ في 23 يوليو 2009 المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، وكذلك النظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.

طرق العرض والتقييم تم عرضها وفقا للنظام 09-08 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009 المتضمن قواعد التقييم المحاسبي والأدوات المالية من قبل البنوك والمؤسسات المالية، وكذلك القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي، محتوى عرض القوائم المالية ومدونة وقواعد تسيير الحسابات. [1]

1-1- تغيير الطرق المحاسبية: لم يكن هناك أي تغيير في الطرق المحاسبية خلال النشاط المالي 2013.

[1] وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf, p p(27-29)

1-2- ملخص الطرق المحاسبية الأساسية:

أ- **تحويل العمليات بالعملة الصعبة:** الصفقات المسجلة بالعملات الأجنبية تحوّل إلى العملة الوطنية وذلك باستعمال معدل الصرف الجاري (المعمول به) في تاريخ الصفقة، خسائر وأرباح الصرف الناتجة عن هذه الصفقات والناتجة عن عمليات التحويل بالمعدل الجاري عند تاريخ الاقفال للأصول والخصوم النقدية المسجلة بالعملة الصعبة تقوم بمعالجتها محاسبيا عند النتيجة.

معدل سعر السوق المطبق على عناصر الأصول والخصوم هو العملة الصعبة بما يقابلها بالعملة الوطنية كما ورد في قائمة التسعير لبنك الجزائر.

ب- التثبيتات المادية والمعنوية :

ب-1- تثبيتات معنوية تقوم بتسجيل الأصول المعنوية عند اقتنائها بشكل منفصل بسعر تكلفتها (تكلفتها التاريخية) قبل التسجيل المحاسبي الأوّلي.

التثبيتات المعنوية تكون مقيمة بالتكلفة المتناقصة (متدينة) لتراكم الإهتلاك وخسائر القيمة، أما التثبيتات المعنوية التي يتم انشاؤها داخليا (داخل المنشأة) لا يتم رسملتها، والمصاريف الملتزم بها يتم تسجيلها محاسبيا في النتيجة عند تحملها.

التثبيتات المعنوية يتم اهتلاكها حسب مدة المنفعة الاقتصادية ويتم إخضاعها لاختبار خسارة القيمة في كل مرة، وبالتالي يكون هذا المؤشر بأن التثبيتات المعنوية نقصت قيمتها في مدة الإهتلاك، وطريقة الإهتلاك يتم إعادة فحصها على الاقل عند إقفال كل دورة.

ب--2 التثبيتات المادية: يتم تسجيلها محاسبيا بالتكلفة التاريخية منقوصا منها الاهتلاكات، هذه التكلفة تحتوي على كل التكاليف المباشرة عند الاستحواذ على الأصول المعنية، مصارف الصيانة والتصليح يتم تسجيلها محاسبيا في حساب النتيجة خلال المدة التي تم تحملها فيها.

الاهتلاكات يتم حسابها حسب الطريقة الخطية، وهذا من أجل اعادة كل أصل إلى القيمة المتبقية أخذا بعين الاعتبار مدة منفعته التي يتم تصنيفها كالآتي:

- برمجيات 05 سنوات.
- مباني: 50 سنة.

- ترتيبات:10 سنوات.

- أصول مادية أخرى: 10 سنوات.

يتم مراجعة القيم المتبقية ومدة المنفعة للأصول عند إقفال نهاية الدورة، القيمة المحاسبة للأصل يتم تسجيل نقص قيمتها فورا وهذا لإرجاعها إلى القيمة الواجب استردادها (تغطيتها) عندما تكون القيمة المحاسبية للأصل أكبر من القيمة الواجب استردادها المقدرة.

ج- الأصول المالية: تصنف سوستي جنرال الجزائر أصولها المالية حسب المجموعات التالية: «أصول مالية مملوكة حتى تاريخ الاستحقاق، الديون، الحقوق، الأصول المالية الأخرى». وهذا حسب ما جاء في النظام رقم 09-05 في 18 أكتوبر 2009، والمتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.

تكون الأصول المالية مقيمة بتكلفة الاقتناء (وهي القيمة العادلة) عند تسجيلها المحاسبي الأولي للجهة المقابلة المعطاة أو المستقبلية من أجل الاستحواذ على الأصل وذلك بدمج تكاليف الصفقات ما عدا العوائد المستحقة والفوائد المتراكمة في تاريخ الاستحواذ.

بعد التسجيل الاوّلي للأصول المالية تقيم حسب تصنيفها أو حسب القيمة العادلة أو قيمتها الاستهلاكية.

مؤونة الأخطار للقرض تتبع أحكام التعليمة رقم 74-94 في 29 نوفمبر 1994 المرتبطة بتثبيت الحذر والوقاية لتسيير البنوك والمؤسسات المالية.

د- الخصوم المالية: سوسيتي جنرال الجزائر تصنف خصومها المالية في الخصوم المالية اخرى، حيث لا تملك خصوم مالية مملوكة بغرض الصفقات، الخصوم المالية الأخرى يتم تقييمها أوليا بتكلفتها العادلة للجهة المقابلة المتبقية بعد خصم كل التكاليف الثانوية عند تسجيلها، بعد التسجيل المحاسبي الأوّلي يتم تقييمها بالتكلفة المهتلكة.

تقسم الخصوم المالية الأخرى بين الديون اتجاه المؤسسات المالية(الديون الحالية والآجلة)، الديون تجاه الزبائن (حسابات التوفير والديون الأخرى) والديون الممثلة بأوراق مالية (سندات الخزينة)

هـ- الضريبة على الدخل: يتم تقييم الأصول والخصوم للضريبة المستحقة بموجب الفترات الحالية والسابقة بمبلغ الاستيراد أو الدفع المتوقع (المنتظر) من السلطات الجبائية.

يعاد النظر في القيمة المحاسبية للأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ اقفال كل دورة ويتم تخفيضها في حالة ما إذا كان محتملا أن الربح الخاضع كافيا سيكون متاحا للسماح لنا بالاستفادة من جزء أو كل الأصول الضريبية المؤجلة.

و- المؤونات: يتم تسجيلها محاسبيا عندما تكون على عاتق البنك التزامات قانونية ضمنية نتجت عن وقائع سابقة، فمن المحتمل أن تحقق موارد تتضمن منافع اقتصادية مطلوبة لتسوية هذه الالتزامات أي أن مبلغ المؤونة يمكن أن يقدر بطريقة موثوق بها.

و-1- مؤونات من أجل المخاطر والأعباء: هذا البند يشمل الخسائر المحتملة بالإضافة إلى تلك المتعلقة بدعم الزبائن. فيما يتعلق بالإجراءات القضائية التي تم القيام بها من طرف مصالح بنك الجزائر المركزي لم ينتج عنها مخصصات نظرا لطبيعتها الاستثنائية، وكذلك الخاصية غير المالية لهذه المخالفات.

و-2- رؤوس الأموال من أجل الأخطار البنكية العامة (FRBG):حسب الفقرة (17)من التعليمة رقم 79-94 نوفمبر 1994، توجه هذه الأموال من طرف البنك من أجل تغطية المخاطر العامة عندما يتطلب ذلك وهذا باتجاه الأخطار الملازمة للعمليات البنكية، هذا البند يحتوي أيضا على المؤونات النظامية التي تقدر ب 5% للقروض المتوسطة والطويلة الاجل (المادة 141 فقرة من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة) التي تعتبر كاحتياطات.

ي- عقود التأجير (البنك كمستأجر):

ي-1- الإيجار التشغيلي: يتم تصنيف عقود الايجار التي يتم بموجبها الاحتفاظ بجزء كبير من المخاطر وعوائد الملكية من قبل المؤجر على أنها عقود تشغيلية، يتم تسجيل مدفوعات العقد التأجيري التشغيلي كأعباء في حساب النتيجة بطريقة خطية على مدة عقد الايجار.

يتعلق هذا الأمر بتأجير أصول عقارية بفعل الفصل بين أسواق التأجير وأسواق البيع، شرط أن تكون قيمة الأصل المقدم بالتدفقات المعنية للمؤجرات تكون محققة، وفي نفس الوقت الممتلكات المؤجرة التي لم يتم تثبيتها لا تدخل في الأصول لأن هذه الاخيرة لا تعكس الواقع الاقتصادي.

ي-2- الايجار التمويلي: لا يمسك البنك الايجار التمويلي كمستأجر

ز- عقود الايجار: (البنك كمؤجر).

ز-1- عقود الايجار التشغيلية: لا يمارس البنك العقود التشغيلية كمؤجر.

ز-2- عقود الايجار التمويلية: سوستي جنرال الجزائر تمارس التأجير التمويلي كعقود ايجار تمويلية.

البنك كمؤسسة غير مصنع وغير موزع، الأصول المؤجرة يسجلها محاسبيا كحقوق تمثل الاستثمار الصافي للأصل المؤجر خلال العقد لأقساط الايجار المحصلة من طرف البنك يتم تسجيلها محاسبيا مع مراعاة الآتي:

- الفوائد المالية وتسجل محاسبيا في النتيجة؛
- استرجاع قيمة الأصل وتسجل محاسبيا في الحقوق.

الحقوق الممثلة عن طريق هذه العقود هي أصول مالية وتتبع نفس قواعد التقييم التي تم عرضها سابقا.

2- معلومات متعلقة بالميزانية:

2-1- الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية.

الجدول(6-3): يبين الحسابات لدى الصندوق، بنك الجزائر، بريد الجزائر والخزينة العمومية

الوحدة بالألف دج

	2013	2012	التغيير
الصندوق	**3889919**	**3656854**	**233065**
الصندوق بالدينار	3501485	3225265	276220
الصندوق بالعملة الصعبة	388435	431589	-43155
بنك الجزائر	**63187509**	**45018871**	**18168638**
- الحسابات العادية لبنك الجزائر.	50442001	19376627	31065374
- العملة الصعبة للعملاء لدى بنك الجزائر	10450237	7527121	2923117
- الاستثمارات مع بنك الجزائر.	0	16000000	-16000000
- قيم أخرى لدى بنك الجزائر	2295271	2115123	180148
بريد الجزائر	**503370**	**1167299**	**-663930**
ح ج بريدي	503370	1167299	-663930
الخزينة العمومية	**2666833**	**2998489**	**-331656**
المؤونات	**0**	**0**	**0**
المجموع	**70247631**	**52841513**	**17406118**

المصدر: وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf , p 30

2-2- قروض وحسابات دائنة/ الهيئات المالية

الجدول(7-3): يبين حسابات للاطلاع ولأجل

الوحدة بالألف دج

	2013	2012	التغير
للاطلاع	**528224**	**384781**	**143443**
المراسلين المحليين.	2914	2956	-42
المراسلين الأجانب.	525310	381825	143485
لأجل	**32451000**	**39251000**	**-6800000**
سلفات مالية	32451000	39251000	-6800000
المجموع	**32979224**	**39635781**	**-6656557**

المصدر: وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf, p 30

بنك سوسيتي جنرال يلعب دورا كبير في التمويل الوساطة المالية، فمن خلال الجدول نلاحظ أن البنك يتعامل مع العملاء سواء المحليين أو الأجانب هذا الأخير أكبر مما يدل على السمعة الجيدة التي يمثلها البنك في الخارج.

2-3- سلفات وحسابات دائنة على الزبائن

الجدول(8-3): يبين الحسابات الدائنة عل الزبائن

	2013	2012	التغير
سلفات تجارية	**7531875**	**6503455**	**1028420**
خصم العملاء.	7531875	6503455	1028420
السحب على المكشوف	**37060527**	**33983958**	**3076569**
السحب على المكشوف	37060527	33983958	3076569
التأجير	**10646112**	**10658343**	**-212231**

تأجير	10646112	10658343	-212231
التوظيفات الأخرى للزبائن.	**57679308**	**51620749**	**6058560**
تقديم على الفواتير	5587533	5034859	552674
معدات الاعتمادات	45941721	40228392	5713328
القروض العقارية	4414999	3081518	1333481
توظيفات أخرى للزبائن	10850794	9688089	1162705
مؤونات	-9115739	-6412109	-2703629
المجموع	**112917823**	**102966504**	**9951318**

المصدر: وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf , p 30

بالنسبة للقروض والحقوق على الزبائن لسنة 2013 قام البنك بتفصيلها كما يلي:

- **التحليل حسب العون الاقتصادي:** تحتل التجارة النسبة الأكبر (39%)

تليها نسبة 28% للصناعات التحويلية

- **التحليل حسب المدة المتبقية:**

- أقل من 1سنة تمثل 67%

- بين سنة و5 سنوات تمثل 22%

- أكثر من 5 سنوات تمثل 11%

- **التحليل حسب المنطقة الجغرافية**

-تحتل منطقة الوسط النسبة الأكبر في التغطية ب 86% ،الغرب بنسبة 8% أما الشرق بنسبة 6%

- **التحليل حسب نوعية المحفظة:** (الملحق رقم 02)

- **تقسيم الحقوق المشكوك فيها** (الملحق رقم 03)

2-4: حسابات التسوية، أصل وأصول أخرى

الجدول(9-3): يبين حسابات التسوية

الوحدة بالألف دج

	2013	2012	التغير
المستحقات الضريبية	38098	39560	-1462
ذمم مدينة أخرى	319336	270191	49145
الحسابات المجمعة	402501	860428	-457928
الأعباء المدفوعة مسبقا	20194	361812	-161618
النواتج المدفوعة مسبقا (أصول)	103386	128377	-24991
حسابات أخرى لتسوية الأصول	107140	106266	874
المجموع	**1170656**	**1766634**	**-595979**

المصدر: وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf, p32

من خلال الجدول نلاحظ أن حسابات التسوية انخفضت في سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 ما عدا ذمم مدينة أخرى وحسابات أخرى للتسوية على الأصول.

2-5- المشاركات:

الجدول(10-3): حسابات المشاركات

	2013	2012	التغير
مركز المقاصة بين البنوك	5675000	5675000	0
الصندوق الوطني لضمان تأمين الودائع المصرفية	10000000	10000000	0
المجموع	**15675000**	**15675000**	**0**

المصدر: وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf , p 32

2-6- التثبيتات:

الجدول(11-3): حسابات التثبيتات المادية وغير المادية

الوحدة بالألف دج

	مبلغ 2013			مبلغ 2012			
	القيمة الحقيقية	الإهتلاك	القيمة الصافية	القيمة الحقيقة	الإهتلاك	القيمة الصافية	التغير
تثبيتات غير مادية	**349127**	**177058**	**172069**	**239309**	**143443**	**95866**	**76203**
برمجيات	349127	177058	172069	239309	143443	95866	76203
تثبيتات مادية	5354947	3737694	1617253	5154216	3417059	1737157	-119903
أراضي مباني وآلات	3428487	2220376	1208110	3272314	2031733	1240581	-32470
مصاريف الاستغلال	1885901	1507010	378892	1841498	1376265	465233	-86341
مصاريف خارج الاستغلال	527	299	227	527	281	245	-18
تثبيتات أخرى مادية	11268	10008	1260	11114	8779	2334	-1074
استثمارات جارية	28764	-	28764	28764	-	28764	-
المجموع	5704074	3914752	1789323	5393525	3560501	1833023	-43401

المصدر: وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf, p 32

نلاحظ أن التثبيتات غير مادية قد ارتفعت في سنة 2013 اكتساب البنك لتقنيات وآليات في الاعلام الآلي أي توسع في استخدام التكنولوجيا، عكس التثبيتات المادية التي عرفت تراجعا نسبيا.

2-7- ديون اتجاه الهيئات المالية

الجدول(12-3): ديون اتجاه الهيئات المالية

	2013	2012	التغيير
للاطلاع	**1192**	**71**	**1122**
المراسلين المحليين	67	0	67
المراسلين الأجانب	1126	71	1055
لأجل	**39611**	**132030**	**-92420**
سلفات مالية	-92182	131691	39509
الفوائد المستحقة على القروض	102	340	-239
المجموع	**40803**	**132101**	**-91298**

المصدر: وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf , p 32

2-8- الحسابات المدينة للزبائن

الجدول(13-3): الحسابات المدينة للزبائن

	2013	2012	التغير
حسابات التوفير	**27840228**	**26258967**	**1581262**
-حسابات التوفير على الأوراق المالية	27840228	26258967	1581262
-الفوائد المستحقة على حسابات التوفير	0	0	0
ودائع أخرى للعملاء للاطلاع	**141258827**	**120832116**	**20426711**
-الشركات وأصحاب المشاريع الفردية	107207899	89435231	17772668
-الأفراد	14192119	12376772	1815347
-أخرى	**19858809**	**19020113**	**838696**

-ودائع أخرى للعملاء لأجل	6799864	6317275	482589
- الشركات وأصحاب المشاريع الفردية	5271135	4945376	325759
- الأفراد	1500674	1343184	157489
-الفوائد المستحقة على الودائع الأخرى لأجل	28055	28714	-659
المجموع	**175898919**	**15340858**	**22490561**

المصدر: وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf , p 33

بالإضافة إلى هذا فقد أفصح البنك عن:

- التحليل حسب المنطقة الجغرافية

-الوسط نسبة 81%.

-الغرب نسبة 13%.

-الشرق نسبة 5%.

-الجنوب نسبة 1%.

2-9: ديون ممثلة بورقة مالية:

الجدول(14-3): حسابات الديون الممثلة بورقة مالية

	2013	**2012**	**التغير**
-أوراق نقدية مسجلة	2646900	2806300	-156400
-أوراق نقدية مجهولة	3481700	4877300	-1395600
-الفوائد المستحقة على ديون الورقة المالية	105634	138007	-32372
المجموع	**6237234**	**7821607**	**-1584372**

المصدر: وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf , p 33

كما أفصح عن التحليل حسب المدة المتبقية (الملحق رقم 04).

- أقل من 1 سنة 63%.
- من 1 سنة و5 سنوات نسبة 37%.

2-10: خصوم أخرى وحسابات التسوية

الجدول(15-3): حسابات التسوية للخصوم

الوحدة بالألف دج

	2013	2012	التغير
ديون ضريبية وغير ضريبية	788882	780945	7937
ديون أخرى متنوعة	2984900	1662633	132266
حسابات رصيد النقد للخصوم	4363710	6325167	-2061457
نواتج مدفوعة مسبقا	221457	168221	53236
أعباء للدفع	1491939	1243156	248783
حسابات أخرى لتسوية الخصوم	1120657	825902	294755
المجموع	**10871543**	**11006024**	**-134480**

2 المصدر: وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf , p 34

-11: أموال لمواجهة المخاطر البنكية العامة:

الجدول(16-3): أموال لمواجهة الأخطار البنكية العامة

	2013	2012	التغير
أموال لمواجهة المخاطر البنكية العامة	3059085	3313168	-254083
مؤونة 5%	1273693	1131470	142223
المجموع	**4331778**	**4444638**	**-111860**

المصدر: وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf , p 30

3- معلومات متعلقة بالالتزامات خارج الميزانية

التزامات خارج الميزانية

الجدول (17-3): التزامات خارج الميزانية

الوحدة بالألف دج

	2013	2012	التغير
التزامات ممنوحة	147294585	124826802	22467783
التزامات محصل عليها	19665458	12464092	7201366

المصدر: وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf , p 34

4- معلومات متعلقة بجدول حسابات النتائج

4-1- فوائد ونواتج مماثلة:

الجدول(18-3): حسابات الفوائد والنواتج

الوحدة بالألف دج

	2013	2012	التغير
فوائد ونواتج مماثلة			
نواتج العمليات مع الهيئات المالية	596260	341958	254302
نواتج على العمليات مع الزبائن	8437801	842373	14063
نواتج على السندات وغيرها من الأوراق المالية ذات دخل ثابت	0	0	0
المجموع	**9034060**	**8765696**	**268365**

المصدر: وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf , p 34

4-2- فوائد وأعباء مماثلة:

الجدول(19-3): حسابات الفوائد والأعباء

	2013	2012	التغيير
فوائد وأعباء مماثلة			
أعباء على العمليات مع الهيئات المالية	3362	6970	-3608
اعباء على العمليات مع الزبائن	724362	919482	-198121
أعباء على السندات وغيرها من الاوراق المالية ذات دخل ثابت	0	0	0
المجموع	**724724**	**926452**	**-201729**

المصدر: وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf, p 35

4-3- عمولات نواتج:

الجدول(20-3): حسابات العمولات

	2013	2012	التغيير
عمولات على العمليات مع الهيئات المالية	206200	197551	8649
عمولات على العمليات مع الزبائن	6067640	7246177	-1178537
عمولات على عمليات الأوراق المالية	0	0	0
عمولات على عمليات على أوراق الصرف	46623	44753	1870
عمولات على الخدمات مقدمة لأجل ثالث.	0	0	0
المجموع	**6320463**	**7488481**	**-1168017**

المصدر: وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf , p 35

تعامل بنك سوسيتي جنرال الجزائر مع الهيئات المالية والزبائن سمح بزيادة الفوائد مقارنة بالأعباء خلال سنة 2013. مع التاريخ الذي عرفته الأعباء سنة 2013 مقارنة ب2012

- كما أنه لم يقم بطرح أي سند أو ورقة مالية لتحقيق نواتج ولم يشتري سند أو ورقة مالية خلال سنتي 2012و 2013م.

4-4- عمولات أعباء:

الجدول(21-3): حسابات عمولات الأعباء

	2013	2012	التغير
عمولات مدفوعة على العمليات مع الهيئات المالية	9236	9522	-286
عمولات مدفوعة على العمليات مع الزبائن	51659	68312	-16654
عمولات مدفوعة على الأوراق المالية	0	0	0
عمولات مدفوعة على عمليات الصرف	0	0	0
المجموع	**60895**	**77835**	**-16940**

المصدر: وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf , p35

4-5- الأعباء العامة للاستغلال:

الجدول(22-3):حسابات الأعباء العامة للاستغلال

	2013	2012	التغير
خدمات	2707541	2580234	127307
أعباء المستخدمين	210476	2581944	210476
ضرائب ورسوم.	1238	371114	1238
أعباء أخرى متنوعة	18409	402753	18409
المجموع	**357430**	**5936046**	**6293475**

المصدر: وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf , p 35

الجدول(23-3): المؤونات الصافية

	2013	2012	التغير
سلفات على الزبائن	2716117	2431565	284553
الأعباء والمخاطر	-13757	-277284	263527
FRBG	-111860	-226240	114380
المجموع	**2590500**	**1928041**	**662460**

المصدر: وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf , p 35

4-6- ضرائب على النواتج المماثلة:

الجدول(24-3): حسابات الضرائب على النواتج

	2013	2012	التغيير
الضرائب الجارية	1124983	2375621	-1250639
أعباء الضرائب المؤجلة	-205221	0	-205221
نواتج الضرائب المؤجلة	0	516676	-516676
المجموع	**1330203**	**1858945**	**-528742**

المصدر: وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf , p36

5- معلومات متعلقة بالشركات التابعة

الجدول(25-3): مشاركات البنك

	رأس المال	رأس المال الاجتماعي	النسبة %	رأس مال صافي
-مركز المقاصة بين البنوك	567000	862950000	%0.6576	1178411
-الصندوق الوطني لضمان تأمين الودائع المصرفية	10000000	270000000	%3.7037	98371518
المجموع	**15670000**			

المصدر: وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf , p36

6- تسيير المخاطر:

لقد تطرق بنك سوسيتي جنرال الجزائر إلى الإفصاحات النوعية بذكر الناشئة من الأدوات المالية وكذا المؤونات المشكلة لمواجهة الخطر (ملحق رقم 05). [1]

[1] وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf, p p(37-39)

6-1: خطر القرض: إدارة مخاطر بنك سوسيتي جنرال الجزائر تهدف تسيير للتحكم بالأخطار باحترام المبادئ والقواعد التي تضعها الهيئات التنظيمية الجزائرية، جميع القروض للزبائن التجارية تكون ضمن ملف قرض رسمي وموثق بشكل كافي يتضمن تحليل ملائم وتوصيات مبررة للقرض، الفترة الممنوحة للقرض تكون مقدمة عامة بسنة.

6-2: أخطار التركز (التكثف): تتبع أخطار التركز على مستوى الجهات المقابلة الأساسية للزبون أو مجمع الزبون، وتكون محل تصريح (المنظمات الوصية الجزائرية والتابعة لبنك سوسيتي جنرال)، فيما يخص المساعدات الممنوحة لفروع المجمعات العالمية الكبيرة كل ملفات القروض مهما كان مبلغها يتم تحليلها تحت زاوية خطر الجهات المقابلة والتركز.

في 31/ 2013/12 لم يستفيد أي زبون من أي مساعدة، حيث أن المبلغ تجاوز حد25% من المؤونات الخاصة بالبنك، وفي نفس التاريخ مقدار الأخطار المترتبة على المستفيدين تجاوزت 15% من رأس المال الخاص بالبنك أي كانت أقل ب10% مرات من رأس مالها الخاص الصافي.

6-3: الأخطار العملياتية(التشغيلية): وهي مخاطر ناتجة عن عدم كفاية الاشخاص والأنظمة أو الناتجة عن أحداث خارجية، وهذه المخاطر مجمعة في 8 فئات هي:

-الخلافات التجارية

-الخلافات مع السلطات

-أخطاء التسعير أو تقييم المخاطر

-أخطاء التشغيل

-الاحتيال والأنشطة الإجرامية الأخرى

-أنشطة غير مصرح بها في الأسواق

-خسارة في الموارد التشغيلية

-ضعف أو فشل نظم المعلومات.

6-3-1: نشاطات(RCSA) (أخطار وتقييم الرقابة الداخلية): أنجز البنك تقييم ذاتي ذو أخطار والرقابة الداخلية في 2008 إلى غاية 2010 هدفها تحديد وقياس مختلف الأخطار التشغيلية التي يتعرض لها البنك مع بعد الأخذ بعين الاعتبار جودة أنظمة الوقاية والرقابة (وجود إجراءات لوضع مراقبة دائمة)

6-3 -2: المؤشرات المفتاحية الأخطار (KRI)

هي بيانات موضوعية وقابلة للقياس الكمي تسمح بتقييم دوري(ثلاثي) لمستوى الخطر بالوحدة على سبيل المثال: المعدل الدوري للعمال، عدد شكاوى الزبائن، عدد الصفقات المعلقة...إلخ.

بين عامي 2010و 2013 تم إنشاء 8 مؤشرات لتعزيز رصد المخاطر المرتبطة بالاحتيال وعدم الامتثال لمتطلبات المحاسبة والاتصال المالي.

6-3-3: تأمين أنظمة المعلومات: تأمين نظام المعلومات يعرف على أنه جميع البيانات والمصادر (المادية والبرمجية) للبنك، ويشمل أوسع نظام لمعالجة البيانات، تخزينها ونشرها، فهو يعد ضروري من أجل حماية هذه البيانات ويهدف إلى تحقيق:

-**السلامة:** أي التأكد من أن البيانات لم يحدث لها أي تغيير.

-**السرية:** حيث أنه يسمح لبعض الأشخاص فقط بالوصول إلى مصادر المعلومات.

-**التوفر:** ضمان الحصول على البيانات والموارد.

-**المصادقة:** تأكيد هوية المستخدمين على موقع الإنتاج وموقع النسخ.

6-3-4: مخطط مواصلة النشاط: سوسيتي جنرال الجزائر تتمتع بنظام يسعى إلى وقايتها من مختلف الأحداث والتهديدات، سواء كانت طبيعية أو بشرية (الفيضانات، الزلازل، حريق، عطل، الإضرابات، عدوى، أعمال شغب...الخ) والتي بإمكانها أن تشكل اضطرابا وتشويش كلي أو جزئي لسير نشاطات البنك.

6-4: مخاطر التسوية: هذا الصنف من المخاطر يقيس قدرة الوسيط على الوفاء بالتزاماته في الصفقات المرتبطة بالأسواق المالية ، هذا البنك معني بأسواق الصرف، أما صفقات العملة الصعبة لا يمكن القيام بها إلا عن طريق وسيط وحيد هو المنظم نفسه(بنك الجزائر) ومنه خطر عدم الدفع يمكن اعتباره كخطر حقيقي يعارض بنك سوسيتي جنرال الجزائر.

6-5-خطر السيولة: تسيير خطر السيولة مؤمن زمن طرف قسم الخزينة الموضوعة مباشرة تحت سلطة الإدارة المالية، حالة السيولة يتم تتبعها يوميا مع عملية التنبؤ بوضع حالة وقائية للأيام القادمة، حيث يتم إعداد تقرير يومي ووثيقة شاملة للإدارة العامة فخطر السيولة يعتبر كخطر هيكلي ويتم دوريا كل 3 اشهر.

6-6- خطر تبيض الأموال وتمويل الإرهاب: وحدة مواجهة تبييض رؤوس الأموال وتمويل الإرهاب جزء من الإدارة المخاطر التشغيلية ، وحدة الأخطار المرتبطة بتبييض الأموال وتحويل الارهاب مشكلة من

مسيرين تحت مسؤولية وحدة داخل البنك التي تقع في السلم الهرمي تحت مسؤول الرقابة الدائمة ومهمتها وضع جهاز للوقاية ضد تبييض الأموال.

6-7- جهاز قياس أخطار السوق: نظرا للبيئة التنظيمية وتغيرات السوق المالي، بنك سوسيتي جنرال الجزائر ليس ممثل في السوق المالي وبالتالي يتم معالجة العمليات لحساب الغير سواء تعلق الأمر بالاعتماد المستندي، تحويلات المقيمين بالبنك أو عمليات الصرف اليدوي، هذه العمليات المختلفة يتم تأثيرها وتتبعها ومراقبتها من طرف مصلحة المراقبة والرقابة المحاسبة المرتبطة ويعتبر بنك الجزائر الهيئة الوحيدة المخول لها تسير هذا السوق.

7- معلومات عن رأس المال:

7-1: ملكية رأس المال

الجدول(26-3): جدول يبين تطور رأس المال

الوحدة بالألف دج

المساهمين	الأسهم	القيمة الاسمية للأسهم	المبلغ	%
-سوستي جنرال	999994	10000	9999940000	%99.9994
-الأشخاص المعنويون	6	10000	60000	%0.0006
المجموع	**1000000**		**10000000000**	**%100.0000**

المصدر: وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf, p 39

8- العوائد والامتيازات الممنوحة للمستخدمين (الملحق رقم 06):

8-1- أجور الموظفين:

الجدول (27-3): حسابات الموظفين

الوحدة بالألف دج

	2013	2012	التغيير
- الرواتب (أجور)	1687023	1521899	165124
- علاوات وامتيازات	490098	443093	47005
- المساهمات الاجتماعية	564963	538185	26778
-أخرى	50337	78168	-28431
المجموع	**2792421**	**2581944**	**210476**

المصدر:وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf, p 39

8-2- العدد المتوسط للمستخدمين حسب الفئات:

الجدول(28-3): جدول يبين متوسط المستخدمين

الوحدة بالألف دج

	2013	2012	التغيير
-الاطارات العليا (كبار التنفيذيين).	58	64	-6
-الإدارة الوسطى والسيطرة	1024	1064	-40
-الوكالات المنفذة.	298	286	12
المجموع	**1380**	**1414**	**-34**

المصدر:وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf, p 39

- كما قام البنك بوضع إيضاحات عامة وخاصة ضمن تقرير محافظي الحسابات المعتمدين وهذا ما يدل على مصداقية وشفافية المعلومات المقدمة من طرفه (الملحق رقم 07).

المبحث الثالث: توافق الإفصاح المحاسبي لبنك سوسيتي جنرال مع متطلبات النظام المحاسبي المالي والمعيار الدولي رقم 07:

تقوم سوسيتي جنرال الجزائر بعرض القوائم المالية المحاسبة في 31/ 12/ 2013 وقفا لأحكام النظام رقم 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009 والمتضمن مخطط الحساب البنكي والقواعد المحاسبية المطبقة في البنك والمؤسسات المالية، وكذلك النظام 09-05 في 18 أكتوبر 2009 المتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية، الطرق العرض والتقييم فتكون مطابقة الأحكام النظام 09-08 في 29 ديسمبر 2009 المتعلقة بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

المطلب الأول: الإفصاح المحاسبي في بنك سوسيتي جنرال الجزائر ومتطلبات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي

سنقوم في هذا المطلب بإجراء مقارنة بين النظام المحاسبي المالي الافصاحات التي قدمها بنك سوسيتي جنرال فيما يخص عرض قوائمه المالية ومدى الإفصاح عنها.

1- الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

الجدول(29-3): جدول يبين المقارنة بين النظام المحاسبي المالي وبنك سوسيتي جنرال الجزائر في القوائم المالية

البند	النظام المحاسبي المالي	سوسيتي جنرال الجزائر
1: الميزانية	- تقديم الشكل النموذجي للميزانية - ترتيب تنازلي للسيولة - عرض عناصر الاصول - عرض عناصر الخصوم	- تم احترم الشكل النموذجي للميزانية - تم إعداد الميزانية وفق ترتيب تنازلي للسيولة - تم عرض جميع العناصر ما عدا الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل، الأصول المالية المملوكة إلى غاية الاستحقاق العقارات الموظفة وفارق الحيازة. - تم التطرق إلى جميع العناصر ما عدا إعانات التجهيز وفارق إعادة التقييم
2: خارج	- تقديم الشكل النموذجي	- تم احترام الشكل النموذجي لخارج الميزانية.

الميزانية	لخارج الميزانية. - عرض عناصر الالتزامات الممنوحة وعناصر الالتزامات المحصل عليها.	- أفصح البنك عن جميع العناصر.
3: جدول حسابات النتائج	- عرض الشكل النموذجي لجدول حسابات النتائج.	- تم مراعاة جميع العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج بالترتيب كما ذكر في النظام المحاسبي البنكي
4: جدول التدفقات الخزينة	- عرض الشكل النموذجي لجدول تدفقات الخزينة - عرض العناصر المكونة لجدول تدفقات الخزينة	-لقد تم الالتزام بالشكل النموذجي لجدول تدفقات الخزينة - تم الإفصاح عن جميع البنود الخزينة ما عدا حركات أخرى والتدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة
5: جدول تغير الأموال الخاصة	- عرض الشكل النموذجي للجدول - عرض العناصر المكونة للجدول	-تم احترام الشكل النموذجي للجدول -تم مراعاة جميع العناصر المكونة للجدول ماعدا تغير فوارق إعادة تقييم للأصول الثابتة

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال هذه المقارنة التي تم إجرائها نستخلص بأن بنك سوسيتي جنرال الجزائر التزم بالقوانين والنماذج التي أفصح عنها النظام المحاسبي المالي، حيث تم مراعاة شكل القوائم المالية وترتيبها، كما تطرق إلى أغلب العناصر المكونة لهذه القوائم المالية.

2- الإفصاح المحاسبي في الملاحق وفق النظام المحاسبي المالي

تعتبر الملاحق معلومات مكملة لما جاء في القوائم المالية، من خلال تفسير بعض البنود في هذه القوائم سواء عن طريق جداول، أو ملاحظات أو بيانات...الخ، وفي هذا المطلب سنقوم بإجراء مقارنة بين

الافصاحات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي والافصاحات التي تطرق إليها بنك سوسيتي جنرال الجزائر.

الجدول(30-3): جدول يبين المقارنة بين النظام المحاسبي المالي وبنك سوسيتي جنرال الجزائر في الملاحق

البند	النظام المحاسبي البنكي	بنك سوسيتي جنرال الجزائر
المذكرة 1: القواعد والطرق المحاسبية	- قواعد تقييم الكشوف المالية - طرق التقييم العامة - طرق التقييم الخاصة - تغيير الطرق المحاسبية	- تغيير الطرق المحاسبة - الطرق المحاسبية الأساسية والمتمثلة في: التكلفة التاريخية، التكلفة العادلة، استخدام الطريقة الخطية في حساب الاهتلاك.
المذكرة 2: المعلومات المتعلقة بالميزانية	تم التطرق إليها في عرض القوائم المالية والملاحق	- الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية. - القروض والحقوق على المؤسسات المالية - القروض والحقوق على الزبائن * التحليل حسب العون الاقتصادي، وفي هذا الصدد البنك يتعامل مع ثلاث فئات هم الأفراد، المهنيين، المؤسسات * تقسيم الحقوق المشكوك فيها، حيث تم تقسيمها إلى حقوق ذات مشاكل محتملة، حقوق ذات مخاطرة وحقوق مشبوهة. * تحليل حسب المنطقة الجغرافية حيث تتمركز في منطقة الوسط، الشرق والغرب * تقسيم حسب نوعية المحفظة إلى آمن، مشكوك فيه، مع تشكيل مؤونة. * تحليل حسب المدة المتبقية إلى قصير الأجل، متوسط الأجل وطويل الأجل.
		- حسابات التسوية (أصل وأصول أخرى) - المشاركات - الأصول الثابتة(المادية وغير المادية). - ديون اتجاه الهيئات المالية(يتعامل مع المحليين

		والأجانب). – ديون اتجاه الزبائن * التحليل حسب المنطقة الجغرافية إلى وسط، شرق، غرب – ديون ممثلة بورقة مالية * التحليل حسب المدة المتبقية(قصير، متوسط وطويل الأجل). – خصوم أخرى وحسابات التسوية. – أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة(FRBG).
المذكرة3: معلومات متعلقة بالالتزامات خارج الميزانية	– التزامات ممنوحة – التزامات مستلمة	– التزامات ممنوحة. – التزامات مستلمة
المذكرة 4: معلومات متعلقة بحساب النتائج	تم التطرق إليها سابقا	– فوائد ونواتج مماثلة. – فوائد وأعباء مماثلة. – عمولات نواتج – عمولات أعباء – أعباء الاستغلال العامة – المؤونات الصافية – الضرائب على النواتج وما يماثلها.
المذكرة 05: المعلومات المتعلقة بجدول تدفقات الخزينة	–	–
المذكرة 6: المعلومات بجدول تغير الأموال الخاصة	–	–
المذكرة 07: المعلومات المتعلقة بالفروع، المؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة	تم التطرق إليها سابقا	– المشاركات
المذكرة 8: تسيير المخاطر	– تنظيم وتسيير المخاطر	يعتمد على مبدأ الحيطة والحذر من خلال تخصيص مؤونات للأموال الممنوحة للغير(مؤونة المخاطر

	– تصنيف المخاطر – خطر القرض – الخطر العملياتي – مخاطر أخرى	والمصاريف بتخصيص 5% من القروض المتوسطة والطويلة الأجل)، كما أفصح عن الحد الأدنى والأعلى الزمني للقروض الممنوحة للعملاء وهذا فيما يخص تنظيم وتسيير المخاطر، أما تصنيفها فكان كالآتي: – خطر القرض – أخطار التركز – الخطر العملياتي – مخاطر التسوية – مخاطر السيولة – خطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب – جهاز قياس أخطار السوق
المذكرة 9 : معلومات متعلقة برأس المال	تم التطرق إليها	– تقسيم رأس المال حيث قسم بين سوسيتي جنرال الجزائر بنسبة 99، 9994% والأشخاص المعنويين ب0، 0006%.
المذكرة 10: العوائد والامتيازات الممنوحة للمستخدمين	– أعباء المستخدمين – التزامات اجتماعية – العدد المتوسط للمستخدمين حسب الفئات – امتيازات اخرى	– أعباء المستخدمين – العدد المتوسط للمستخدمين حسب الفئات(الإطارات العليا، الإدارة الوسطى والوكالات المنفذة.
المذكرة 11: المعلومات ذات الطابع العام أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة	– مخاطر وخسائر غير قابلة للقياس في تاريخ إعداد الكشوف المالية، ولم تكن موضوع مؤونة – حوادث حصلت بعد إقفال السنة المالية – مساعدات عمومية غير مدرجة في الحسابات بفعل طبيعتها معلومات أخرى هامة	البنك لم يقدم أي معلومات أو توضيحات بشأن ذلك

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال هذه المقارنة نلاحظ أن البنك قدم مجمل الافصاحات الهامة وهذا وفق ما ذكر في النظام المحاسبي المالي.

بالإضافة إلى الإفصاحات التي قدمها البنك تطرق أيضا إلى (الملحق رقم 08):

1- **الموارد البشرية والتأهيل:** وتشمل ما يلي:

1-1 التوظيف (التشغيل): في نهاية 2013، سوستي جنرال الجزائر وظفت حوالي 1381 عامل موزع بين الهياكل المركزية وشبكات الفروع (85 وكالة)

في نهاية 2013 كان هناك تطور سلبي ب0.45% مقارنة بديسمبر 2011 والجدول التالي يبين هذا التطور:

الجدول(31-3): تطور القوى العاملة لبنك سوسيتي جنرال الجزائر

	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
اليد العاملة لـ SGA	1380	1414	1444	1323	1276	1148	1015	720	415

المصدر: وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf, p 45

أ: **توظيف اليد العاملة حسب نوع العقد:** في 2012، 1352 عامل في البنك استفادوا من عقود دائمة أي 98.04%

ب: **توظيف اليد العاملة حسب الجنس:** تمثل النساء 51.67% من مجموع اليد العاملة مقابل 50.48% في عام 2012.

ج: **تصنيف اليد العاملة حسب العمر:** حسب الجدول التالي:

الجدول (32-3): تصنيف اليد العاملة حسب العمر

العمر	النساء	الرجال	المجموع
≥ 31 سنة	396	263	659
≤ 32 سنة	317	404	721
المجموع	**713**	**667**	**1380**

المصدر: وثائق البنك المتاحة على الموقع

http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf , p 45

- يمثل التنفيذيون 20،4% من الموظفين.
- يمثل المدراء المتوسطين نسبة 74.20% من الموظفين.
- يمثل الموظفين العاديين نسبة 21.60% من الموظفين.

1-2- الصحة والوقاية: يقوم بنك سوستي جنرال الجزائر بتوفير الحماية الاجتماعية لجميع الموظفين خاصة فيما يتعلق بالصحة وهذا في إطار ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية التي تحاول الشركة من خلالها ربط علاقة دائمة مع موظفيها وتعزيز الرفاهية للفرد والمجتمع حيث أنشأت هيكل يقدم الاستشارات الطبية ويسمح بالمراقبة السنوية للموظفين مع وجود فريق دائم في المقر. وتوفر التأمين الصحي التكميلي.

وقد تم اتخاذ اجراءات مختلفة في مجال الصحة منها:

- حملة تطعيم وقائي ضد الدفتيريا والكزاز.
- الحملة السنوية للتوعية والوقاية لمكافحة الايدز المشتركة مع جمعية الايدز الجزائر.
- حملة سنوية لمكافحة سلطان الثدي بدعم من الامتحانات الحرة للموظفات.

1-3- التأهيل: شمل تدريب 689 موظف من جمعية الجزائر عام 2012، من أجل اكتساب مهارات جديدة واحراز تقدم في المستقبل بالإضافة إلى تطوير إمكانيات كل موظف بالإضافة إلى هذا فإن سوسيتي جنرال تقوم بأنشطة اجتماعية وتضامنية لفائدة رياضة المعاقين، مكافحة السرطان، مساعدة الأطفال المحرومين، ودعم المواهب الشابة وكذا المسنين وهذا ما سمح بإعطاء صورة جيدة للبنك.

2- شبكات الوكالة: حيث شمل 28 ولاية كبيرة:

- الجزائر، وهران، بجاية، سطيف، بليدة، قسنطينة، ورقلة، تلمسان
- برج بوعريريج، تيزي وزو، عين تيموشنت، باتنة، بسكرة، بويرة، بومرداس، شلف، غرداية، جيجل، خنشلة، معسكر، المدية، مستغانم، غليزان، سيدي بلعباس، سكيكدة، سوق أهراس، تيبازة.

المطلب الثاني: توافق الإفصاح المحاسبي في بنك سوسيتي جنرال مع المعيار الدولي (IFRS07).

يتطلب المعيار الدولي رقم 07 تقييم إفصاحات حول قياس القيمة العادلة ومخاطر السيولة إضافة إلى الإيضاحات اللازمة بخصوص معاملات المشتقات المالية، والأصول المستخدمة في إدارة السيولة وستقوم في هذا المبحث بيان مدى تطبيق بنك سوستي جنرال الجزائر لهذه الإفصاحات.

1- الإفصاح في القوائم المالية: ويكون ذلك من خلال ما يلي:

- بنك سوستي جنرال الجزائر التزم في تقريره السنوي لسنة 2013 بشر قوائمه المالية، (الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة) وفق ما جاءت به المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

- التزم بنك سوستي جنرال الجزائر بتصنيف الأصول المالية والخصوم المالية وفق ما نص عليه المعيار الدولي رقم 07 حيث تم تصنيف الأصول إلى:

- أصول مالية محتفظ بها لغرض المعاملة.

- تسليفات وحقوق.

- أصول مالية متاحة للبيع.

- أصول مالية أخرى.

والخصوم إلى:

- الخصوم المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة.

- الخصوم المالية الأخرى.

- كما يشترط المعيار الدولي رقم 07 الإفصاح عن التغير في القيمة العادلة للأصل، وفي هذا الإطار نجد أن البنك:

- قيم أصوله المالية بالقيمة العادلة.

- قام بإظهار المؤونة لسنة 2013.

- لم يتعرض البنك لأي إيضاحات عن خطر الائتمان ضمن التقرير.

- أفصح البنك عن التغير الناجم في سعر الصرف.
- قام البنك بالإفصاح عن قائمة الإيرادات والمصاريف ضمن جدول حسابات النتائج.

2- إفصاحات أخرى

من أهم الإفصاحات النوعية المتعلقة بالمخاطر ومحاسبة التحوط:

1- إفصاحات متعلقة بمحاسبة التحوط: لم يتطرق البنك لأي تحوطات في التدفق النقدي للبنك، حيث أنه لم يفصح في التقرير عن معاملة استخدم فيها محاسبة التحوط.

2- المخاطر: لقد أفصح البنك عن جميع المخاطر التي تطرق إليها المعيار الدولي رقم 07 المتمثلة في مخاطر السيولة، مخاطر القرض، الخطر العملياتي، كما أفصح أيضا عن مخاطر تبيض الأموال ومخاطر السوق.

خلاصة:

لقد قمنا في هذا الفصل بعرض التقرير السنوي لبنك سوسيتي جنرال الجزائر لسنة 2013 ، والذي توفر ضمنه مخرجات النظام المحاسبي المالي والمتكون من القوائم المالية، قائمة الميزانية، خارج الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تغير الأموال الخاصة وجدول تغيرات الخزينة، بالإضافة إلى عرض الملاحق مع السياسات والطرق المحاسبية للبنك خلال السنة، ومن ثم القيام بتحليل محتويات التقرير ومحتويات القوائم المالية فيما إذا كانت تتوافق مع النظام المحاسبي المالي والمعيار الدولي رقم 07.

حيث لاحظنا أن البنك يقوم بإعداد هذه القوائم وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير الدولية بعدما أفصح عن تغيير طرقه المحاسبية كما أفصح عن المعلومات المتعلقة بهذه القوائم، غير أنه لم يفصح عن محاسبة التحوط.

خـــاتـــمـــة

خاتمة:

إن تطور خدمات البنوك والمؤسسات المالية سواء داخل الدولة أو إقليميا وحتى عالميا أثر في نشاط هذه البنوك، حيث نجد أن المحاسبة أخذت نصيبها من الاهتمام باعتبارها نظام لإنتاج المعلومات، هذه التي يتم اختصارها وترجمتها في شكل قوائم وتقارير مالية تعكس الصورة المالية للبنوك، وذلك عن طريق الإفصاح المحاسبي الذي يعد من المواضيع الهامة التي لاقت اهتماما كبيرا من قبل الباحثين والهيئات المهنية المتخصصة، حيث يساعد في إثبات وشفافية ومصداقية المعلومات المالية.

يكتسي الإفصاح المحاسبي أهمية بالغة على مستوى البنوك أو الوحدات الاقتصادية بصفة عامة، فهو يعني إظهار كافة المعلومات التي قد تؤثر في موقف مستخدمي القوائم المالية، هذه الأخيرة يجب أن تكون بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل وتحتوي على كل المعلومات الهامة.

كما أن النظام المحاسبي البنكي هو الذي يحدد الآليات والقوانين التي تسير عليها البنوك وكذلك كيفية إعداد القوائم المالية والمعلومات الواجب توفرها.

وقد عرف الجهاز البنكي الجزائري تطورا هاما في خدماته المصرفية حيث استدعى ذلك تكييف النظام المحاسبي مع التطورات في العمليات البنكية، وهو ما أدى بالسلطات النقدية إلى إصدار العديد من القوانين منها القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي, وكذلك النظام 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009 شكل القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي ومحتوياته والقواعد المحاسبية المطبقة وفقه، والنظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 والمتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، والنظام 09-08 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009 الذي يحدد قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

- **اختبار الفرضيات:**

من خلال الدراسة التي قمنا بها يمكن إثبات صحة أو خطأ الفرضيات كما يلي:

– لم يتطرق النظام المحاسبي المالي للإفصاح المحاسبي بطريقة مباشرة، وإنما بين ذلك من خلال إلزام مختلف المؤسسات بتطبيق مختلف المبادئ والقوانين والأنظمة التي أصدرها المتمثلة أساسا في عرض جميع القوائم المالية والملاحق المتعلقة بها، وبالتالي فهي فرضية صحيحة.

– يتم الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي, وهي فرضية صحيحة, من خلال إظهار مختلف الحسابات والعمليات لتحديد مختلف الأرصدة المتعلقة بالقوائم المالية وكذا طرق الإعداد والتقييم المتمثلة أساسا في تغيير الطرق المحاسبية وقواعد تقديم الكشوف المالية كما فام بتحديد كيفية عرض المعلومات المتعلقة بالملاحق.

– لا يتوافق الإفصاح المحاسبي بالبنوك التجارية وفق النظام المحاسبي المالي مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 07, وهي فرضية خاطئة لأن النظام المحاسبي المالي احترم أغلب البنود التي نص عليها المعيار الدولي رقم 07، ماعدا محاسبة التحوط التي لم يفصح عن أي معلومات بشأنها وطرق حساب المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية.

– يلتزم بنك سوسيتي جنرال الجزائر بالإفصاح المحاسبي وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي, وهي فرضية صحيحة, فالبنك أفصح عن جميع قوائمه المالية المتمثلة في الميزانية، خارج الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة وفق الشكل والترتيب الصحيح كما قدم جميع المعلومات والشروحات المتعلقة بالملاحق حيث أفصح عن قواعد العرض والتقييم وفي هذا الشأن لم يقم بأي تغيير في طرقه المحاسبية.

– لا يتوافق الإفصاح المحاسبي في بنك سوسيتي جنرال الجزائر مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية, وهي فرضية صحيحة نسبيا من خلال التزام البنك بالإفصاح عن المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية وهي مخاطر القرض، مخاطر السيولة والخطر العملياتي ومخاطر أخرى التي يمكن أن يواجهها وكذلك الالتزام بطريقة القيمة العادلة في حساب الأصول المالية، غير أنه لم يتطرق إلى محاسبة التحوط.

– نتائج الدراسة :

في إطار الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى النتائج التالية:

- **نتائج الدراسة النظرية:** وتتمثل في:

- تعد البنوك أهم القطاعات الحيوية المقدمة للخدمات المالية حيث تلعب دور الوسيط بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض.

- يتمثل عمل المحاسبة في تسجيل وتبويب مختلف عمليات المنشأة ومعالجتها عن طريق نظام المعلومات المحاسبي الكفء.

- الإفصاح المحاسبي وسيلة لتوصيل المعلومات المحاسبية للمستخدمين المستفيدين منها.

- يعد الإفصاح في البنوك التجارية ضروريا لأنه يسمح بتوفير جو من الثقة بين المتعاملين ومساعدتهم على إعطاء معلومات صحيحة وغير مضللة.

- النظام المحاسبي المالي يقوم على مجموعة من العناصر المتمثلة في المبادئ والقواعد التي يقوم عليها منها قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي.

- النظام المحاسبي المالي هو المرجعية الأساسية التي تحمل على عاتقها توجيه المؤسسات والبنوك التي قامت بتبنيه, من خلال إفصاحه عن القوائم المالية المتمثلة في الميزانية, خارج الميزانية, جدول حسابات النتائج, جدول تدفقات الخزينة, جدول تغير الأموال الخاصة والملاحق والتي تسمح بتوصيل مختلف المعلومات لجميع الأطراف.

- إن المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك هي مخاطر القرض, مخاطر السيولة ومخاطر الصرف وهي نفس المخاطر التي تطرق إليها كل من النظام المحاسبي المالي ومعيار الإبلاغ المالي رقم 07.

- **نتائج الدراسة التطبيقية:** وتتمثل في:

- التزام بنك سوسيتي جنرال الجزائر بالإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية.

- كلما تضمنت التقارير المالية التي تفصح عنها البنوك التجارية على أرقام مقارنة لسنوات متتالية كلما زادت مصداقية البيانات والمعلومات المحاسبية.

- قام بنك سوسيتي بتحسين الإفصاح المحاسبي، من خلال تبنيه لشكل ومحتوى القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي وكذا حجم التفاصيل والإيضاحات ضمن الملاحق بالإضافة إلى قابلية المعلومات للمقارنة.

- وجود اهتمام كبير من طرف بنك سوسيتي جنرال الجزائر نظرا لحجم المعلومات المفصح عنها.

- قام البنك بالإفصاح عن مختلف المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها أثناء نشاطه منها خطر القرض، خطر السيولة والخطر العملياتي.
- قدم البنك إفصاحاته حسب معيار الإبلاغ المالي رقم 07(الإفصاحات) وهذا يبين مدى التزام البنك بمعايير المحاسبة الدولية.
- لم يفصح البنك عن بعض المعلومات المتعلقة بحساب النتائج مثل: الأرباح أو الخسائر الصافية على الأصول المالية سواء المملوكة لغرض المعاملة، المتاحة للبيع، أو المالية الأخرى.
- لم يفصح البنك عن بعض المعلومات المتعلقة برأس المال.

- **الاقتراحات:**

- في نهاية الدراسة ارتأينا إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات هي:
- ضرورة تشجيع الأبحاث والدراسات التي تهدف إلى إبراز دور الإفصاح المحاسبي وما له من تأثير على القوائم المالية.
- الاهتمام بمحاسبة البنوك من خلال إرسال بعثات لحضور المؤتمرات وندوات علمية سواء المحلية أو العالمية.
- ضرورة ربط الجانب الأكاديمي مع الجانب العملياتي.

- **آفاق البحث:**

تناولت هذه الدراسة موضوع الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية وفق النظام المحاسبي المالي، وقد قمنا بدراسة حالة على أحد البنوك التجارية الخاصة في الجزائر، وفي هذا الصدد يمكن اقتراح مواضيع ذات صلة بموضوع الإفصاح المحاسبي في البنوك:

- دور الإفصاح المحاسبي في التحليل المالي.
- الإفصاح المحاسبي وعلاقته باتخاذ القرارات الاستثمارية.
- مدى انعكاس الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية.

قائمة المراجع

قائمة المراجـــــــــــــع

أولا: المراجع باللغة العربية

1/ الكتب:

1- أحمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية**، جامعة الزقازيق، الاسكندرية، 2003/2002.

2- أحمد محمد نور، شحاتة السيد شحاتة، **مبادئ المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.

3- أسامة محمد الفولي، مجدي شهاب، **مبادئ النقود والبنوك**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1999.

4- أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي**، الدار الجامعية، القاهرة، 2006.

5- جمال خريس وآخرون، **النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

6- وليد نابي الحيالي ، **المحاسبة المتوسطة مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي**، دار حنين، عمان، 1996.

7- رضا صاحب أبو حمد، **إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر، عمان، 2002.

8- رضوان محمد العناتي، **مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

9- زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، **إدارة البنوك**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1996.

10- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد الدولي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.

11- سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

12- سيد عطا الله السيد، **النظريات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

13- شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء 1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.

14- طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبية الدولية** – شرح معايير المحاسبية الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية-، عرض القوائم المالية، الجزء الثاني، الدار الجامعية، القاهرة، 2003.

15- عبد النعيم مبارك، أحمد الناقة، **النقود والبنوك**، مركز الاسكندرية للكتاب، القاهرة، 1995.

16- عبد الوهاب يوسف أحمد، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

17- عوض خلف العيساوي، **الفرضيات والمبادئ والمحددات المحاسبية من منظور الشريعة الاسلامية**، الطبعة الأولى، دار دجلة، العراق، 2007.

18- فايق شقير وآخرون، **محاسبة البنوك**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

19- فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن، **إدارة البنوك**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2003.

20- محمد الهلالي عبد الرزاق شحادة، **محاسبة المؤسسات المالية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

21- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

22- محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، 2007.

23- ناصر دادي عدون وآخرون، **مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية**، حالة البنوك، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004.

24- مهدي عباس النبرازي، **نظرية المحاسبة**، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1991.

25- هادي رضاء الصفار، **مبادئ المحاسبة المالية القياس والاعتراف والإفصاح في التقارير المحاسبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

26- وصيفي عبد الفتاح أبو المكارم، **المحاسبة المالية المتوسطة**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، القاهرة، 2000.

2/ الأطروحات:

27- عمر محمد فهد شيخ عثمان، **إدارة الموجودات/المطلوبات لدى البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية**، دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والبنكية، جامعة دمشق، سوريا، 2009.

3/ المذكرات:

28- محمد الكامل بالعيد ، **دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها**، مذكرة الماستر في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، ورقلة، 2011/2010.

29- جليلة بكاري ، **القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة الماستر، دراسات محاسبية جبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011.

30- حسين عبد الجليل آل غزوري، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010.

31- دليلة دادة ، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير للعلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، ورقلة، 2013.

32- محمد سفير ، **الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجيستير، تخصص مالية ومحاسبة، الجزائر، 2009.

33- نوال صبايحي ، **الافصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على جودة المعلومة**، رسالة الماجستير في العلوم التجارية، الجزائر، 2011.

34- محمد قوادري ، **قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2010.

35- حسناء مشري ، **دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008/2007.

4/ الملتقيات:

36- أحمد طرطار، شوقي جباري، **الإفصاح المحاسبي في قائمة تدفقات الخزينة**، مداخلة في ملتقى وطني تحت عنوان: معايير المحاسبية الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، المركز الجامعي سوق أهراس، ماي 2010.

5/ المجلات:

37- لطيف زيود، عقبة لرضا، رولا لايقة، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفق المعيار الدولي رقم 30**، حالة تطبيقية في البنك التجاري السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 02، سوريا، 2006.

6/ النصوص التشريعية والتنظيمية:

38- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، القرار المؤرخ في 26 جوان 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها.

39- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 08-156، العدد 27، المؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008.

40- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، النظام 09-05، العدد 76،المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.

41- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، النظام 09-04، العدد 76،المؤرخ في 23 جويلية 2009، المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

42- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، النظام 09-08 العدد 14، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2009.

43- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74، المؤرخ بتاريخ 2007/11/25، المادة 03.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

44- Ministère de finance, **Projet et system comptable financier**, juillet 2006, document travaille.

45- Robert Obert, **pratique des normes IAS/IFRAS,** Paris, Dunod, 2002.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

46- http://www.societegenerale.dz/pdf/rapport-annuel-2013.pdf

الملاحق

ملخص :

يعتبر الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية أمرا ضروريا وحتميا، لأنه يسمح بإعطاء معلومات ذات شفافية ومصداقية تخدم مختلف الأطراف المتعاملة مع البنك، و البنوك كغيرها من المؤسسات المالية الأخرى ملزمة بتطبيق القوانين السائدة في الدول ، وفي هذا الإطار تلزم البنوك التجارية الجزائرية بتطبيق قوانين النظام المحاسبي المالي الذي يبين حدود الإفصاح في القوائم المالية وكذا جميع المعلومات أو الإيضاحات المتعلقة بها، هذا الأخير الذي استمد قوانينه من أحكام المعايير المحاسبية الدولية ومنها معيار الإبلاغ المالي الدولي 07 الأدوات المالية: الإفصاحات .

وبنك سوسيتي جنرال الجزائر محل الدراسة التزم بالإفصاح عن جميع قوائمه المالية، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالملاحق وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي سواء من حيث الشكل أو المضمون، أما بالنسبة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 07 فبنك سوسيتي جنرال قد قام بتطبيق بعض البنود الخاصة به كالإفصاح عن المخاطر بمختلف أنواعها وعن طرق تقييم الأصول و الخصوم المالية المتمثلة في القيمة العادلة والقيمة المهتلكة، في حيث لم يأخذ بعين الاعتبار محاسبة التحوط ولم يتم التطرق اليها من طرف النظام المحاسبي المالي أيضا .

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، البنوك التجارية ، النظام المحاسبي المالي، المعايير الدولية، القوائم المالية.

Résumé

La divulgation de la comptabilité dans les banques commerciales est nécessaire et inévitable, car elle permet de donner une information transparente et crédible servir les différentes parties traitant avec la banque, comme d'autres banques et autres institutions financières sont tenues d'appliquer les loi en vigueur dans les états, dans ce contexte les Banques commerciales algériennes tenus d'appliquer le système de comptabilité financière, ce qui montre les limites de la divulgation dans les états financiers ainsi que les lois et toutes les informations ou les notes associés ; ce dernier, qui est dérivé des dispositions des lois de normes comptables internationales, y compris les n°:07 Norme internationale informations à fournir dans des instruments financiers.

Banque et Société Générale Algérie à l'étude engagée à divulguer tous les états financiers. En plus des informations concernant les annexes conformément aux conventions comptables inclus le système financier, tant en termes de forme ou de contenu.

Quant à la norme internationale d'information financière n° : 07 La Banque Société Générale a fait la demande de certains de ses éléments tels que la divulgation des risques de divers types et par des méthodes d'évaluation des actifs et passifs financiers de la juste valeur et la valeur durables pendant que cherchions la négligence pour la comptabilité de couverture, qui a négligé le système de comptabilité financière aussi.

Les mots clés :

La divulgation comptable, les banques commerciales, système comptable financière, les normes internationales, des états financiers.